العدد ٤٦
أيار/ مايو ٢٠١٤

نشرة الهجرة القسرية

مهجَّروا أفغانستان: 2014 وما بعده

بالإضافة إلى موضوع فرعي حول انعدام الجنسية

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

النشرة للتوزيع المجاني فقط

٣ كلمة أسرة التحرير

أفغانستان

٤ عام ٢٠١٤ وما بعده: الآثار المترتبة على النزوح الداخلي
إيدان أوليري

٧ استمرار النزاع واستمرار النزوح في جنوب أفغانستان
رحمة الله عميري

٩ منعدمو الجنسية في أفغانستان
مايرا كوبرس

١٠ سياسة للنازحين داخلياً لأفغانستان: من مسودة مشروع إلى واقع
لوري أس وايزبيرغ

١٢ إرساء العودة: دور استراتيجية الحلول
بيرفرانشيسكو ماريا ناتا

١٥ تعزيز أمن حيازة الأراضي للنازحين داخلياً
شوبها راو ويان توركسترا

١٨ إعادة تأطير الحلول للاجئين الأفغان:
دان تايلر

٢٢ سياسات اللاجئين الوطنية الباكستانية
محمد عباس خان

٢٤ العنف وحالات الاستضعاف: الأفغان في باكستان
سناء أليميا

٢٥ العودة من إيران
أرماندو غيلير وماسيج م لاتيك

٢٧ حماية ذوي الإعاقة في أفغانستان
أندرياس ديموبولوس

٢٨ تغير طبيعة الهجرة العائدة إلى أفغانستان
كايتي كوسشماينذر وميليسا سيغل ونسيم مجيدي

٣٠ وجهة نظر من الشتات الأفغاني
تبسُّم أكسير

٣٢ العائدون الأفغان كعنصر من عناصر التغيير؟
ماريكي فان هاوتة

٣٤ النزوح والعنف ضد النساء في أفغانستان
كاميل هينيون

٣٥ العنف الجنسي: أمر غير مقبولٍ على جميع الصُعد
ليدا أحمد

٣٦ الشباب الحضري النازح في كابول
نسيم مجيدي

٣٧ الحقائق الحضرية للشابات واليافعات المُهجرّات
دان تايلر و سوزان شمايدل

٣٨ استمرار الخطر: عمليات الإخلاء القسري في المناطق الحضرية بأفغانستان
كارولين هوارد وجيلينا مادزاريفيتس

٤١ عدم إغفال إشارات التحذير: توقّع التّهجير مجدداً في أفغانستان
سوزان شمايدل

٤٤ المرحلة الانتقالية والتهجير
خالد كوسر

انعدام الجنسية

٤٦ استمرار مشاكل أوضاع انعدام الجنسية منذ ٠٦ عاماً
فولكر تورك

٤٩ توجه نحو الغاء التمييز القائم على الجندر في قوانين الجنسية
زهرة البرازي ولورا فان فاس

٥٦ التمييز والأمن البشري لمعدومي الجنسية
أمل دي تشيكيرا وجوانا وايتمان

٦٠ خارطة لأفغانستان

الأعداد القادمة لنشرة الهجرة القسرية

www.fmreview.org/ar/forthcoming

الأزمة السورية والتّهجير والحماية (العدد ٤٧)

موعد النشر المقرر أغسطس/آب ٢٠١٤

لم يعد المجال مفتوحاً أمام المساهمات الجديدة

www.fmreview.org/ar/syria

المنظمات القائمة على العقيدة والاستجابات للتّهجير (العدد ٤٨)

الموعد المقرر للنشر: نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤

لم يعد المجال مفتوحاً أمام المساهمات الجديدة

www.fmreview.org/ar/faith

لتغير المناخي والتهجير (العدد ٤٩)

الموعد المقرر للنشر: مايو/أيار ٢٠١٥

دايتون +٢٠: عشرون عاماً على توقيع اتفاقية دايتون للسلام في البلقان (العدد ٥٠)

الموعد المقرر للنشر: أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.

لمزيد من المعلومات يرجى النقر على الرابط التالي:

www.fmreview.org/balkans

صورة الغلاف

فتيات في طريق العودة من المدرسة في كوشي أباد، وهو موقع لإعادة الاندماج في القرب من كابل يستقبل اللاجئين العائدين من باكستان.

زوبد.ن/ينئجلا ةيماسلا ةدحتملا ةمألا ةيضوفم

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام 1998 بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون
(أسرة التحرير)

نينا ويفر (مساعدة المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف: 281700 1865 44+
سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art-24.co.uk

طباعة:
Oxuniprint
www.oxuniprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

ينظر كثير من الناس لعام ٢٠١٤ على أنه نقطة تحول مهمة في أفغانستان بعد ٣٥ عاماً من النزاع وبعد أن أصبحت الدولة الأولى في العالم من ناحية عدد السكان المهجرين في التهجير المطول. فقد بدأت القوات العسكرية الدولية بالانسحاب وبدأت البلاد دخول مرحلة انتقالية سياسياً واقتصادياً وأمنياً وكذلك من ناحية المكانة الدولية لأفغانستان. وكان لارتفاع معدلات المشاركة في الانتخابات السياسية في البلاد التي أجريت مؤخراً إشارة مرحب بها حول مستقبل أفغانستان، ومع ذلك ما زال هناك بعض الغموض الذي يلم بقدرة البلاد على مواجهة تحديات العودة وإعادة الاندماج والحماية والوصول إلى الحقوق والنزوح المستمر.

يأتيكم هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية باللغتين الدارية والبشتوية بالإضافة إلى الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية.

ويتضمن هذا العدد أيضاً موضوعاً فرعياً حول "فقدان الجنسية" بمناسبة مرور الذكرى الستين لتبني اتفاقية عام ١٩٥٤ حول وضع فاقدي الجنسية واستعداداً للمنتدى العالمي لفقدان الجنسية المزمع عقده في هولندا في سبتمبر/أيلول القادم.

نتقدم بالشكر والامتنان لسوزانا شمايدل من مكتب الارتباط (أفغانستان) وإلى دان تايلر من المجلس النرويجي للاجئين على مساعدتهما الاستثنائية التي قدماها وعلى تعليقاتهما المثرية بصفتهما مستشاران خاصان للموضوع الرئيسي في هذا العدد. ونشكر أيضاً المنظمات التالية على دعمهم السخي لنا: المجلس النرويجي للاجئين، والهيئة السويسرية للإنماء والتعاون-مكتب التعاون السويسري-أفغانستان، ومنظمة المستوطنات البشرية (موؤل) التابعة للأمم المتحدة، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ونود أن نشكر أيضاً كلاً من لورا فان فاس من برنامج انعدام الجنسية في جامعة تيلبورغ، كلية الحقوق، على تعاونها في الموضوع الفرعي المتعلق بفقدان الجنسية، ونشكر مبادرة العدالة للمجتمع المنفتح وقسم الحماية الدولية في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على تقديم التمويل في هذا العدد.

العدد الكامل والمقالات الفردية متاحة على الإنترنت بنسقي html وpdf وكذلك هناك تسجيل صوتي للمقالات الإنجليزية على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/afghanistan وسوف تتاح المقالات أيضاً على الإنترنت وطباعةً باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية، والدارية والباشتوية. وهناك قائمة للمحتويات القابلة للامتداد متاحة على الرابط www.fmreview.org/ar/afghanistan/hijra46listing.pdf

طبارلا لىع ةحفص 16 نم PDF ةغيصب لقتسم فلمب تنترنلا لىع ًاضيأ حاتم ةيسنجلا م دعنا لوح يرعفلا عوضولما .مكسفنأب دعلا ةعابط لىع مكتحن www.fmreview.org/ar/afghanistan/statelessness.pdf.

يرجى المساعدة في توزيع هذا العدد على أكبر نطاق ممكن بتعميمه على الشبكات ونشر الروابط وذكره على كل من تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر. يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk في حالة الرغبة بالحصول على النسخ المطبوعة.

بالنسبة للتفاصيل المتعلقة بالأعداد القادمة وهي حول: سوريا والاستجابة المبنية على العقيدة للتهجير، والتغير المناخي ودول البلقان، فيمكن الاطلاع عليها في الصفحة المقابلة أو على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/forthcoming.

للحصول على إشعار بالأعداد الجديدة والقادمة من نشرة الهجرة القسرية، يرجى الانضمام إلى صفحتنا على الفيسبوك أو تويتر أو التسجيل في خدمة التنبيهات البريدية الإلكترونية على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/alerts

مع خالص التمنيات

ماريون كولدري وموريس هيرسون

المحرران، نشرة الهجرة القسرية

عام ٢٠١٤ وما بعده: الآثار المترتبة على النزوح الداخلي

إيدان أوليري

يُمثل عام ٢٠١٤ نقطة تحوّل لأفغانستان، فمع انسحاب قوة المساعدة الأمنية الدولية بعد مضي اثني عشر عاماً على تواجدها هناك، والمخاطر الحقيقية التي يفرضها هذا الانسحاب على قدرات الدولة الأفغانية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية العديدة التي تعاني منها البلاد، تأتي هذه التحديات لتكوّن مضمونات ذات أهمية على الأفغان النازحين داخلياً والعائدين منهم وكذلك إحتمالية النزوح داخلياً في المستقبل.

حتى وقت كتابة هذا المقال، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الوجود العسكري الدولي في أفغانستان سيستمر بعد عام ٢٠١٤، فقد اتسمت أجواء الدبلوماسية، منذ فترة طويلة، بعدم التيقن والعلاقات المتوترة بين الحكومة والدول المساهمة بقواتها. وفي نهاية الأمر، فهذه هي الجهات الرئيسية المانحة للتنمية، وما لم يتحسن مناخ التعاون، سيتبخر اهتمام الجهات المانحة في المخاطر التي تواجهها البلاد، في حين أنَّ هذا هو الوقت الذي تحتاج فيه أفغانستان شراكات مستقرة ومتوقعة. وهذا من شأنه تقويض المكاسب السياسية والتنموية المهمة التي تحققت على مدى العقد الماضي. وفي حقيقة الأمر، يمثل انسحاب قوات المساعدة الدولية لارساء الامن في أفغانستان (إيساف) بحد ذاته فرصة إيجابية من أجل التغيير، فمحادثات السلام والتوصل إلى تسوية سياسية مستقبلية بين الأفغان مبنية على رحيل القوات الأجنبية المقاتلة. ومع ذلك، على الصعيد الإنساني، فمن المرجح أن يكون للتحولات في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية أثراً على التدهور المطرد على الوضع، وكذلك أن يكون لها أثراً بارزاً على حركة النزوح والتي تؤثر على الشعب الأفغاني.

وتمثل أفغانستان أكبر عملية لإعادة اللاجئين في العالم. فقد عاد أكثر من ٥,٧ مليون شخص في السنوات العشر الأخيرة، وهو ما يمثل قرابة ربع السكان الحاليين والبالغ ٢٨ مليون نسمة، الأمر الذي يشكل تحديات كبيرة على القدرة الاستيعابية للبلاد. وطالما أنَّ أحوال التنمية ليست في وضع يسمح باستيعاب عودة اللاجئين على نحو مُستدام، فإنَّ نقل السكان حتماً يزيد من عبء عدد القضايا الإنسانية.

ويقدَّر عدد الأفغان الذين نزحوا داخلياً من ديارهم في عام ٢٠١٣ كنتيجة مباشرة للصراع بما يقارب ١٢٤,٣٥٠ شخصاً[1]. وعموماً، فقد بلغ العدد الإجمالي المسجل للنازحين داخلياً بسبب الصراع ٦٣١,٠٠٠٢ منهم ما يقرب من ٤٠٪ ينتقلون إلى المناطق الحضرية حيث ينضمون إلى الأعداد المتزايدة من الفقراء فيها. وفي الوقت الذي تتمثل احتياجات هؤلاء النازحين الفورية بالاحتياجات الإنسانية، يتطلب أيضاً هذا النزوح الذي طال أمده في المناطق الحضرية من الحكومة الاستجابة لاحتياجات التنمية ذات الأمد البعيد. والأكثر أهمية من ذلك، تشمل الأسباب الرئيسية للنزوح الداخلي الصراع المسلح والتدهور العام للأمن والترويع والمضايقات التي تمارسها العناصر المناوئة للحكومة. وتبحث الغالبية العظمى من الناس عن السلامة في المناطق نفسها أو في الأحياء القريبة منها، ولكن الأغلبية تسعى للحصول على ذلك في مركز المنطقة أو مركز الولاية.

الأجندة الإنسانية عقب إنسحاب قوات (إيساف)

في الوقت الذي تغادر فيه القوات الاجنبية أفغانستان، يطلب المجتمع الإنساني نهجاً جديداً للحفاظ على وجوده، وتأمين الوصول إلى المحتاجين، وضمان حصولهم على المساعدة والحماية. وفي حين أنَّ أفغانستان تخرج من فترة كانت فيها المساعدات مُسيَّسة إلى حدٍّ كبير وتُقدَّم ضمن إطار عسكري في كثير من الأحيان، يمثل انسحاب قوات (إيساف) فرصة لإعادة صياغة العمل الإنساني على نحو محايد ومستقل. ومن المتوقع أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة تمتاز بالوسائل المالية المحدودة وتضاؤل الاهتمام السياسي من العالم الغربي. وسيكون المفتاح لضمان مصداقية المساعدة الإنسانية التي ستقدم في الحقبة التي تلي قوات (إيساف) وفعاليتها الصياغة الواضحة وتقديم المساعدة على أساس الاحتياجات. وفي الماضي، كانت البرامج الإنسانية تركز، إلى حد كبير، على المناطق الشمالية حيث كانت نسبياً وبوضوح موجهة لجمع التبرعات والاستمرار في العمليات. ومع ذلك، فقد أظهرت التحليلات الأخيرة أنَّ مناطق الجنوب والشرق محرومة من المساعدات، نظراً لشدة الاحتياجات المحددة، بما في ذلك حالة النزوح المتكرر التي تسود تلك المناطق. ويتمثل التحدي الرئيسي في تحديد الجهات الفاعلة المستعدة والقادرة على العمل في هذه المجالات، سواء كانت الأفغانية أم الدولية، والاستثمار في ذلك.

وفي خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠١٤[3]، قرر المجتمع الإنساني تحديد أولويات الاحتياجات الحادة وكذلك المزمنة

لاجئ عائد يعيد بناء بيته المتضرر بعد مرور سنوات من الزمن. مايمانا. أفغانستان

أينما تكون، بما في ذلك في المناطق المتنازع عليها والتي يصعب الوصول إليها. ويبدو هذا منطقياً ولكن وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ يتطلب سلسلة من التحولات في اعتبارات الجهات الإنسانية الفاعلة نفسها. أولاً، على المنظمات الإنسانية وكذلك الجهات المانحة إظهار تحمل أكبر للمخاطر، إلى جانب إيجاد تدابير ملائمة للتخفيف من المخاطر.

ثانياً، هناك نطاق واسع لتجربة منهجيات مبتكرة لاستخدامها مع البرامج في السياق الأفغاني، بما في ذلك تقديم المساعدات النقدية، والإدارة عن بُعد، ومراقبة الأطراف الأخرى. ثالثاً، على المنظمات الإنسانية، سواء أكانت تعمل على نحو فردي أم جماعي، تحديد وإشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. ومن الأولويات الرئيسية هنا التفاوض مع جميع أطراف النزاع لتأمين الوصول الآمن (ومن الضرورة بمكان الحفاظ على هذه المفاوضات أن تبقى بمنأى عن غيرها من المبادرات ومستقلة). ولا يمكن تفهّم الأمور التي تجدها الجهات الإنسانية الفاعلة واضحة من حيث تقديم المساعدات لإنقاذ الحياة اعتماداً فقط على الحاجة وجعلها ممكنة من الناحية العملية- ما لم تصل الجهات الفاعلة الأخرى إلى المستوى نفسه من التفهم. ويعد التطبيق العملي لمبادئ الحيادية والنزاهة والاستقلال أمراً أساسياً للقدرة على العمل في وضع آمن نسبياً.

وبموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وعدت الجهات المانحة بتقديم ١٦ مليار دولار أمريكي في مساعدات التنمية المقدمة لأفغانستان اعتباراً من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦. ولكنَّ تنفيذ هذه الوعود بتقديم المساعدات مرهون بالتقدم المحرز لأفغانستان في سياق عدد من معالم التنمية التي لم تتحقق بعد. وهذا الأمر يعني، إلى جانب تقلص موازنات المعونة في العالم الغربي، أنَّ أفغانستان ستواجه انخفاضاً كبيراً في حجم المساعدات الخارجية- ضمن السياق الذي يدل على أنه بنهاية عام ٢٠١٣ كانت المساعدات الخارجية تمثل ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان. وكمؤشر على ما هو متوقع أن يحدث، اقترح الكونغرس الأمريكي في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ الحد من المساعدات المدنية لتصبح مليار دولار أمريكي بدلاً من ٢ مليار دولار سنوياً. وقد يؤدي هذا الأمر، بالإضافة إلى التخفيضات الأخرى في المساعدات، قد يجبر الحكومة على تقديم أولوية الإنفاق على الأمن على أولوية الإنفاق على المدنيين، مما يؤدي إلى الإضرار بالخدمات الأساسية المقدمة للسكان.

التَّحول السياسي والأمني

رغم الدعم المنتظم على مدى السنوات الإثني عشر الماضية، ما زالت المؤسسات السياسية والإدارية في البلاد عموماً تعاني من الضعف والشلل في كثير من الأحيان بسبب الفساد ومعارك النفوذ والعداوات الشخصية. ويتَّسم النموذج المركزي للحكومة بتركيز السلطة في مكتب رئيس الدولة، في حين لا تزال الوزارات والهيئات تعاني من ضعف مزمن في الموارد البشرية والبنية التحتية وبالتالي المعطيات الناتجة. وإحدى النتائج الرئيسية لهذا الأمر بأنَّه تقدر قدرة الحكومة على استيعاب التمويل الإنمائي المقدم كدعم مباشر للميزانية بنسبة لا تزيد على ٤٠٪. وتتمثل نقطة الضعف الرئيسية للحكم في أفغانستان بضعف القدرة على المواءمة بين الإدارة المركزية، التي تؤدي دور المتلقي الرئيسي ومدير المساعدات الخارجية، والمؤسسات الإقليمية التي تتمثل مهمتها في تقديم الخدمات الأساسية للسكان. إنَّ عدم كفاءة الإدارة المترسخ في أذهان الناس، إلى جانب اعتمادها الواضح على الوجود العسكري الأجنبي، أعاق مهمة بناء شرعية الدولة.

وبما يخص الوضع الأمني، هناك عامل رئيسي يتعلق به منذ نشر القوة الدولية في عام ٢٠٠١ ألا وهو استحداث الاقتصاد العسكري في أفغانستان. ففي عام ٢٠١٢ وحده، أنفقت الحكومة الأمريكية ٢٢ مليار دولار أمريكي على عقود للاستمرار بعملياتها. وتعد فرق إعادة إعمار الولايات الأفغانية بإشراف العسكريين وبرامج الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للقادة العسكريين نموذجين فقط من الأدوات المدنية التي تهدف إلى فرض الاستقرار من خلال التنمية. إلا أنَّه في بداية عام ٢٠١٤، استغني عن فرق المساعدات المدنية والعسكرية. وبناءً عليه، يعد هذا التحول الأمني نهاية للإنفاق العسكري الأجنبي على التنمية. في حين أنَّه يمكننا القول بأنَّ جزءاً كبيراً من هذا الإنفاق كان ليس ذا قيمة مقارنة بقيمة الأموال، إلا أنَّه كان يغذي عملية الحوكمة، بالإضافة إلى تمكين حكام الولايات الأفغانية من تقديم بعض الخدمات.

ومنذ ربيع عام ٢٠١٤، لا تزال المنظمات المسلحة غير الحكومية والقوات الموالية للحكومة تخوض في طريق مسدود. ومع التناقص المنتظم لقوات إيساف، يبدو أنَّ زيادة قوات الأمن الوطنية الأفغانية كافياً لتوفير الأمن للمراكز الحضرية الرئيسية، إلا أنها لا تزال غير كافية لردع المنظمات المسلحة غير الحكومية في المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، أخفقت محادثات السلام في إحراز أي تقدم ملموس. وفي ظل غياب تسوية سياسية، ستبقى إحتمالات تعرض السكان المدنيين إلى الضرر العرضي وكذلك الضرر المباشر مرتفعاً. وستستمر عمليات النزوح الداخلي- سواء النزوح ذا الأمد القصير أم المتكرر أو لفترات طويلة- وستكون آفاق عملية إعادة الإدماج المستدامة للاجئين والنازحين العائدين محفوفة بالمخاطر.

ومن الواضح أنَّ خمسة وثلاثين عاماً من النزاع قد أعاقت عملية التنمية. فمعاناة الشباب في أفغانستان وانخفاض متوسط العمر المتوقع (٤٩ سنة) يعنيان أنَّ ٧٠٪ من السكان هم تحت سن ٢٥ وأنَّ ٢٥٪ فقط من السكان يعيشون في المناطق الحضرية. ووصلت نسبة البطالة في المناطق الريفية إلى مستوى ٦٠٪. وتعتمد هذه الفئة الغالبة من سكان المناطق الريفية على سبل عيش في مجال الزراعة هشة للغاية، في بلد عرضة للجفاف وغيرها من الكوارث. فأكثر من ٨ ملايين أفغاني يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن. ورغم المليارات التي أنفقت على المساعدات، لم يكن هناك أي استثمار يُذكر في مجال الاستعداد هناك لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك إدارة المياه. ودون إحراز أي تقدم في هذه المجالات، ستستمر حالات الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الكوارث ذات النطاق الصغير والمتوسط، وستبقى الهجرة داخل البلاد وخارج حدودها لأن تكون استراتيجية التكيف والملاذ الأخير.

وتُرجم الإنفاق على التنمية في الفترة ما بعد عام ٢٠٠١ إلى أجندة أساسية تتعلق ببناء السلام وتحقيق الاستقرار، التي لم يكن فيها للمساعدات الأجنبية أي أثر يُذكر على مستويات الفقر. ولم يُسهم وجود الثغرات في تقديم الخدمات الأساسية في استمرار الضعف المزمن وانخفاض مستوى التنمية البشرية فحسب، بل تُرجم إلى حاجة ماسة للمساعدة لإنقاذ الحياة لما لا يقل عن ٥ ملايين نسمة. وتتفاقم هذه الأرقام بسبب الصدمات المتوايدة، مثل الزيادات المفاجئة في الصراعات والكوارث الطبيعية والنزوح.

الاستنتاج الأولي

في سياق العمليات الأفغانية، هناك خمس مجموعات رئيسية من الجهات الفاعلة تحدد الفرص وكذلك القيود التي تُفرض على وصول المساعدات الإنسانية: الجهات الفاعلة الإنسانية نفسها؛ والمجتمعات المتأثرة؛ والحكومة؛ والمنظمات غير الحكومية المسلحة؛ والجهات الإنسانية المانحة. وفي الوقت الذي تسعى فيه الجهات الفاعلة الإنسانية إلى توسيع نطاق وصول هذه المساعدات من خلال مناصرة والمشاركة مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى، تعد الإجراءات التي تتخذها هذه الجهات نفسها حاسمة. ويتطلب العمل الإنساني الآمن والموثوق به أن يُظهر جميع أفراد المجتمع قبولهم للمبادئ

الإنسانية. ومع ذلك فقد كان العمل القائم على المبادئ في الماضي بعيداً كل البعد عن الإتساق. فقد كانت الضغوطات وفرص العمل على دعم الأهداف غير الإنسانية كبيرة، ولكن مع قرب إنتهاء عمليات إيساف، فقد تنفصل عملية التمويل والمساعدات الإنسانية عن الأجندة السياسية والعسكرية الأوسع.

وتتطلب عملية النزوح الناجم عن النزاع المسلح، وتدهور الأمن العام والمضايقات والترويع الناشئ في المناطق الريفية حيث يعيش أكثر من ٧٠٪ من سكان أفغانستان؛ والاستجابة الإنسانية الفعالة في حينها انفتاح القوات وعلى نحو متساوٍ في النصف الجنوبي من أفغانستان تحديداً. فكلما طال أمدُ النزوح، تزداد عدم رغبة النازحين الأفغان في العودة إلى ديارهم. تحتاج الوكالات الإنسانية إلى بناء ثقافة "كيفية البقاء" وليس "متى تحين المغادرة"، مما يسمح للجهات الفاعلة تحمل مخاطر مقبولة عندما هناك ما يبررها، علاوةً على استخدام الأساليب الإبداعية للحدِّ من المخاطر. وأخيراً، ستكون هناك ضرورة إلى بذل جهود متضافرة للوصول إلى تفاهمات مع المنظمات غير الحكومية المسلحة والتي تسمح بوصول آمن وسلس للمساعدات الإنسانية للأفغان المحتاجين وكذلك المجتمعات المتضررة نفسها.

إيدان أوليري *oleary@un.org* رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون المساعدات الإنسانية، أفغانستان.
***www.unocha.org* كتب هذا المقال بصفة شخصية ولا يعكس بالضرورة وجهة نظر هيئة الأمم المتحدة.**

١. النزوح الداخلي الناجم عن النزاعات – النشرة الشهرية، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين- أفغانستان، ديسمبر/كانون الأول 2013
http://tinyurl.com/UNHCR-Afgh-Dec2013
٢. النزوح الداخلي الناجم عن الصراعات – النشرة الشهرية، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين- أفغانستان، ديسمبر/كانون الأول 2013
http://tinyurl.com/UNHCR-Afgh-Jan2014
٣. https://afg.humanitarianresponse.info/funding/common-humanitarian-action-plan-chap
أو صفحة أفغانستان لتطبيق نافذة المساعدات الإنسانية:
http://kiosk.humanitarianresponse.info/
٤. يوليو/تموز 2012
http://tinyurl.com/TokyoMAF

استمرار النزاع واستمرار النزوح في جنوب أفغانستان

رحمة الله عميري

مع احتمال استمرار القتال والانفلات الأمني على مشهد أفغانستان في المستقبل المنظور، سوف يستمر التهجير بالارتفاع والانخفاض.

تشير التقارير إلى أن آلاف العائلات من أقاليم هلمند وقندهار وأوروزجان وغيرها في جنوب أفغانستان عادت مؤخراً إلى بيوتها من المدن التي لجأت إليها لأشهر وربما لسنوات ومع ذلك ما زالت الظروف ذاتها التي أجبرتهم على الفرار منتشرة في كثير من الأماكن ولدرجة كبيرة ويعني ذلك أن كثيراً من الناس ما زالوا نازحين. وسوف يستمر هذا النمط وسوف تختار بعض العائلات البقاء في المدن الى حين معالجة المخاوف الأمنية الرئيسية.

لقد هاجرت كثير من العائلات أصلاً بسبب توسع العمليات العسكرية لقوات الأمن الأفغاني الوطني والقوات العسكرية الدولية نتيجة العمليات العسكرية لعام ٢٠٠٩ وارتفاع عمليات البحث والتفتيش من بيت إلى آخر والمضايقات التي أثارت جميعها مخاوف التعرض للاعتقال وصعَّبت من الحياة اليومية أمام الناس وأفقدت الناس القدرة على زراعة أراضيهم إما بسبب مصادرة هذه الأراضي من جانب القوات الدولية لتأسيس القواعد العسكرية أو بعدم السماح لهم بزراعة حقولهم المجاورة للقواعد العسكرية لأسباب أمنية، أمَّا بالنسبة لمن عاد لدياره فقد عاد بسبب ارتفاع التكاليف المعيشية في المدينة وعدم وجود فرص العمل في بيئة حضرية غير مألوفة لهم وبالإضافة إلى ذلك كان كثير من الناس يتوقعون أنَّ إقامتهم لن تكون طويلة وهذا ما جعلهم يرفضون الاندماج بالكامل في الحياة المدنية.

فأماكن مثل مقاطعة "جهار جينة" في إقليم أوروزجان تلقت أفواجاً من النازحين من مدينة قندهار ومدينة لشكركاه و نمروز. بل تلقت أفواجاً منهم من باكستان وذلك عند انسحاب القوات الأمنية الوطنية الأفغانية وقوات التحالف العسكرية الدولية من المنطقة. وإضافة إلى ذلك يشير نمط العائدين إلى عدد من المناطق الأخرى إلى أن النازحين ينتظرون انسحاب هذه القوات العسكرية بمثابة خطوة أولى نحو تحقيق الثقة في رحلة عودتهم إلى ديارهم.

تختلف أنماط النزوح وشيوعه بحسب مشهد النزاع الحالي. ففي المناطق التي تعد مناطق متنازع عليها، أي متنازع عليها بين القوات العسكرية الوطنية والقوات العسكرية الدولية من جهة والفاعلين المسلحين من غير الدول من جهة أخرى، يكون فيها النزوح كبيراً جداً. وفي هذه المناطق التي يحدث فيها القتال يومياً تعمد أعداد كبيرة من الأشخاص إلى الهرب ليس من القتال فحسب ولكن بسبب عدم قدرتهم على الذهاب إلى العمل أو زراعة أراضيهم أو سقايتها. ومن المحتمل أن تستمر هذه المناطق المتنازع عليها مصدراً لخروج النازحين في السنتين القادمتين في جنوب أفغانستان وسوف يعيد المقيمون تقييم وضعهم باستمرار كما فعلوا في الماضي. فإذا شعروا أنَّ القتال سوف يستمر لمدة قصيرة من الزمن (بما لا يزيد عن أسبوعين) فسوف يذهبون إلى أقرب قرية آمنة مع أسرهم، وفي بعض الأحيان قد يأخذون ماشيتهم وبعض التموينات الأساسية. أما فيما يخص الأماكن المتنازع عليها التي يدور فيها قتال عنيف فسوف يستعد الناس هناك إلى مغادرة قراهم لمدة طويلة ثم يتوجهون فيالعادة إلى مركز من المراكز الحضرية الرئيسية في الجنوب بل أيضا ربما إلى كابل أو كويتا في باكستان. وهؤلاء النازحون نادراً ما سيكونون قادرين على اصطحاب ممتلكاتهم أو ماشيتهم معهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تغادر كثير من العائلات أماكنهم خوفاً من تعرضهم للقتل بسبب الأعمال الانتقامية. فأثناء مقابلة المقيمين المحليين من مقاطعة زاري في قندهار تبين أنَّه إذا ما قُتل أحد الجنود الحكوميون فسوف توجه القوى الحكومية الاتهام إلى السكان المحليين بأنهم تعاونوا مع حركة طالبان أو ساعدوها في قتل ذلك الجندي ومن هنا سوف ينتقمون من هؤلاء السكان. وبالمثل، إذا ما قُتل أحد أعضاء حركة طالبان فسوف تبحث تلك الحركة في هذه القرية عن أي شخص تتهمه بأنه جاسوس لتعاقبه.

وفي المناطق المتنازع عليها، غالباً ما تزرع قوات طالبان الذخائر المتفجرة المرتجلة على الطرق الأساسية لمنع وصول قوات الأمن الوطني أو التحالف العسكرية الدولية. ومع أنَّها قد تخبر السكان المحليين بهذه الطرق لتجنبها، يحتاج السكان المحليين إلى تلك الطرق أيضاً وهذا سبب آخر من أسباب نزوحهم. ففي المنطقة الشمالية الغربية من إقليم قندهار، أغلقت الطرق المؤدية إلى المركز منذ منتصف عام ٢٠١٣ ولم يمنع ذلك من إيصال الغذاء و التموينات الأخرى فحسب بل أجبر الناس أيضاً على الهرب لأنهم لم يتمكنوا من نقل محاصيلهم الزراعية أو سفرهم على الطرق بأمان للوصول الى المستشفى على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، كما في حالات غيرها، يعلم المحليون أن الحكومة لن تتخلى عن الإقليم للجماعات المسلحة ولذلك يتوقع كثير منهم أن الوضع سوف يصبح أكثر سوءاً في المستقبل لأن أياً من الطرفين لن يستسلم للطرف الآخر.

يرغب المواطنون بالعيش في سلام بمكان يستطيعون فيه العمل بغض النظر عمَّن يحكم هذا المكان. وهناك احتمالية كبيرة جداً بأنَّ كثيراً من الأماكن التي تخضع للسيطرة الحكومية والتي استولت عليها الجماعات المسلحة في الماضي سوف تشهد صراعاً عنيفاً لأنَّ الجماعات المسلحة سوف تسعى إلى ممارسة نفوذها على تلك المناطق من أجل استعادة الأقاليم التي خسرتها أمام الحكومة. فما الذي يعني ذلك بالنسبة للنازحين؟ يعني ذلك أن الأشخاص الذين كانوا يفكرون بالعودة سوف ينتظرون إلى مالا يقل عن أواخر عام ٢٠١٤ للتأكد من ماذا سيحدث. فإذا تحسن الوضع الأمني، فسوف يكون هناك نازحون عائدون الى مواطنهم الأصلية. أمَّا إذا لم يتحسن الوضع الأمني أو إذا ساء وازداد سوءاً فلن يحجم النازحون فحسب عن العودة ولكنَّهم سوف يهجَّرون إلى مكان آخر.

ففي هلمند الوسطى، على سبيل المثال، حدثت هناك عملية عسكرية كبيرة أدت إلى عودة كثير من النازحين إلى قراهم بسبب تحسن الوضع الأمني ووجود ظروف العمل وفُرَصها مع القوات العسكرية الدولية. ومع احتمال تجدد القتال في تلك المناطق، من المحتمل جداً أن يصبح الأشخاص المقيمون الذين عملوا في تلك الأماكن جزءاً من موجة جديدة من النازحين خلال العامين القادمين. فهناك آلاف من الأشخاص من مقاطعة مارجا وحدها الذين عملوا لدى مختلف مشروعات الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وغيرها من المشروعات التي يمولها المانحون في مقاطعة هلمند. وبذلك يُنظر إلى هؤلاء المقيمين بنوع من الريبة والشك من جانب الجماعات المسلحة وقد يتعرضوا للعقاب على أيديهم بطرق عدة. وهناك ما يقارب ١٥٠٠ رجل محلي ممَّن شاركوا أو أصبحوا جزءاً من الجماعات المسلحة المعادية للمسلحين في مارجا، وفي وقت لاحق عندما أرادت القوات العسكرية الدولية إدماج هؤلاء الرجال في الشرطة المحلية الأفغانية لم تتمكن وزارة الداخلية من الالتزام إلا بدمج ٤٥٠ شرطياً أما بالنسبة للأشخاص الذين لم يُدمجوا في القوات المحلية فيجدون أنفسهم الآن مُعرَّضين للأعمال الانتقامية على يد الجماعات المسلحة.

وفيما يخص المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة فهي معرضة بصورة خاصة إلى توليد النزوح خاصة أنَّ الحكومة مُصممة على إعادة السيطرة على تلك المناطق أو إجراء العمليات العسكرية من وقت إلى آخر. وبالنَّظر إلى المخاطر التي تنتشر كثيراً خلال العمليات العسكرية، هُجِّر كثير من المقيمين المحليين خلال الأعمال العسكرية، ويُتوقع ظهور العوامل المشابهة لذلك خلال عامين من الآن في المناطق الواقعة في جنوب أفغانستان التي يسيطر عليها المسلحون أو التي تمارس فيها تلك الجماعات سلطتها ونفوذها.

هناك مؤشرات واضحة أن عدد النازحين يُتوقع أن يزداد خلال العامين القادمين مع تعزيز الحكومة الأفغانية لوضعها في معظم المناطق وذلك عن طريق إدخال مزيد من القوات، أمَّا بالنسبة لحركة طالبان فيُتوقع أن تستفيد من رحيل القوات العسكرية الدولية. وبما أن مناطق النزاع معظمها مناطق ريفية، فسوف يكون النازحون بطبيعة الحال من مناطق ريفية وبما أنَّهم غير معتادون على الحياة في المدينة وغير قادرين على الكسب إلا من الزراعة فمن المهم إذاً ان يكون هناك نظام لتسجيل النازحين الجدد وذلك بغية تقديم المساعدة للمستضعفين من النازحين بأسرع وقت ممكن ومساعدتهم على البقاء على قيد الحياة.

رحمة الله عميري *amiri.rahmat@gmail.com* **باحث اجتماعي وسياسي وصحفي مستقل يعمل في كابل.**

منعدمو الجنسية في أفغانستان

مايرا كوبرس

تعيش في شرقي أفغانستان جماعة من الناس تعرفهم السلطات ويعرفهم الآخرون باسم البنغريوالا أو الفانغاوالا، وأفادت تلك الجماعة أنها تعرضت مؤخراً للإجلاء القسري نتيجة عدم امتلاك أفرادها لوثائق التعريف بالشخصية. ويعيش أفراد تلك الجماعة حياة البدو ويتنقلون أثر الفرص الاقتصادية والتسويقية وغالباً ما يُنظر إليهم على أنهم مختلفون ثقافياً عن بقية أفراد المجتمع لأنَّ نساء تلك الجماعة اعتدن على الغياب مدد متأخرة خارج البيت للتسول أما الرجال فيبقون في منازلهم. ويُذكر أنَّ ارتفاع أعداد المستولات في الأسواق الشعبية في جلال أباد وقندهار بدأ يزعج المواطنين. وفي نهاية المطاف، حُلت المشكلة باعتبار ما يُطلق عليهم اسم البنغريوالا على أنهم ليسوا مواطنين أفغان وأنه يجب ترحيلهم إلى مكان مجهول، يحتمل أن يكون قرب الحدود مع باكستان.

من الناحية القانونية، ينص دستور أفغانستان على وجوب معاملة المواطنين الأفغان على قدم المساواة دون تمييز. ويقضي قانون الجنسية لعام ٢٠٠٠ أنَّ أي شخص يعيش في البلاد أكثر من خمس سنوات ولم يترتب أي جناية ويزيد عمره على ١٨ عاماً يمكنه أن يتقدم للحصول على الجنسية، بالإضافة إلى أن القانون يذكر صراحة أنَّ جميع الأطفال المولودين داخل أفغانستان لوالدين غير معروف جنسيتهما من حقه أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية.

لكن المشكلة تكمن في كيفية تقدم الناس بطلب الحصول على ما يُعرف محلياً بمصطلح "تذكرة" وهي الوثيقة التي تثبت أنَّ حاملها مواطن أفغاني وتتيح له حق الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية والتمثيل القانوني وغير ذلك من خدمات. وإضافة إلى ذلك، يجب الحصول على تصديق من أحد الوجهاء المحليين المسجلين رسمياً على أنه ممثل للمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه صاحب الطلب، بحيث يفيد ذلك المسؤول أنَّ صاحب الطلب من أفراد المجتمع أو أنه ابن/ابنة شخص ينتمي إلى المجتمع ومعه تذكرة ومسجَّل رسمياً. وهذا ما يثير مشكلتين على أرض الواقع بالنسبة لجماعة البنغريوالا (أي المجتمعات البدوية) . أولهما أنَّ معظم وجهائهم المحليين غير مسجلين رسمياً، ما يجعل من المستحيل عليهم أن يصادقوا على أحقية صاحب الطلب. وثانيهما أنَّ معظم البنغريوالا لم يتسجلوا في الأرشيفات الوطنية ومن هنا لا يوجد لهم أثر في سجلات الدوائر الحكومية البيروقراطية، ما يصعّب على أبنائهم وأحفادهم التسجل أيضاً.

ودون التذكرة، قد يتعرض الأشخاص الذين تنظر إليهم السلطات على أنهم لا يستوفون معايير المواطنة إلى الترحيل أو التهجير من البلاد كافة. وقد علم باحثونا بعدة طرق أنَّ مجموعة كبيرة من البنغريوالا رُحّلت قبل شهر تقريباً لتمثل بذلك سبباً إضافياً للتهجير والنزوح في أفغانستان يستحق حلاً عادلاً ومستداماً.

مايرا كوبرس *maira.kuppers88@googlemail.com*
مستشارة مستقلة في مكتب الارتباط (أفغانستان)
www.tloafghanistan.org

انظر الموضوع الفرعي حول انعدام الجنسية في هذا العدد والعدد 32 من نشرة الهجرة القسرية على الرابط التالي:
www.fmreview.org/ar/stateless

يجوز/ مايو ٢٠١٤

سياسة للنازحين داخلياً لأفغانستان: من مسودة مشروع إلى واقع

لوري أس وايزبيرغ

يكتنف وضع سياسة وطنية لمعالجة احتياجات النازحين داخلياً في أفغانستان عقبات وتحديات. ورغم أنَّ السياسة المتعلقة بالنازحين داخلياً هي الآن حقيقة واقعة فمن المرجح أن تواجه عملية تنفيذها تحديات ذات طبيعة متشابهة.

وافقت حكومة أفغانستان بتاريخ ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ على السياسة الوطنية للنازحين داخلياً[1] التي استغرق صياغتها ما يقرب من عامين. وضمن سياق نزوح ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ أفغاني داخلياً نتيجة للصراع، مع أكثر من مليون نازح داخلي آخرين نتيجة للكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية، ذكرت جريدة نيويورك تايمز في مقال لها في فبراير/ شباط ٢٠١٢ أنَّ الأطفال النازحين داخلياً يتجمدون برداً حتى الموت في الأحياء الفقيرة في كابول، حيث عاش ما يقارب من ٣٥,٠٠٠ نازح داخلي يتخذون من الخيام فقط أو أكواخ الطين مأوىً لهم[2]. ورداً على ذلك، أنشأ الرئيس كرزاي فريق عمل شمل وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن وهيئة إدارة الكوارث الطبيعية في أفغانستان لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات حيال وضع النازحين داخلياً.

استحدث فريق العمل مجموعة لعمل السياسات بهدف دعم وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن. ونظمت المجموعة زيارة للمقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، وأشركت خبيراً خارجياً في مجال النازحين داخلياً للمساعدة في وضع السياسة، وعقدت المجموعة ورشة عمل وطنية استشارية على مدار يومين في يوليو/ تموز ٢٠١٢، ثم تبعها جولة أولى من المشاورات الإقليمية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢ أعار مشروع قدرات الحماية الاحتياطية[3] مسؤول الحماية الأقدم (المؤلف) إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ليعمل مستشاراً لشؤون النازحين داخلياً في وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن للمساعدة في عملية التشاور وصياغة السياسة. وتعكس العديد من التحديات التي واجهتها المجموعة في صياغة السياسة التحديات الأوسع من حيث سنِّ القوانين ووضع السياسات في أفغانستان، وعموماً فهي تشمل ما يلي:

قدرة الحكومة والمشاركة: رغم أنَّ وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن لديها مئات الموظفين في كابول وكذلك في المحافظات، تبقى قدراتهم الفعلية دون المستوى، ولا يمتلكون المهارات أو المعرفة القانونية الكافية لصياغة سياسة معينة. وكانت عملية إشراك الوزارات المختلفة لتوفير مدخلات للسياسة صعبة للغاية، ومع ذلك تحققت بعض المدخلات من خلال الاجتماعات الثنائية والفردية وجهاً لوجه. وكان الفساد المستشري في الدوائر الحكومية، ولا يزال، عقبة لإحراز أي تقدم كفؤ .

مشاركة شرائح أوسع: كانت مجموعة العمل المعنية بوضع سياسة النازحين داخلياً، التي أنشئت بهدف مساعدة وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن في عملية التشاور والصياغة، مجموعة صغيرة تتألف إلى حد كبير من المنظمات الإنسانية الدولية. ولم تحقق محاولات

المنظمة الدولية للهجرة

الشتاء في كابل

إشراك لجنة حقوق الإنسان الأفغانية وهيئة تنسيق الإغاثة في أفغانستان أو المنظمات غير الحكومية الوطنية الأفغانية نجاحاً كبيراً. وتوافرت بعض المدخلات من عدد محدود من المجموعات التي جرى التواصل معها تحديداً، لا سيما تلك التي تعمل في مجال البحث مثل مكتب الارتباط وصمويل هول للاستشارات، إلا أنَّ هذه المنظمات كانت استثناءً. بالإضافة إلى ذلك، أدى الوضع الأمني ومحدودية الوصول إلى مناطق كثيرة إلى صعوبة التعامل مع المحافظين وغيرهم من المسؤولين المحليين على مستوى المحافظات، الذين كانت مشاركتهم مهمة لغايات تنفيذ هذه السياسة.

تمثيل النازحين داخلياً: كان من الصعوبة بمكان عقد مشاورات مجدية مع النازحين نتيجة لعدم امتلاكهم عموماً لأي هياكل تمثيلية لتجميع أو حتى التعبير عن آرائهم. ولذلك، وخلال عقد اجتماعات مع العديد من مجموعات من الأشخاص النازحين داخلياً، نادراً ما تجاوزت النقاشات أبعد من طلب توفير احتياجات محددة وملموسة تقدمها مجموعة معينة، مثل المياه والغذاء والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل.

معالجة القضايا الرئيسية

لقد ثبت عملياً أنَّ وضع وثيقة لمعالجة تعقيدات القضايا الرئيسية في أفغانستان تمثل تحدياً كبيراً. والأكثر وضوحاً كانت الحقيقة أنَّه في الوقت الذي كان المحافظون ورؤساء البلديات وغيرهم من السلطات يريدون معالجة قضية النازحين داخلياً، إلا أنَّ الحل الوحيد الذي كان يمكن أن يطرحوه هو "العودة". وببساطة، لم تكن فكرة الاندماج المحلي أو إعادة التوطين مدرجة على جدول أعمالهم، وثبت أنَّ فكرة تقديم أراضٍ للنازحين داخلياً من محافظة أخرى أنَّها مفهوم صعب جداً. لقد بينت سياسة النازحين داخليا بوضوح أنَّه يلزم قبول جميع الحلول الثلاثة الدائمة، وأنَّ الاندماج المحلي يُعد أمراً مهماً بالنسبة للحالات التي طال أمد علاجها وكذلك بالنسبة للاجئين العائدين وغير القادرين على العودة إلى مواطنهم الأصلية.

وتُعدُّ قضية تعريف من هو النازح داخلياً سابقاً، ولا يزال الحال كذلك بالنسبة له، أمراً مثيراً للجدل. فمن السهل للأفغان فهم وقبول النازحين داخلياً والمهجرين جراء نزاع أو كوارث طبيعية مفاجئة، ولكن الحالة الأكثر صعوبة عندما يكون النزوح نتيجة لكوارث تمتاز ببطء الحدوث، ولا سيما الجفاف، وهنا يصبح التمييز بينهم وبين النازحين لأسباب اقتصادية غير واضح. ومع ذلك، فقد شملت هذه السياسة العائدين غير القادرين على العودة إلى مواطنهم الأصلية، والنازحين داخلياً نتيجة لمشاريع التنمية كأشخاص محط اهتمام لها.

وتجتذب المدن والمراكز الحضرية على نحو كبير النازحين داخلياً نظراً لما توفره من الأمن وفرص كسب العيش والخدمات الأساسية. ومع ذلك، لم تكرس الحكومة الأفغانية والمجتمع التنموي فكرها كفاية أو توفر موارد كافية لمعالجة التحضر السريع لأفغانستان، وتحديداً لتلبية احتياجات النازحين الذين استقروا في مستوطنات غير رسمية، وضمن المناطق العشوائية على أطراف المدن. وتوجه هذ السياسة الانتباه إلى هذه القضية، مع التركيز تحديداً على الحلول المستندة إلى المنطقة والتي لا تشمل النازحين فقط، وإنما الفقراء في المناطق الحضرية عموماً.

ومهما كانت القيود والتحديات التي صادفتها عملية صياغة السياسة، إلا أننا نمتلك سياسة- أداة- الآن التي يمكن أن نستخدمها للدفاع عن حقوق النازحين داخلياً، وتوفير التوجيه بشأن الأمور المستقبلية، وتحسين نوعية الحياة للأفغان النازحين داخلياً. ولقد كان التحدي الأكبر الذي واجه واضعي التنفيذ، دون أدنى شك، هو كيفية ضمان تغذية العمل على أرض الواقع بهذه السياسة ووضع البرامج والتشريع الخاص بها، وليس الاكتفاء فقط بجمع الغبار من درج مكتب شخص بيروقراطي. من سيكون مسؤولاً، وعن ماذا سيكون مسؤولاً؟ لقد استثمرنا قدراً كبيراً من الطاقة في تحديد المسؤوليات المختلفة للوزارات وهيئات التنسيق والسلطات الإقليمية والمحلية، ناهيك عن المجتمع المدني، والمجتمعات الإنسانية والتنمية الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين. وإدراكاً بأن النزوح الداخلي يبرز على نحو مختلف في مناطق مختلفة من البلاد، فقد أعطيت المسؤولية الرئيسية عن صياغة خطط واستراتيجيات التنفيذ لتكون بيد حكام المقاطعات، تاركين لوزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن مهمة توحيد هذه الخطط الإقليمية ضمن خطة وطنية واحدة. ولا تزال هناك حاجة ملموسة لبيان كيفية تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع.

لوري أس وايزبيرغ lauriewiseberg@gmail.com، مسؤولة الحماية الرئيسي، مشروع قدرة الحماية الاحتياطية.
www.humanitarianresponse.info/themes/procap

١. رسمياً، السياسة الوطنية لجمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن النزوح الداخلي.
www.refworld.org/docid/52f0b5964.html

٢. رود نوردلاند "الهجرة بسبب الحرب تعطلنا بسبب برد الشتاء"، جريدة نيويورك تايمز، ٣. فبراير/ شباط 2012.
'Driven Away by a War, Now Stalked by Winter's Cold
www.nytimes.com/2012/02/04/world/asia/cold-weather-kills-children-in-afghan-refugee-camps.html?_r=0

٣. مشروع حماية القدرة الاحتياطية هو مبادرة مشتركة بين المنظمات لبناء قدرات الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز الاستجابة للحماية الإنسانية.

إرساء العودة: دور استراتيجية الحلول

بييرفرانشيسكو ماريا ناتا

يُعد توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة وفرص كسب الرزق بقصد تقديم المساعدة لتوطين العائدين أمراً حاسماً لاستقرار وأمن أفغانستان المستقبلي. وهو الهدف الأول ضمن الأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية الحلول لعام ٢٠١٢ للاجئين الأفغان.

يمثل اللاجئون الأفغان، منذ أمد بعيد، العدد الأكبر من اللاجئين في العالم وكذلك إحدى أكثر الحالات التي طال أمدها في العالم. وكانوا أيضاً عرضة لأكبر حملات الإعادة للوطن تمَّ تنفيذها أكثر من أي وقت مضى- ولا تزال مستمرة للآن. ولقد عاد أكثر من ٥,٨ مليون لاجئ إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢ منهون بذلك سنوات من المعيشة في المنفى؛ حيث أمضى ٨٠٪ منهم أكثر من ٢٠ عاماً في المنفى. وقد ساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين نحو ٤,٧ مليون لاجئ في العودة من خلال برنامجها للعودة الطوعية إلى الوطن.

وفي حين سُجلت حالات عودة هائلة بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٨ (سجلت المفوضية ما مجموعه ٤٣٦٩٠٨٦ حالة)، شهدت السنوات الثلاث الماضية انخفاضاً مُضطرداً في أرقام إجمالي العائدين حيث بلغ مجموع العائدين خلال السنوات الثلاث ٢٠١٢٨٤ عائداً. ويعكس هذا التوجه الظروف المتغيرة مقارنة مع السنوات الأولى لإعادة اللاجئين الأفغان، حيث كان من الواضح أنَّ الحماس والتفاؤل بسقوط نظام طالبان هو ما قادهم للتغاضي عن عقبات وتحديات العودة إلى بلد دمرته ٢٠ عاماً من الحرب. ولا يزال العديد من تلك العقبات موجوداً على أرض الواقع- وهي تحديداً الافتقار إلى القدرة على الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية في مناطق العودة، و انعدام الأمن في بعض أطراف أفغانستان- ولكن الحماس السابق للعودة تلاشى ليحل محله نهج أكثر واقعية، حيث تبنى العديد من اللاجئين منهجية "راقب وتابع". ومن الواضح أيضاً أنَّ للعديد من العائدين خلال السنوات الماضية صلات قوية مع بلدهم حيث نشأوا، في حين أنَّ الجيل الثالث من الأفغان الذين ولدوا في المنفى لا يمتكلون صلات ملموسة أقل مع بلدهم الأصلي ينظرون للموقف بنظرة أكثر واقعية وناقدة، وينتظرون إشارات راسخة لتحسن الوضع الأمني والاستقرار الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أنَّ هناك أيضاً بعض الاتجاهات الإيجابية والمثيرة للإعجاب حقاً، وتشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٢٪، وزيادة بمقدار سبعة أضعاف في عدد المدرسين، وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية لما مجموعه ٨٥٪ من السكان، وانخفاض معدل وفيات الأمهات من ١٤٠٠ إلى ٣٢٧ لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة. ومع ذلك، لا تزال أفغانستان الدولة الأكثر فقراً في دول المنطقة رغم هذه النتائج الإيجابية، ومليارات الدولارات المقدمة كمساعدات دولية.

ومنذ بداية برنامج العودة الطوعية في أفغانستان في عام ٢٠٠٢، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين المساعدة الأولية للعائدين بقصد مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الفورية للعيش وإعادة الإندماج، وشمل ذلك: تقديم المأوى، ونقاط المياه، والمشاريع المُدِّرة للدخل، والتدريب على المهارات، والتدريب لمحو الأمية، والحصول على المال مقابل العمل. ومع ذلك، لا يزال أولئك الذين أختاروا اللجوء إلى العودة يواجهون تحديات هائلة، مثل عدم توفير الأمن ضمن الأراضي التي يمتلكونها، وانعدام الخدمات الأساسية، والصراع الدائر، وانعدام الأمن. ويضاف إلى ذلك عدم توافر طرق آمنة، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، والحصول على أنظمة الري والحماية من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى. ويمثل توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة وفرص كسب العيش للمساعدة في توطين أولئك العائدون أمراً حاسماً بالنسبة لاستقرار وأمن البلاد. وفي الوقت نفسه، يجب إدارة أوضاع اللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة بانتظار عودتهم وتعزيز الحلول البديلة. وهناك حاجة ماسة لتدخلات متكاملة للأمم المتحدة والسلطات الأفغانية لضمان توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية الضرورية وعلى نحو تكاملي.

استراتيجية الحلول للاجئين الأفغان

بدأت حكومات دول أفغانستان وإيران وباكستان في عام ٢٠١١، آخذين بالاعتبار تلك الأهداف، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بعملية المشاورات الرباعية، تمخضت بإطلاق استراتيجية الحلول للاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدامة وتقديم المساعدة للدول المضيفة في مايو/ أيار ٢٠١٢ والتي أقرتها أكثر من ٥٠ بلداً.[1] وتقدم إستراتيجية الحلول فرصة لتحديد سبل توطين العائدين وعلى نحو مجدٍ داخل أفغانستان ومنع التحركات الثانوية.

وركزت استراتيجية الحلول بدايةً الانتباه على ٤٨ منطقة مختارة "لاستقبال الأعداد الكبرى من العائدين" من أجل تركيز الأنشطة المرتبطة بإعادة إدماجهم. ومع ذلك، بعد إجراء التقييم الأولي، كان من الواضح أنَّ العائدين الجدد ينتقلون إلى مناطق أخرى، ولذلك فقد تقرر توسيع عدد مناطق العائدين المستهدفة، وتوجيه المساعدة تمشياً مع التدفقات الفعلية للعائدين. ولقد أعدَّ ملف المشاريع المقترحة ٢٠١٤ اعتماداً على الجهود المشتركة للحكومات الثلاث، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العابرة للحكومات، والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية حيث عملوا من خلال إطار متكامل للتعاون والتنسيق المتعدد الأطراف في كل بلد.

تسعى استراتيجية الحلول، التي تتوائم على نحو وثيق مع برامج الأولويات الوطنية للحكومة الأفغانية، إلى تسهيل الانتقال من المساعدات الإنسانية ذات الأمد القصير إلى مبادرات تنموية ذات الأمد الطويل. ويُعدُّ البرنامج الوطني للتضامن،[٢] وهو أحد برامج الأولويات الوطنية للحكومة الأفغانية، وسيلة من الوسائل الرئيسية لتعزيز التنمية الريفية في أفغانستان. ويهدف البرنامج الذي أطلقته وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية في عام ٢٠٠٣ لغايات تطوير وإعادة تأهيل القرى الريفية في أفغانستان إلى تمكين المجتمعات المحلية الريفية وتعزيز مشاركتها في التنمية المحلية. ويمثل برنامج التضامن الوطني، لاتساع المناطق الجغرافية الواسعة التي يشملها، برنامجاً للتنمية الوطنية مع إمكانية كبيرة للوصول إلى مجتمعات العائدين في جميع أنحاء أفغانستان والمساهمة في تحقيق عودة مستدامة.

وتتمثل الفكرة الرئيسية لأولوية استراتيجية الحلول في تمكين الشباب من خلال التعليم والتدريب على المهارات. وأعطيت المشاريع التي تتعلق بتمكين المرأة التي تهدف إلى تحسين عمليات دمج المرأة في عمليات صنع القرار في المنزل وداخل المجتمع اهتماماً خاصاً؛ وتركز هذه المشاريع على رفع مستوى الوعي لدى النساء في قدرتهنَّ المحتملة على توفير الكسب والقدرة على المشاركة، وذلك تمشياً مع نهج أوسع نطاقاً للوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تحديد وترتيب أولويات تدخلاتها بحيث تتلاءم مع المناطق ذات النسب الأعلى للعائدين بما يتعلق بسهولة الحصول على الخدمات وتوجهات العائدين، بما في ذلك المناطق الحضرية. وستوفر المفوضية في المواقع التي تعاني من نقص واضح في تواجد الجهات الفاعلة فيها المشاريع ذات الأثر السريع (مثل، بناء طرق الوصول الصغيرة من أجل تحسين فرص سبل العيش)، وفي الوقت نفسه توجه الدعوة إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية لاستحداث فرص أكثر استدامة وطويلة الأمد.

ولا تركز المشاريع المُنفذة ضمن إطار استراتيجية الحلول على توفير المأوى والخدمات الأساسية فقط، وإنما تركز أيضاً على توفير سبل تعزيز الحماية والتعايش السلمي. وعلاوة على توفير المأوى والمياه والعيادات الصحية وسيارات الإسعاف والتدريب المهني/ المهارات وتوسيع المرافق التعليمية، عملت استراتيجية الحلول أيضاً خلال العامين الماضيين على تمكين تركيب نظم الإضاءة الشمسية في المنازل والشوارع في المناطق ذات النسب المرتفعة في اعداد العائدين وتعزيز سلامة النساء، وبناء ثلاث محطات صغيرة لتوليد الكهرباء لتحسين فرص الحصول على الكهرباء لكل من العائدين والمجتمعات المضيفة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية (الطرق وشبكات الري والمراكز المجتمعية). وتمثل التركيز الأساسي لجميع تدخلات المفوضية، سواء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة أم إيجاد التكامل على الأمد الطويل، في تحسين مبادئ الحماية. وهذا يعني أنَّ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لن تركز فقط على تقديم المساعدة ضمن إطار توفير المأوى أو المساعدة المادية أو النقدية، وإنما يتعدى ذلك ليشمل أيضاً سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص محط اهتمامها. وسيشمل ذلك، في بعض الحالات، المعالجة المباشرة للمخاوف المتعلقة بتوفير الحماية (مثال على ذلك، من خلال مشاريع دعم الناجين والناجيات من العنف القائم على أساس الجنس والنوع الاجتماعي أو برامج المساعدة القانونية)؛ في حالات أخرى، قد تنطوي هذه المعالجة على تنفيذ أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى مكاسب مستقبلية لتوفير الحماية (مثال على ذلك، مشاريع توفير سبل العيش التي تؤدي إلى تقلل من خطر التعرض للتهجير، أو توفير فرص التعليم الثانوي التي من شأنها أن تقلل من مخاطر الزواج المبكر).

الشراكة والتنسيق

يعد التنسيق والشراكة مع البرامج الحكومية، مثل برامج الأولويات الوطنية للحكومة الأفغانية أمراً حيوياً لغايات وضع وتنفيذ التدخلات ضمن توافق وثيق مع البرامج الوطنية. ولا تزال وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن والإدارات المحلية التابعة لها النظير الحكومي الرئيسي للمفوضية فيما يتعلق بالعودة الطوعية والعودة المستدامة وإعادة الإدماج. ومع ذلك، هناك حاجة لمزيد من المشاركة الفعالة من الوزارات الرئيسية الأخرى، والمنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وأيضاً هناك حاجة لشمول احتياجات العائدين ضمن أولويات التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥. ويجري حالياً استكشاف فرص

التعاون مع برنامج التنمية الريفية التابع للبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بقصد ربط حلول العودة مع التنمية الزراعية. ولقد شرعت منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بمناقشات حول مبادرة عابرة للحدود تهدف إلى إعطاء الأسر الزراعية من اللاجئين في باكستان فرصة الحصول على التدريب لتعزيز فرصهم لعودة مستدامة وإعادة الإدماج في أفغانستان.

لقد اعتمدت حكومات أفغانستان وإيران وباكستان في عام ٢٠١٣ استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد للتنسيق وجمع الأموال على المستوى الإقليمي والقطري. وتشمل العناصر الرئيسية للاستراتيجية ضمان التمويل المتوقع ومتعدد السنوات لدعم استراتيجية الحلول، ناهيك عن تطوير الشراكات مع الجهات المانحة غير التقليدية والجهات التنموية الفاعلة.

وتوجه اللجنة التوجيهية الوطنية لاستراتيجية الحلول عملية تنفيذ الاستراتيجية من خلال لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات برئاسة وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن. وتدير اللجنة أيضاً الصندوق الإئتماني الجديد للمانحين المتعددين. وتتمثل القضية الكثر أهمية لهذه المبادرة في ضمان التركيز المستمر على الوضع الإنساني خلال الفترة الانتقالية المقبلة والتي لا يمكن التنبؤ في أفغانستان- التي قد يتجاوز تأثيرها على النازحين والعائدين داخل أفغانستان لتشتمل على أولئك الذين ما زالوا في المنفى في دول الجوار ومختلف أنحاء العالم.

بييرفرانشيسكو ماريا ناتا *natta@unhcr.org* هو الممثل المساعد- شؤون الحماية في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في أفغانستان. *www.unhcr.org*.

١. www.unhcr.org/afghanistan/solutions-strategy.pdf
٢. www.nspafghanistan.org

قرية مهاجير كيسلاك في ولاية بالخ وقد بنيت من أجل اللاجئين العائدين من باكستان وتعتمد في الإنارة على الطاقة الشمسية.

يجوز/ مايو ٢٠١٤

تعزيز أمن حيازة الأراضي للنازحين داخلياً

شوبها راو ويان توركسترا

تُعدّ حالة مخيم المسلخ في غرب أفغانستان مثالاً على ترجمة السياسة الجديدة للنازحين داخلياً في أفغانستان إلى واقع ملموس. ، وسيضمن المشروع في حال نجاحه أمن حيازة الأراضي للنازحين داخلياً في المناطق الحضرية، وبالتالي سيكون سابقة للاندماج المحلي للنازحين داخلياً في مختلف أنحاء أفغانستان. لكن هذه القضية، حتى الآن، مسألة مثيرة للجدل وتخضع للاعتبارات السياسية.

تتشابه اتجاهات التحضر السريع في أفغانستان تماماً مع اتجاهات نظرائهم العالميين. ويتخذ النازحون داخلياً في أفغانستان أيضاً، على نحو متزايد، المدن ملجأً لهم سواءً لفترة قصيرة أم طويلة الأجل بحثاً عن الأمن، وفرص أكبر للحصول على الخدمات العامة، وفرص كسب العيش، وشبكات القرابة أو العلاقات الاجتماعية. ويبلغ معدل التحضر في أفغانستان ما نسبته ٥٪ سنوياً، وهي إحدى أعلى المعدلات في العالم. وتتمثل إحدى مظاهر هذا التحضر السريع في نمو المستوطنات غير الرسمية؛ ففي كابول يعيش ما يقرب من ٧٠٪ من السكان في أحياء غير رسمية.

تعيش العائلات النازحة داخلياً في المناطق الحضرية في مختلف أنحاء أفغانستان في ظروف محفوفة بالمخاطر. ولقد وجدت دراسة أجراها كلٌ من البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في ثلاث مناطق حضرية في أفغانستان[1] أنَّ النازحين في المناطق الحضرية كانوا أكثر عرضة وأسوأ حالاً من فقراء الحضر غير النازحين داخلياً، ومن المرجح أنَّ أولئك النازحين هم من العاطلين عن العمل بصفة خاصة، وغير قادرين على الحصول على السكن المناسب، ويتناولون طعاماً غير آمن. ولم يتمكَّن أكثر من ثلث الذين شملهم الاستطلاع من الحصول على الكهرباء، وإمدادات كافية من المياه ومرافق الإصحاح.

وإحدى القضايا التي تناولتها سياسة أفغانستان الوطنية الجديدة حول النازحين داخلياً هي الحق في السكن الملائم والحصول على الأراضي (المادة ٧،١،٣). وتؤكد السياسة على أنَّ إحدى أكبر العقبات التي تواجه النازحين داخلياً في أفغانستان في بحثهم عن السكن الملائم هي عدم الحصول على الأرض وأمن حيازة تلك الأراضي- الأمر الذي يفرض على النازحين داخلياً العيش في مستوطنات غير رسمية حيث يتعرضون لخطر الإخلاء القسري والتحرش. وتفرض سياسة أفغانستان الوطنية الجديدة على الحكومة تحديد الأراضي المتوافرة، واتخاذ ترتيبات واضحة مع أصحاب الأرض المعنيين والمجتمعات المضيفة، وتوفير الملاجئ الطارئة والانتقالية للنازحين داخلياً المشردين، وإذا لزم الأمر بمساعدة من المجتمع الإنساني. وتحث هذه السياسة الحكومة على أ) اتخاذ التدابير لضمان أنَّ النازحين داخلياً في المستوطنات غير الرسمية سيُسمح لهم برفع مستوى سكنهم لتلبية معايير إسفير المتفق عليها دولياً لتوفير المأوى في حالات الطوارئ[2]؛ ب) استكشاف المبادرات على مستوى المجتمع المحلي لإقراض، أو إيجار أو بيع الأراضي في المناطق التي استقر فيها النازحين داخلياً؛ ج) تحديد الخيارات الأخرى التي من شأنها أن توفر الأمن للنازحين داخلياً لحيازة الأراضي، بما في ذلك مشاريع حق الانتفاع.[3]

هناك نزاع هائل على ملكية الأراضي في أفغانستان، وتعد نزاعات الأراضي النوع الأكثر انتشاراً من أنواع النزاعات. وتمتاز الإدعاءات المتعددة بخصوص الأراضي المتنازع عليها بأنَّ لها جذوراً تاريخية أو تنشأ عن خلافات حول الميراث. وزادت هذ المشاكل نتيجة للنمو السكاني، وعودة أعداد كبيرة من اللاجئين، والاحتلال غير الشرعي و/ أو الثانوي للسكن والأرض. وأصبح حل مثل هذه النزاعات في أفغانستان أمراً معقداً نتيجة لتطبيق كل من القانون العرفي والشريعة الإسلامية وقانون الدولة معاً في الوقت نفسه، حيث شاب هذا الأخير وعلى نحو ملحوظ إغفاله للعديد من النواحي المتعلقة بكلٍّ من الأراضي الحضرية والريفية على حد سواء.

وتتضمن بعض قضايا الأراضي الشائعة في أفغانستان: استيلاء النخب القوية/ أمراء الحرب على الأراضي؛ النزاعات على الأراضي بين بدو الكوتشي والقرويين المقيمين؛ الخلاف حول إلى أي مدى تعد الأراضي غير المملوكة في حقيقة الأمر غير مملوكة؛ التمييز بين الملكية العامة الوطنية وما يُنظر إليه أنها ملكية محلية "مشاع"؛ والادعاءات المتعددة المتعلقة بالأراضي، وخاصة تلك التي تشمل القادة وأمراء الحرب الأقوياء الذين يستخدمون الأراضي كوسيلة للمحسوبية السياسية. ويخضع أمن حيازة الأراضي ذات القيمة العالية في المناطق الحضرية وعلى نحو أكبر للنواحي السياسية، ويتشدد العديد من رؤساء البلديات أو الأحزاب السياسية للغاية في اتجاهاتهم بهذا الخصوص. ويبرز عامل العرق بوضوح في كثير من الحالات، حيث تخشى السلطات المحلية من أنَّ الأشخاص القادمين ومن جماعات عرقية أخرى

قد يؤدي إلى تغيير ديموغرافي، وعليه يتغير التوازن السياسي في المنطقة.

مخيم المسلخ والمستوطنات غير الرسمية الأخرى في مدينة هيرات

يقع مخيم المسلخ للنازحين داخلياً في ضواحي مدينة هيرات، وكان أكبر مخيم للنازحين داخل أفغانستان للنازحين داخلياً ويعد من أكبر المخيمات في العالم، حيث كان موطناً لأكثر من ٣٥٠٠٠٠ من النازحين الداخليين. وبحلول بداية عام ٢٠٠٢ كان عدد سكان مخيم المسلخ يقدر بحوالي ١٢٠٠٠٠ شخص. وفي أواخر عام ٢٠٠٢ بدأت عملية توزيع المساعدات على نطاق واسع، وخاصة المواد الغذائية تتلاشى تدريجياً وبما يتماشى مع عملية العودة المخطط لها[1]، ومن ثمَّ أغلق المعسكر رسمياً في عام ٢٠٠٥. ولقد تبنت الحكومة في وقت لاحق نهجاً مختلفاً في التعامل مع سكان هذه المستوطنة، فأحيانا تمنحهم وضع النازحين الداخليين وتحرمهم منها تارة أخرى والذي كان يمثل لهم المفتاح لإمكانية الحصول على المعونة أو الخدمات الإنسانية.

وباستثناء مخيم المسلخ، هناك أربع مستوطنات غير رسمية أخرى تستضيف حالياً النازحين الداخليين في مدينة هيرات: شيداي، والمنارة وفرقة داخل حدود مدينة هيرات وكاماراكالا في الضواحي. وتشير البيانات السكانية الحالية إلى أنَّ مخيم المسلخ يستضيف ٣٦٤٨أسرة (١٧٩٣٣ شخصاً)، المنارة ٥٨١ أسرة (٢٩٥٠ شخصاً) و وشيداي ٢١٨٨ أسرة (١٠٤٣١ شخصاً). يقع مخيم المسلخ على بعد ١٣ كم خارج حدود مدينة هيرات وعلى الأراضي التي تملكها سلطة الأراضي الأفغانية، في حين أنَّ المنارة وشيداي يقعان داخل حدود المدينة: الأول على الأراضي التي تملكها وزارة الداخلية، والثاني مقام على أرض البلدية. واستلم النازحون الداخليون جميعهم في كل من المنارة والشيداي والمسلخ إشعارات إخلاء، ولكنهم مع مضي السنين ضغطوا لتخصيص أرض لهم أو أن يُسمح لهم بالبقاء حيث هم. وتواصل النازحون داخلياً في الشيداي مع الرئيس كرزاي، الذي بدوره وافق على نقلهم بعيداً عن الطريق الرئيسي إلى قطعة أراض شاغرة على مقربة من الجبال في الشيداي. ولكن نظراً لوجود كابلات كهرباء الضغط العالي في المنطقة وعدم وجود المياه، وجد النازحون أنهم غير قادرين على الانتقال إلى هذا الموقع. وبقي النازحون الداخليون معرضون لخطر شديد مع دخل منخفض جداً وامكانيات محدودة جداً للوصول إلى البنية التحتية والحصول على الخدمات. ومع عدم وجود فرص للحصول على الأراضي أو المأوى الدائم والافتقار إلى أمن حيازة الأراضي، ليس لدى هؤلاء الأشخاص فرصة للخروج من دائرة الإقصاء والفقر.

لم تنظر السلطات إلى هؤلاء النازحين كمواطنين دائمين في مدينة هيرات حتى أوائل عام ٢٠١٣، ولكن يبدو أن مشاورات سياسة النازحين داخلياً أدت إلى بعض التغييرات الطفيفة في توجهات النخبة السياسية الذين باتو يدركون الآن أنَّ هؤلاء النازحين الداخليين لن يعودوا إلى أماكنهم الأصلية. وعليه يكون الحل الدائم لهم هو الاندماج المحلي فقط، وأخيراً بدأت الحكومة تظهر بعض الاستعداد للقبول برفع مستوى مستوطنة المسلخ وتنظيمها- وهو تقدم كبير.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا إلى أي مدى تعد مستوطنة المسلخ مختلفة عن المخطط الآخر لتخصيص مواقع الأراضي في أفغانستان. في حقيقة الأمر، تمثل المواقع ضمن مخطط تخصيص مواقع الأراضي مناطق من الأراضي مقسمة إلى قطع مخصصة سوف تُعطى أو تُباع للمستفيدين (لا سيما اللاجئين العائدين أو النازحين داخلياً) وكما هو محدد في المرسوم الرئاسي رقم ١٠٤. وعملت الحكومة على التعريف بهذا المخطط في عام ٢٠٠٥ للتخفيف من الأثر السلبي لندرة الأراضي والمساكن للاجئين العائدين. وتتواجد مواقع مخطط تخصيص الأراضي في مختلف المحافظات وبإدارة كاملة من وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن لهذه المواقع. ومع ذلك، فقد تعرض هذا المخطط لانتقادات على نطاق واسع وللعديد من الأسباب.

وعموماً فقد كانت نسبة إشغال مواقع مخطط تخصيص الأراضي منخفضة إلى حدٍّ ما، وهناك مزاعم بأنَّ مواقع هذا المخطط قد خُصصت للأسر التي ليست بحاجة لها، وإنما لأشخاص يعملون في مجال المضاربة على الأراضي. وإضافة إلى ذلك، تقع مواقع مخطط تخصيص الأراضي كلها على مسافة بعيدة من المدن، وهو الأمر الذي يتطلب توفير الخدمات الأساسية (المياه والمدارس والعيادات، وغيرها من الخدمات) وفرص كسب العيش؛ وهي بالتالي تعتمد إلى حدٍّ بعيد على الدعم المالي الخارجي، وهي أمور غير مستدامة في نهاية المطاف. (وفي مدينة هيرات تقع مواقع مخطط تخصيص الأراضي، والذي يُطلق عليه سادات، على الطريق الرئيسي المؤدي إلى إيران ويبعد أكثر من ٣٠ كم إلى الغرب من مدينة هيرات مع عدم وجود فرص لكسب العيش في مكان قريب له- يبدو الموقع وكأنَّه مدينة أشباح). وعلاوة على ذلك، تركز وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن في الآونة الأخيرة على اللاجئين العائدين وليس النازحين الداخليين لتخصيص هذه المواقع. وحتى الآن يُطلب من النازحين داخلياً التقدم بطلب للحصول على موقع ضمن مواقع مخطط تخصيص الأراضي في مواطنهم الأصلية بدلاً من المدن التي يعيشون فيها حالياً.

إزالة الملاجئ في مخيم مسلخ للنازحين/ مدينة هيرات، غرب أفغانستان

ويتمثل التحدي الأساسي هنا في توفير أمن حيازة الأراضي للأسر النازحة داخلياً وضمن موقع مُجدٍ اقتصادياً وملائم، وكذلك رفع مستوى هذه المناطق تدريجياً من خلال توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لها. ويمتلك مخيم المسلخ ميزة إيجابية في كونه يقع خارج المنطقة العمرانية من مدينة هيرات، ولكنه في متناول الحصول على فرص للعمل. وعلاوة على ذلك، فهو مُقام على أراض عامة/ للدولة، مما يقلل من فرص وجود المعارضة السياسية المحلية له. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يكفي من الأراضي المناسبة في مخيم المسلخ لاستيعاب العائلات النازحة داخلياً التي تعيش حالياً في المنارة والشيداي. ونظراً للموقع المركزي لمخيم المنارة والموقع الاستراتيجي لمخيم الشيداي الذي يقع على طول الطرق الرئيسية فهي تعد عوامل تحظر تنظيم وتطوير تلك المخيمات نظراً لارتفاع قيمة الأراضي.

يهدف المشروع المشترك الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)/ ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الاستجابة للاحتياجات الملحة للأسر النازحة داخلياً التي تعيش في مستوطنة المسلخ من خلال فرض الأمر الواقع بإضفاء الطابع الرسمي على المستوطنة وتوفير الخدمات الأساسية (في البداية توفير الماء والمأوى ومن ثم غيرها من المرافق في وقت لاحق) ودعم فرص كسب العيش، مع تطبيق الحد الأدنى من معايير اسفير لتكون كنقطة انطلاق. ونظراً للطبيعة الحساسة لهذه المسألة من الناحية السياسية، فقد حافظت المنظمتان اللتان خططتا لهذ المشروع بالتعاون الوثيق مع المحافظ وبلدية مدينة هيرات، والمديرية المستقلة للحكم المحلي، ووزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن، ووزارة شؤون التنمية الحضرية، ووزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية، وسلطة الأراضي في أفغانستان على استمرار المناقشات مع الجهات الحكومية الإقليمية والوطنية على حد سواء لاستكشاف إمكانيات خيارات أمن حيازة الأراضي للنازحين داخلياً في مخيم المسلخ، بما في ذلك حق الانتفاع (حقوق المستخدم)، ووثائق الإشغال، وسندات ملكية الأراضي الفردية أو أي أنواع أخرى من ملكية الأراضي. ومن المؤمل أن الحكومة ستوافق على واحدٍ من هذه الخيارات.

التوصيات

من أجل مواصلة إحراز التقدم نحو التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً في أفغانستان، هناك حاجة لتنفيذ ما يلي- تحديداً ما يتعلق بمخيم المسلخ، ولكن يمكن تنفيذها أيضاً على نطاق أوسع:

- مسوحات تحديد النمطية المنتظمة في المستوطنات غير الرسمية في جميع أنحاء أفغانستان للمساعدة في إثراء المناقشات مع الحكومة حول الحلول الدائمة وتنظيم° هذه المستوطنات.
- خطط أمن حيازة الأراضي، بما في ذلك تفاصيل بدء تنفيذ تقديم الخدمات الأساسية.
- معايير الأهليَّة الشفافة والموضوعة بالتنسيق مع وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن والمحافظ و بلدية مدينة هيرات لتخصيص الأراضي للنازحين داخلياً في مخيم المسلخ.
- توفير مزيد من قطع الأراضي (ضمن مواقع مناسبة، أي داخل حدود المدينة أو على أطراف المدن) للنازحين

الداخليين وغيرهم من الأسر ذات الدخل المنخفض (في مدينة هيرات وفي غيرها من المحافظات).

- التشاور مع السكان النازحين داخلياً في كلا مراحل التخطيط والتنفيذ، مثلاً من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) التي تُشرك كلا من الرجال والنساء[٦].

- عرض الانتقال إلى مكان آخر، مع توفير الدعم والحوافز اللازمة، كجزء من حزمة الحلول السياسية المتاحة للنازحين الداخليين في المستوطنات غير الرسمية.

ومن المأمول أن يكون مخيم المسلخ نموذجاً لغيره من المواقع في أفغانستان والتي تواجه تحديات مماثلة. والأكثر أهمية هنا، أن يشجع هذا الأمر النخب السياسية والسماسرة الآخرين من أصحاب السلطة للبدء بالنظر إلى النازحين داخلياً على أنهم ليسوا فقط مواطنين، وإنما أيضا كأصول ذات قيمة لمجتمعاتهم. ولا تزال الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى النزوح داخلياً موجودة في أفغانستان حتى اليوم، وعليه فإنه من المهم أن يحافظ المجتمع الدولي تركيزه على إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً الذين طالت معاناتهم ومشاركتهم مع الحكومات الوطنية والمحلية لتحقيق هذه الأهداف.

شوبها راو *shobha.rao@unhabitat-afg.org* يعمل منسقاً لفريق عمل الإسكان والأراضي والممتلكات، وموظف معار من نوركاب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في أفغانستان. يان تيركسترا، *jan.turkstra@unhabitat-afg.org*، ويعمل مستشاراً للتنمية الحضرية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في أفغانستان. *www.unhabitat.org*

١. البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (مايو/ ايار 2011) دراسة بحثية عن النازحين في المناطق الحضرية- أفغانستان
http://tinyurl.com/WB-UNHCR-Afghanistan-May2011

٢. معايير إسفير. يقدم دليل معايير إسفير مجموعة من المبادئ المشتركة والحد الأدنى من المعايير العالمية لتقديم استجابة إنسانية ذات جودة. ويتضمن المعايير الدنيا أربعة مجالات أساسية للمساعدات الإنسانية المخصصة لإنقاذ الحياة، وهي: توفير المياه وتعزيز الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والأمن الغذائي والتغذية؛ المأوى والسكن والمواد غير الغذائية؛ والإجراءات الصحية.
www.sphereproject.org/resources/download-publications/?search=1&keywords=&language=Arabic&type=0&category=22

٣. حق الفرد في استخدام والتمتع بممتلكات تعود لفرد آخر، شريطة عدم الإضرار بها أو إحداث التغييرات فيها.

٤. أعطي النازحون داخلياً في مخيم المسلخ الفرصة حتى سبتمبر/ أيلول 2004 للتسجيل في عملية العودة، وانتهت بحلول ربيع 2005.

٥. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (يترقب نشره لاحقاً في في 2014) بعنوان التكامل المحلي للأسر النازحة داخلياً في هيرات، أفغانستان: المرحلة 1 أ- مسح المساكن والممتلكات والتخطيط لها
UN-Habitat/UNHCR (forthcoming 2014) Local Integration of IDP families in Herat, Afghanistan: Phase 1a - Household and property survey and planning

٦. www.unhabitat.org/content.asp?cid=4896&catid=245&typeid=13

إعادة تأطير الحلول للاجئين الأفغان:

دان تايلر

يجب أن تُصاغ البرامج وجهود حشد الدعم الإقليمية المعنية باللاجئين الأفغان على نحو يدعم مشاكل التَّهجير المُطوَّل ويستجيب لها بدلاً من محاولات إيجاد "حلول" لها.

ما زال الأفغان يمثلون حتى يومنا هذا أكثر سكان العالم تعرضاً لأوضاع اللجوء المُطوَّل؛ فما زلت باكستان وإيران تستضيفان نحو ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني مُسجل إضافة إلى اللاجئين غير المسجلين الذين يناهزون هذا العدد والذين يُتوقع تواجدهم أيضاً في كلتا الدولتين. ويعيش نحو ٧٥٪ من الأفغان في المنفى لأكثر من ثلاثة عقود، ولم يُساهم الاحتجاز المُطول في زيادة قدرة كثير من اللاجئين الأفغان على الاندماج في مجتمعاتهم المُضيفة. حتى إن كثيراً منهم يرون تدهور أوضاعهم الإنسانية تماماً بزيادة مدة تهجيرهم مما أفقد كثيراً من اللاجئين الأفغان رغبتهم في العودة إلى ديارهم.[١] وتعتقد الغالبية العظمى منهم أن احتمالية وجود أي بادرة أمل في إيجاد حل دائم لمشكلة تهجيرهم غير واقعية وبعيدة المنال.[٢]

وعليه، تستلزم معالجة احتياجات اللاجئين الأفغان في أوقات التَّهجير المُطوَّل استجابة تنموية في المقام الأول إلا أنها قد تبدو متنافية مع الأنشطة الإنسانية. ورأب هذه الثغرة بين الاستجابات الإنسانية اللازمة لتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين الأفغان ومتطلبات التنمية طويلة الأجل عند هذه المجتمعات المحلية من التحديات الكبيرة أمام صانعي السياسات الدولية ومقدمي المساعدات على حد سواء.

تحدي إيجاد الحلول الدائمة

جرت العادة على تأطير الاستجابة للاجئين الأفغان ضمن البحث عن "حلول". ولا تعد بالضرورة المناهج التقليدية في تقديم المساعدات القائمة على الإغاثة الإنسانية وحدها الاستجابة المناسبة لأوضاع اللاجئين المُطوَّلة. ولهذا، من الأهمية بمكان أن تدرك الجهات الفاعلة المعنية بالاستجابة الإنسانية والجهات المانحة وصانعو السياسات الدولية السمات الخاصة بأوضاع اللاجئين الأفغان وأن تُوظف هذا الفهم في كلتا الدولتين المضيفتين، إيران وباكستان، وداخل أفغانستان أيضاً ولا سيما فيما يتعلق بدعم اللاجئين العائدين إلى ديارهم.

وقد اشتملت جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الأخيرة لطرح استراتيجية شاملة لمعالجة قضية اللاجئين الأفغان على تحديات عديدة ارتبطت بمحاولات إيجاد مناهج شاملة ومتكاملة يمكن تطبيقها في بيئات إقليمية مسيسة علناً وتتسم بتعقيدات أمنية عالية. وتعد استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان الإقليمية[٣] محاولة مهمة لوضع إطار استجابة مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وحكومات أفغانستان وإيران وباكستان لمعالجة جميع جوانب التَّهجير المُطوَّل في المنطقة. وتقر الاستراتيجية أن قضايا التنمية والمساعدات الإنسانية غالباً وأن ثمة قدر من التردد لدى الجهات الفاعلة في كلا الجانبين بشأن التعاون مع الجانب الآخر.

ومع ذلك، ما زال تطبيق مثل هذه المناهج تحدياً. فعلى أرض الواقع، يُطبق إطار الحلول الدائمة التقليدي، من خلال برامج الإعادة إلى الديار أو العودة والانتقال والاندماج المحلي، بتشديد التركيز على التعامل مع العودة كأنها الحل الدائم العملي الوحيد. وهكذا، يخلق "تحيّز العودة" هذا حساسية لدى هيئات الاستجابة الساعية لتطبيق تدخلات المساعدات طويلة الأجل بالتعاون مع الحكومات المضيفة التي تتعامل مع هذه الجهود بوصفها مكافئة لجهود الاندماج المحلي.

ومن ناحية أخرى، صار من المسلمات الشائعة رؤية أن لاتجاه العودة أثراً سلبياً جداً على جهود التنمية عموماً. فقد أضافت عودة ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ منذ ٢٠٠٢ ضغوطاً جسيمة على المجتمعات المحلية وما زال ثمة عقبات شديدة حتى الآن تحول دون إعادة شرائح كبيرة من هؤلاء العائدين إلى ديارهم الأصلية جراء ضعف إمكانات أفغانستان لاستيعابهم واستمرار أوضاع الانفلات الأمني ومحدودية مخصصات التنمية لمناطق واسعة داخل الدولة. ومع مثل هذه الآثار المترتبة على الانتقال وغياب الأمن، يبقى حل العودة خياراً غير عملي عند كثير من الأفغان المهجرين. وعلى أساس هذه الخلفية، تستمر المنظمات الإنسانية في السير على طريق تطبيق برنامج الاستجابة للاجئين الأفغان الذين كثيراً ما يواجهون خطر بعث رسائل مشوشة إزاء حوار الحلول الدائمة ما يقوض من العلاقات مع الحكومات المضيفة في كل من باكستان وإيران.

أوضاع اللاجئين الإقليمية والبيئة السياساتية

يطرح منهج الاستجابة الإقليمية فرصاً لتحسين مستويات التعاون الإقليمي أمام جميع الجهات الفاعلة الرامية لمعالجة أوضاع التَّهجير المُطوَّل المستمرة التي يجابهها اللاجئون الأفغان. وقد وضعت استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان إطار سياسات لتعمل بداخله الدول الثلاثة. فسياسياً، يؤكد هذا المنهج على أن خيار العودة هو الهدف الأول المطروح ضمن الحلول الدائمة فهو من الناحية العملية يدعم تحسين تدخلات البرامج في جميع الدول الثلاثة ويدفعها لتهيئة الظروف لضمان عودة اللاجئين الدائمة وبلوغ أهداف إعادة الإدماج على نحو أفضل في حالة من عادوا فعلياً إلى ديارهم في أفغانستان.

وتشتمل التغييرات الإيجابية الأخرى على التزامات جديدة تجاه الإبقاء على قضية اللاجئين الأفغان من أولى أولويات مجتمع الجهات المانحة الدولية وجعلها اهتماماً متجدداً عند إرساء براهين أفضل تعزز فهم أوضاع الاستضعاف التي يجابهها اللاجئون الأفغان ومعالجتها وعند وضع برامج ذات استراتيجيات وأساليب تدخل مناسبة. ويعطي هذا بدوره مساحة لتشجيع تعاون التدخلات الإنسانية مع مناهج التنمية وإعادة تأطير جهود الإغاثة التي تبذلها المنظمات الإنسانية مما يدعم نتائج التنمية النهائية على نحو أفضل.

وتشتمل الجوانب السلبية على التحيز الدائم للعودة وغياب الالتزامات الحقيقية من قبل إيران وباكستان تجاه: أ) وضع إجراءات بقاء بديلة للاجئين المسجلين بوصفها جزءاً من مجموعة خيارات الحلول الدائمة المطروحة، وب) معالجة قضية اللاجئين غير المسجلين/غير الحاملين للوثائق الرسمية على نحو مناسب، وج) تقديم الحماية والمساعدة للاجئين الأفغان غير المسجلين والمستضعفين.

وعلى المنظمات الإنسانية الباذلة لجهود الاستجابة لقضايا اللاجئين الأفغان حالياً العمل قدر استطاعتها لإعادة تأطير

أهداف البرنامج واستراتيجياته المتعلقة باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان وتسليط الضوء على الاحتياجات الإنسانية الخاصة باللاجئين الأفغان الذين يعيشون في أوضاع تهجير مُطوَّلة إضافة إلى ضرورة تشجيع الجهات المانحة على دعم المناهج الجديدة المعززة للاعتماد على النفس وتخفض من التبعية.

وثمة عدد من الخطوات الرئيسية التي يمكن أن تتخذها المنظمات غير الحكومية الإنسانية لتصبح قادرة على معالجة قضايا اللاجئين الأفغان الذين يجابهون التَّهجير المُطوَّل وتقديم الدعم لهم، مثل:

مناصرة البرامج التي تقودها المجتمعات المحلية: لا ينبغي للمنظمات الإنسانية أن تسعى (أو تطالب) "بحل" مشكلة التَّهجير المُطوَّل ولا أن تروّج لبعض الحلول الدائمة، بل عليها طرح أساليب واقعية ومبتكرة لمعالجة هذه المشكلة بطرق تركز على المنتفعين ويقودها المجتمع المحلي.[٤] ويجب أن يكون هدف الترويج لآليات الاعتماد على النفس مبدأ أساسي من مبادئ البرنامج وأن يُستخدم التعلم وجهود حشد الدعم للتغلب على عزوف الحكومات المضيفة التي تميل لربط الاعتماد على النفس بالاندماج ومنح الجنسية. ويعد الترويج الفعال أيضاً لبرامج الاستجابة لقضايا اللاجئين مع المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية والحكومات الوطنية من الأمور المهمة لما له من دور في زيادة الوعي بأهمية دعم اللاجئين الأفغان المقيمين في المجتمعات المضيفة منذ مدة طويلة من خلال التدخلات التي قد ترتقي بمستويات الاندماج والمشاركة الفعالة، مثل: دعم سُبل العيش المجتمعية. وللتخلص من المفهوم العالق بشدة في أذهان المجتمعات المحلية والحكومات الوطنية بأن اللاجئين الأفغان عبء على كاهلهم، يجب أن تمكِّن نماذج البرامج المبتكرة اللاجئين الأفغان من أداء مساهمات مثمرة للمجتمعات المحلية عموماً، فهذه المناهج المجتمعية من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي ولن تستلزم، إذا ما أجريت على نحوٍ سليم، الاشتمال على أهداف العودة والإعادة الأطول أجلاً.

إعلام الجهات المانحة بالممارسات الناجحة: قد يشتمل الترويج لأشكال بديلة من الدعم المقدم للاجئين الأفغان ضمن تيارات التمويل الإنسانية الأكثر تعقيداً على رفع مستوى التركيز على الأنشطة المدرة للدخل وسُبل العيش والخطط النقدية و/أو برامج الدعم بالقسائم إضافة إلى زيادة الدعم المقدم للمجتمعات المضيفة. ويمكن أن تمتاز البرامج التعليمية وبرامج التدريب المهني المهتمة بالأبعاد عبر الحدودية (مثل: المهارات واعتماد المناهج التعليمية) بأن لها أثراً مزدوجاً من حيث دعم اللاجئين وتعزيز فرص سوق العمل المتاحة المطروحة أمامهم أثناء تهجيرهم من ناحية وتلبية أهداف الحكومات المضيفة المتعلقة بخطط العودة والإعادة من ناحية أخرى.

حماية الحصول على الحقوق: في ظل التركيز على زيادة مظاهر الاعتماد على النفس من خلال مناهج البرمجة، تبقى معالجة الحقوق الرسمية للاجئين الأفغان والعائدين والاستجابة لها ذات أهمية قصوى. ولن يتأتى للاجئين الأفغان بلوغ مستويات مرتفعة من الاعتماد على النفس إلا بمنحهم جميع الحقوق التي تنص عليها اتفاقية ١٩٥١ بما فيها حق الحصول على العمل وحرية التنقل. ويمكن إيصال هذه المبادئ الأساسية للحكومات المضيفة وتشجيعها على زيادة تقبلها لها بإتباع أساليب إيجابية ومتماشية مع الأوضاع مما يُساهم في توضيح قيمة تحسين الظروف القائمة وتقليل مسببات الاستضعاف.

زيادة المناصرة الفعالة: من المهم أيضاً أن تضمن الجهات الفاعلة المعنية بالاستجابة الإنسانية أن تحظى المناقشات بشأن أوضاع التَّهجير المُطوَّل باهتمام أكبر في جدول أعمال الجهات الفاعلة الإنمائية والجهات المانحة الدولية. ويُحتمل أن يساعد تيسير آليات التفاعل بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على تشجيع توفير الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة بطرق تتحاشى نشوء الأنظمة الموازية وتدعم الإرادة السياسية على نحو أكبر مما "يفك خناق" أوضاع التهجير المطول عن اللاجئين. وتعد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمحاور الإنسانية الخاصة بالاستجابة لأوضاع اللاجئين في أوقات التهجير المطول، والمعنية بتحديد أفضل الأماكن التي يجب أن يبدأ بها تقديم الدعم وأن يتداخل وأن ينتهي بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية،.مساهمة نافعة ومهمة للمناقشات الجارية حالياً بين الجهات المانحة.

مراعاة الجوانب الإقليمية: بمقدور استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان الإقليمية دعم الجهود المبذولة لزيادة الوعي بمنافع إدراك الروابط الحدودية بين أفغانستان وإيران وباكستان وتحديدها والاستفادة منها لمعرفة كيف ستتفاعل تدخلات البرامج المستقبلية وما هي آثارها الإيجابية على حياة اللاجئين الأفغان والعائدين. ويمكن بذل جهود جديدة على نحو خاص في تطوير استجابات البرامج المبتكرة لمشاكل التَّهجير المُطوَّل في المناطق الحضرية في جميع أرجاء المنطقة.

المجلس النرويجي للاجئين/ شاهزاد أحمد

فتيات محليات عائدات ونازحات يحضرن دروساً في مدرسة بناها المجلس النرويجي للاجئين في ماميانا، ولاية فارياب، أفغانستان.

الخلاصة

حتى يومنا هذا، كانت المبالغة في الاعتماد على التدخلات الإنسانية سمة الاستجابة لأوضاع اللاجئين الأفغان وقلصت جهود إيجاد الحلول الدائمة والمستمرة. وما زال الاهتمام الدولي المتزايد بأوضاع اللاجئين الأفغان المُطوَّلة والتحديات أمام عودة اللاجئين إلى ديارهم من الأولويات الرئيسية التي تتطلب تجديد التركيز عليها باستمرار. ويجب أن تكون مثل هذه المناهج راسخة ضمن أساسيات البرامج وأن تنأى عن أي ترويج علني لحلول دائمة محددة. ويجب أن تُصاغ البرامج وجهود حشد الدعم الإقليمية المعنية باللاجئين الأفغان على نحو يدعم قضية التَّهجير المُطوَّل ويستجيب لها بدلاً من محاولات إيجاد "حلول" لها.

فتطوير مثل هذه المناهج الجديدة وتعزيزها مهم في الانتقال من الرعاية والإعالة إلى مزيد من التمكين والمشاركة في تقديم المساعدة. ولن تكون المناقشات السياساتية داخل المجتمع الإنساني في جميع أرجاء المنطقة بهدف تحسين التعرف على مبادرات البرامج الداعمة للاعتماد على النفس ضمان الحصول على دعم مالي أطول أجلاً وحسب ولكنها ستؤكد أيضاً للحكومات المضيفة في إيران وباكستان أن زيادة الاعتماد على النفس لا تعني الاندماج المحلي لتؤدي بذلك دوراً مهماً في تعزيز آمال احتمالية العودة الطوعية عندما تسمح الظروف بذلك.

دان تايلر *dan.tyler@nrc.no* مستشار الحماية وحشد الدعم الإقليمي، مجلس اللاجئين النرويجي. *www.nrc.no*

١. سوزان شميدل (2012) "التَّهجير المُطوَّل في أفغانستان: هل سيعيد التاريخ نفسه؟" في كالابريس ج. وماريت ج-ل (محرران)، التعاون عبر الأطلسي بشأن التهجير المُطول: حاجة ملحة وفرصة فريدة."
Susanne Schmeidl (2012) 'Protracted Displacement in Afghanistan: Will History be Repeated?' in Calabrese J and Marret J-L (Eds) Transatlantic Cooperation on Protracted Displacement: Urgent Need and Unique Opportunity.

٢. اوين ماكلويد (2008) "اللاجئون الأفغان في إيران وباكستان"، لوشر ج.، وميلنر ج.، ونيومان إ.، وترولير ج. (محررون)، أوضاع اللاجئين المُطوَّلة: المضمونات السياسية والحقوقية والأمنية". مطبعة جامعة الأمم المتحدة.
Ewen Macleod (2008) 'Afghan refugees in Iran and Pakistan' in Loescher G, Milner J, Newman E and Troeller G (Eds)Protracted Refugee Situations: Political, human rights and security implications. United Nations University Press.

٣. www.unhcr.org/afghanistan/solutions-strategy.pdf
انظر أيضاً مقالة Natta PFM "ص.ص. 12-14

٤. لونج ك. (2011) "هل هي أزمات دائمة؟ فك خناق التَّهجير المُطوَّل عن اللاجئين والنازحين داخلياً"، سلسلة إحاطات السياسات، مركز دراسات اللاجئين، RSC/NRC/IDMC/NUPI http://tinyurl.com/RSC-2011-Long-PRS

سياسات اللاجئين الوطنية الباكستانية

محمد عباس خان

في إطار الاستعداد لعام ٢٠١٤ وآثر "المرحلة الانتقالية" التي تمر بها أفغانستان، تسعى سياسة اللاجئين الوطنية الباكستانية الجديدة لمعالجة كل من الشكوك والحقائق التي تواجه اللاجئين الأفغان في باكستان.

لم يتضح بعد أثر انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أفغانستان على نحو ١,٦ مليون لاجئ أفغاني مسجل وقرابة مليون لاجئ أفغاني غير مسجل ممن ما زالوا يعيشون في باكستان. وطالما كان خيار العودة الطوعية الآمنة والكريمة الحل المفضل لدى حكومة باكستان، لكنَّ ضبابية توقعات مجرى الأحداث في عام ٢٠١٤ وما بعده تثير شكوك اللاجئين بشأن فعالية برامج إعادتهم إلى ديارهم. وقد أضعفت عقود النزاع والاضطرابات السياسية من قدرة أفغانستان على استيعاب اللاجئين ولاسيما فيما يخص توفير سُبل العيش والخدمات الأساسية، مثل: التعليم والصحة والمياه والإصحاح التي ما زالت جميعها تحدياً يواجه البلاد.

وفي يوليو/تموز ٢٠١٣، صدقت حكومة باكستان على سياسة وطنية جديدة بشأن اللاجئين الأفغان[1]، وقد صيغت هذه السياسة على نحو يتماشى مع استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان متعددة السنوات التي تركز على الإعادة الآمنة والكريمة إلى الديار وإعادة الإدماج المستدام داخل أفغانستان وتقديم المساعدة للمجتمعات المضيفة للاجئين.

الإعادة إلى الديار وإعادة الإدماج

تنظم الاتفاقية الثلاثية بين باكستان وأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين برامج الإعادة الطوعية والتدريجية للاجئين الأفغان من باكستان. وقد أعيد ما يزيد عن ٣٨٤٠٠٠٠ لاجئ أفغاني طوعاً منذ مارس/آذار ٢٠٠٢ بموجب هذه الاتفاقية وحصل كل عائد على ٢٠٠ دولار أمريكي من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. وقد مُدِّدت الاتفاقية الثلاثية حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

ويظل خيار الإعادة الطوعية جوهر سياسة اللاجئين الوطنية الباكستانية الجديدة مما يعكس إحساس صانعي السياسات بالواقع وإدراكهم أن ضعف أوضاع القانون والنظام في أفغانستان وقلة فرص سُبل العيش عقبتان بارزتان أمام برامج الإعادة إلى الديار وإعادة الإدماج المستدام داخل أفغانستان. ولإعادة الأفغان إلى ديارهم وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، يعد تطوير البيئة المواتية داخل أفغانستان أمر ضروري ولا غنى عنه. وعليه، على أفغانستان والمجتمع الدولي وضع تطوير ٤٨ موقعاً من مواقع إعادة إدماج العائدين على رأس قائمة الأولويات، إلا أننا لا نرى على أرض الواقع أي خطوات إيجابية بهذا الصدد. وتركز السياسة الوطنية الباكستانية الجديدة على أهمية المشاركة الفعالة للمعلومات الخاصة بتطوير هذه المواقع مما سيساهم بدوره في مشاركة هذه المعلومات مع العائدين المحتملين.

المجتمعات المضيفة

يعيش أكثر من ٧٠٪ من اللاجئين الأفغان المسجلين خارج المخيمات لعدة أسباب أهمها توقف تقديم المساعدات الغذائية في المخيمات. وقديماً، لم يكن ثمة اهتمام ملحوظ بالمجتمعات المضيفة للاجئين وكانت هذه المجتمعات تُترك دون تطوير بنيتها التحتية ومواردها المحدودة مع أن لهذه المجتمعات دوراً شديد الأهمية ما يتيح للاجئين استخدام بنيتها التحتية المحدودة. وسرعان ما تدرك المجتمعات المحلية ذات الموارد المحدودة مدى صعوبة الاستمرار في تقديم الدعم وهنا يصبح النزاع أمراً حتمياً. ولتخفيف حدة ذلك، صار تقديم المساعدات للمناطق المضيفة جزءاً أساسياً في سياسات اللاجئين الوطنية الباكستانية الجديدة؛ فقد خصص المجتمع الدولي ما يعادل نحو ٦١٠ مليون دولار أمريكي لباكستان بموجب استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان وحظت مبادرة تطوير المناطق المتضررة المضيفة للاجئين الجديدة على ٤٩٠ مليون دولار أمريكي منها.

وتعد مبادرة التطوير هذه رائعة جداً وسيستفيد منها كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء. وقد نُفذ أكثر من ١٠٠٠ مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مختلفة، مثل: التعليم والصحة وسُبل العيش والبيئة والمياه والإصحاح، فضلاً عن أن ثمة مشاريع أكبر في طور التنفيذ حالياً.

التعليم والتدريب

من المهم إدراك أن غياب تقديم خدمات التعليم الجيد للاجئين سيقف عقبة على طريق تحقيق الحلول الدائمة لمشاكلهم وسيكون عائقاً أمام أهداف التنمية المستدامة وإعادة بناء كل من الدول الأصلية والمضيفة على حد سواء.

فلا تنحصر أهمية التعليم عند اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والمشاركة في إعادة بناء دولتهم وحسب ولكنها تمتد إلى من يريدون أيضاً البقاء في الدولة المضيفة والمشاركة بإيجابية. فدون التعليم الذي يساعدهم في أن يصبحوا أفراداً أكثر إنتاجاً في المجتمع، ستستمر صورة اللاجئين كعبء على المجتمعات. والأهم من ذلك، ثمة ما يكفي من البيانات التجريبية التي تثبت زيادة احتمالية إعادة اللاجئين الذين يتمتعون بمهارات كسب سُبل العيش أكثر من أولئك الذين لا يمتلكون هذه المهارات.

ويقع أكثر من ٥١٪ من إجمالي اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في باكستان تحت سن ١٨ عاماً (ومعظمهم ولد في باكستان). ودون الحصول على التعليم أو تدريب المهارات، سيصعب على هؤلاء اللاجئين الشباب العيش بكرامة في المجتمع المحلي المضيف. ولمعالجة هذه المشكلة، هناك مراكز تدريب تقنية جديدة قيد التأسيس في المناطق المضيفة للاجئين لخدمة المجتمع المضيف واللاجئين على حد سواء. ومن خلال المناطق المتضررة المضيفة للاجئين، تتولى حكومة باكستان تطوير البنية التحتية في المدارس الحكومية في التعليم الابتدائي لتستوعب كل من السكان المحليين واللاجئين معاً، وذلك بزيادة عدد القاعات الدراسية وتحسين آليات التدريس وتدريب المعلمين.

الخلاصة

سياسة اللاجئين الوطنية الباكستانية الجديدة وثيقة شاملة أعدت استناداً إلى الحقائق على أرض الواقع. فهي ليست قائمة بالآمال ولكنها تركيبة تجمع بين التدخلات العملية والمنطقية وقد صيغت لتحقيق الحلول الدائمة. ومع أن الأوضاع الأمنية والاقتصادية الحالية في باكستان لا تؤهلها لاستضافة ملايين اللاجئين اعتماداً على مواردها لوحدها، ما زالت باكستان تقف بجوار الأشقاء الأفغان وتدعمهم. ويجب أن يحظى اللاجئون الأفغان بالاهتمام الدولي أكثر من ذي قبل وأن تُمنح الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل هذه الأزمة الإنسانية المُطوَّلة الأولوية القصوى عند التوصل لأي اتفاقية سياسية بشأن أفغانستان.

محمد عباس خان *comisb@hotmail.com* **مفوض معني بشؤون اللاجئين الأفغان، في المفوضية الرئيسية المعنية باللاجئين الأفغان، إسلام أباد.** *www.safron.gov.pk*

١. برعاية الوزير الاتحادي للدول والمناطق الحدودية، الفريق عبد القادر البلوش.

طفل أفغاني لاجئ في درس الكتابة في مركز برامج التعلم المسرعة، كويتا، باكستان

العنف وحالات الاستضعاف: الأفغان في باكستان

سناء أليميا

بما أنه من غير المرجح على معظم الأفغان الذين يعيشون في باكستان اليوم العودة الى أفغانستان فلا بد من بذل مزيد من الجهود لمعالجة نقاط استضعافهم ولحمايتهم من المضايقات والعنف .

هناك ما يقدر عدده بـ١,٦مليون لاجئ أفغاني مسجل بالإضافة إلى ما بين مليون ومليوني أفغاني غير حامل للوثائق في باكستان. وبعد عام ٢٠٠١، لم تعد الحكومة الباكستانية تعترف بالأفغان الداخلين الى بلادها على أنهم لاجئون، وبذلك أصبح الأفغان غير الحاملين للوثائق الثبوتية محرومين من الحماية القانونية. ويعيش الغالبية العظمى من الأفغان في باكستان في إقليمي خيبر باختونخوا وبلوشستان، مع أن عدداً كبيراً منهم استقر في كراتشي وإسلام أباد ومختلف المناطق الحضرية في البنجاب. ويعيش كثير من الأفغان المسجلين في مخيمات للاجئين في خيبر باختونخوا وبلوشستان، لكنَّ غالبية الافغان يعيشون في مساكن مستأجرة أو مساكن يشترونها بطريقة غير رسمية في المناطق الخاضعة للتنظيم وأخرى غير خاضعة للتنظيم الحضري (أي بوضع اليد).

لقد وصل غالبية اللاجئين الأفغان الى باكستان للمرة الأولى في ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيات القرن ذاته، وأسسوا هنالك سبل حياتهم تأسيساً راسخاً، وساهم كثير منهم في النمو الاقتصادي في المناطق الريفية والحضرية، وأقاموا علاقات اجتماعية وطيدة مع الباكستانيين من خلال شبكات الصداقة والزواج ومن خلال الشراكات التجارية والعيش في الأحياء المشتركة بينهم. ومع كل ذلك، ازداد العداء تجاه الأفغان زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة الماضية بسبب عدة عوامل منها إنهاك المجتمعات المضيفة والتوترات القومية.

وهناك صورة نمطية سلبية يزداد التمسك بها حول الأفغان في كل من الخطاب العام ووسائل الأعلام. فمع أنَّه كان يُنظر للأفغان نظرة الأبطال المجاهدين في يوم من الأيام فقد أصبحوا الآن في باكستان رمزاً لحركة طالبان المخرِّبة بنظرهم وهذا ما زاد من العداء تجاههم. وكان لكل ذلك آثار سلبية عدة على الأفغان، منها: المخاطر المحدقة بالنواحي الأمنية لإسكان الأفغان في باكستان سواء أكان ذلك في قرى المخيمات أم في مناطق الإسكان غير الرسمية أو المساكن المستأجرة. وحدث هناك ارتفاع حاد ومفاجئ أيضاً في أجور السكن، أما توفير الخدمات الأساسية فلا يمكن العول عليه، وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي لا ترغب في الاستثمار في المناطق التي يسكنها الأفغان خشية إغلاق تلك الأماكن في يوم ما. أما الاعتقالات الروتينية والمضايقة والاحتجاز التعسفي وترحيل الأفغان أيضاً فقد أصبح كل ذلك من الأمور الشائعة. ونظراً لارتفاع التهديدات اليومية أصبح من الشائع رؤية نقاط التفتيش الأمنية في الحياة اليومية وذلك يتطلب إبراز الهوية الشخصية التي يفتقر إليها كثير من الأفغان. وفضلا عن ذلك، يُستهدف الأفغان بطريقة مُمنهجة وينظر كثير من الناس إلى ذلك على انه استراتيجية" لتشجيع" عودة اللاجئين الى بلادهم .

> "لم تعد باكستان ملاذا آمنا لنا فالدولة هنا لا تريد إلا أن نرحل عنها ولهذا السبب يضايقوننا " (لاجئ أفغاني باختوني يعيش في باكستان منذ عام ١٩٨٢).

التوصيات لعام ٢٠١٤ وما وراءه

يعيش كثير من الأفغان في باكستان حياة انتقالية فيتنقلون بين أفغانستان وباكستان، وهناك غيرهم ممن لا ينوون كثيراً العودة الى أفغانستان سواء أكان ذلك بسبب استمرار الصراع في أفغانستان أم بسبب تحسّن وضعهم الاجتماعي في باكستان. وعليه، يجب على الحكومة الباكستانية والمنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلية أن ترسم خططها وأن تتصرف وفقاً لذلك الواقع.

وينبغي بذل مزيد من الجهود لدعم الأفغان المستضعفين الذين لا يتاح لهم الحصول سوى على قدر محدود من الخدمات الصحية والماء والإصحاح وينبغي تشجيع الفاعلين المحليين من المنظمات غير الحكومية على المساعدة في تحقيق ذلك الهدف. أما المقيمون في قرى المخيمات فغالباً ما يرغبون في الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ويمتلكون لجاناً منظمة للتعامل مع القضايا الحرجة، مثل: الحصول على المياه النظيفة. وبهذا الإطار، يمكن من خلال تحسين التنسيق وقنوات الاتصال بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات الأفغانية دعم هذه المجتمعات في تحسين بيئتها.

ولا بد أيضا من إيجاد فضاءً أكبر لخطاب إيجابي حول الطرق التي يمكن فيها للأفغان أن يساهموا مساهمة فاعلة في المجتمع الأفغاني. ومثال ذلك مشروع الأرشيف الخاص

بالمواطنين في كراتشي الذي يسجل التواريخ المنقولة شفويا للمهاجرين في باكستان، وبما أنَّ هذا المشروع لا يركز حاليا إلا على الهجرات التي وقعت خلال مرحلة انفصال الباكستان عن الهند واستقلالها، يمكن تشجيع مشروع يتيح بتدوين التواريخ الشفوية الأفغانية.[١]

ويجب على الحكومة الباكستانية ومفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين تشجيع استمرار تثقيف الفاعلين الحكوميين (بمن فيهم المحاكم المحلية) والفاعلين في المجتمع المدني والشرطة الباكستانية وقوى الأمن حول الحقوق الأفغانية في باكستان، ولا بد من الاستمرار في تعزيز مفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين للعون القانوني المقدم للأفغان، ولا بد من أن يستمر الشركاء المنفذون لمفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين في توفير العون القانوني للأفغان في المناطق التي تشهد كثافة سكانية أفغانية عالية.

وعلى المدى البعيد، يجب تشجيع الحكومة الباكستانية على الاعتراف بما هو قائم على أرض الواقع في باكستان اليوم وهو وجود ملايين من الاشخاص غير المواطنين وأن هؤلاء الأشخاص جزء لا يتجزأ من الباكستان. ونظرا لوجود أغلبية من الأفغان في باكستان اليوم مع عدم ترجيح عودتهم الى بلادهم فينبغي للحكومة أن تنظر في توفير خطة للعفو تتيح من خلالها بأن يصبح الأفغان مواطنين شرعيين للدولة وأن تسمح للدولة بتحسين مستوى حكمها وبسط نفوذها على فئة سكانية لا يستهان بحجمها والتي تشكل بحكم الأمر الواقع جزءاً من الدولة. ولا بد لها من ذلك لكي توفر لهذه الفئة السكانية كامل الحقوق والحماية، واذا لم يكن ذلك متاحاً فعلى أقل تقدير ينبغي منح الأفغان أذوناً للعمل و/أو الإقامة بعيدة الأمد بحيث لا تكون على أساس مؤقت أو غير متنبأ به كما الحال بالنسبة لبطاقة تسجيل الأفغان الحالية التي تتطلب التجديد المتكرر لها والتي لا تضمن ذلك وغالبا ما يؤخر إصدارها. وخلاصة الأمر أن الأفغان جزء لا يتجزأ من باكستان ويجب الاعتراف بذلك في القانون .

سناء أليميا sa113@soas.ac.uk زميلة تعليم رئيسية في كلية الدراسات الشرقية والافريقية ، لندن www.soas.ac.uk

بنيت هذه المقالة على عمل ميداني أجري في كراتشي وبشاور منذ عام 2010

١. www.citizensarchive.org/oral-history-project/

العودة من إيران

أرماندو غيلير وماسيج م لاتيك

يعد فهم العوامل التي لها أثر على اتخاذ اللاجئين لقراراتهم حول العودة وقدرة الأشخاص على إعادة الاندماج فور عودتهم من الأمور الحاسمة في التخطيط لبرامج ما قبل العودة وما بعدها المناسبة للاجئين الأفغان في إيران.

مع أنَّ العوامل الرئيسية التي تعيق العودة والتي تتمثل بالأمن والفرص الاقتصادية والحصول على الإسكان والخدمات الرئيسية مفهومة جيداً، ما زال هناك ثغرات معرفية لا يستهان بها فيما يخص كثيراً من الجوانب الاجتماعية والشخصية لمرحلتي العودة وإعادة الاندماج ضمن حلقة التهجير المتعلقة باللاجئين الأفغان. وإذا ما تحسن مستوى الفهم في هذا المجال فسوف يكون ذلك مفيداً في إثراء الخيارات الخاصة بعمل البرامج العابرة للحدود وذلك تمهيداً لتحسين رفد اللاجئين الأفغان الذين ربما قضوا عدداً كبيراً من السنوات في المنفى بالمهارات والمعارف الضرورية لإنجاح عمليتي العودة وإعادة الاندماج.

ويقدم بحث أجري في أواخر عام ٢٠١٣ للمجلس النرويجي للاجئين مؤشرات واضحة بأنَّ كثيراً من العائدين الجدد من إيران يجدون أنَّ التحديات الماثلة أمام إعادة اندماجهم في أفغانستان تتضاعف بظرفين أساسيين ما قبل العودة هما: ١) ضعف الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها سابقاً في موطنهم و٢) عدم القدرة على اتخاذ القرارات المدروسة إلى درجة معقولة حول خيار العودة.[١]

ظهور عوامل الدفع السلبية

غالباً ما يُنظر إلى شبكات القرابة والصداقة والتجارة العابرة للحدود على أنها من الروابط الأساسية التي تربط بين السكان الأفغان في إيران وفي أفغانستان[٢]، لكنَّ مقابلاتنا التي أجريناها في المناطق التي شهدت عودة كبيرة في كل من إقليمي بالخ وساري بول تشير إلى أنَّ وظيفة تلك الشبكات وقوتها تضاءلت منذ آخر موجة كبيرة للعودة لأفغانستان في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، ومن الواضح تضاؤل عدد الأسر

الأفغانية في إيران التي تمتلك أصولاً في أفغانستان أو القادرة على إرسال الحوالات المالية إلى أفغانستان وذلك بسبب تدهور الريال الإيراني تدهوراً كبيراً مقابل الدولار الأمريكي نتيجة التضخم الكبير والانحسار الاقتصادي في إيران.

وتتسم حياة اللاجئين في إيران بالتعقيد ويواجه اللاجئ هناك بيروقراطية صارمة وغالباً ما يواجه تغيرات كبيرة في التعليمات ومثال ذلك إنشاء مناطق الحظر منذ عام ٢٠٠٨ في إيران وهي المواقع التي أصبحت حدوداً لا يمكن للاجئين تخطيها بذريعة الحفاظ على الأمن الوطني والمصلحة العامة أو الصحة، وذلك ما يصعِّب على اللاجئين الحصول على الوظيفة والاستبقاء عليها وإدامة أواصر العلاقات الاجتماعية وإرسال الأطفال إلى المدارس وتحمل تكاليف الإسكان. وتتضاعف تلك الضغوط بتذبذب القوة الشرائية لشراء الغذاء وغيرها من ضرورات الحياة وبذلك تجبر هذه الضغوط معظم أسر العائدين على أن يستبدلوا بخياراتهم المخطط لها بالعودة قراراً مفاجئاً يتولد عن الإحباط والتعب النفسي.

وبمجرد عودة اللاَّجئين إلى أفغانستان، يتضح لهم بعد غياب دام ما بين سبعة إلى ثلاثين عاماً أنَّهم قد أصبحوا مقصَّون من العلاقات القرابية والتجارية والرعائية التي نشأت في أفغانستان في العقد المنصرم. ومثال ذلك أن العائدين يذكرون عدم قدرتهم على الحصول على الوظائف من خلال شبكات القرابة والأصدقاء لأنهم لم يعودوا ينتموا إلى شبكات الرعاية التي لها القدرة على الوصول إلى الموارد. ولا يقتصر الأمر على جعل حياتهم الاقتصادية أمراً صعباً بل يتكشّف ذلك جلياً على علامات وجود أزمة في الهوية بين العائدين. فقد كانوا يعيشون حياة الأغراب ويعانون من أجل تثبيت جذورهم في المجتمع الإيراني وهم الآن غرباء في بلادهم ويعانون من أجل إنعاش علاقاتهم الاجتماعية الهشة التي لا يمكنها أن تقدم لهم أي فوائد مادية أو حمائية.

قرارات مدروسة أم حساب للمخاطر؟

مع أنَّ الحياة في إيران تمثل صعوبة كبيرة للاجئين الأفغان وتتسم بشيوع التمييز والمضايقة في حياتهم اليومية يبدو أنَّهم ينظرون إليها على أنها يمكن إدارتها. فهناك أمن ومن السهل الحصول على العمل نسبياً وهناك خيارات من أجل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفي المقابل، يبدو أنَّ الحياة في أفغانستان تتسم بعدم القدرة على الإدارة فهي غير آمنة ولا يوجد فيها فرص اقتصادية. أما بالنسبة لحاجات السكن الأساسية فهي أبعد من أن تلبى وعلى اللاجئين أن يعيدوا تأسيس عراهم الاجتماعية والقرابية وتعزيزها ومن ثم الاندماج في شبكات الرعاية للحصول على الوظائف وعليهم أن يعودوا ليتعلموا الطريقة الأفغانية في عمل الأشياء ضمن بنية تحتية مدمرة وفي ظل حكومة ضعيفة.

والمثير في الأمر أنَّ الحياة المادية في حين أنه يمكن إدارتها في إيران فعلى ما يبدوا أنها من الناحية النفسية تؤثر على قدرة اللاجئين وتشلهم في اتخاذ قراراتهم. فعلى اللاجئين أن يتعلموا كيفية استكشاف طرق حياتهم في مجتمع مليء بالبيروقراطية لكنه يتمتع بالبنية التحتية ويقدم الخدمات الاجتماعية وكلها موجهة نحو إعادتهم إلى بلادهم التي جاؤوا منها. وفي حين أنَّ الحياة المادية تزداد صعوبة في أفغانستان، يبدوا أنَّ العائدين يضعون جل اهتمامهم على العرى القرابية والاجتماعية وقد يجدون تعزية في حقيقة أنَّ الحكومة الأفغانية لا تميز بينهم في العجز على أداء الخدمات والفساد على حد سواء.

وإزاء هذا الواقع، لا يبدو على جميع اللاجئين أنهم قادرون على اتخاذ قرارات مدروسة ومخطط لها بشأن العودة، وهناك أدلة من البيانات التي حصلنا عليها من مقابلاتنا تفيد أنَّ قصة العودة غالباً ما تكون خليطاً مساء فهمه من القسر والوقائع الدافعة والأمل والتعب. وتشير تحليلاتنا إلى ما يلي:

- في حين يعيش اللاجئون في إيران، سواء أكانوا يتمتعون ببطاقات الإقامة المؤقتة أم لا، في عوالم مختلفة (بصورة شرعية أو بصورة غير شرعية مع كل الاختلافات في نقاط الاستضعاف والفرص التي ينطوي عليها ذلك) فإنَّ عودتهم لا تقل إجهاداً. فالاستعدادات للعودة في حدها الأدنى ويشيع في قصص الأشخاص الذين خضعوا للمقابلة حديثهم عن انعدام الأمن وتحديات سبل العيش إذا ما عادوا إلى بلادهم.
- في حين يبدو أنَّ العودة فيها راحة من الوجود المتعب والمحط بالكرامة الإنسانية كلاجئ في بلد يجدون فيه أنفسهم تحت رحمة حكومة مصممة على إرسالهم إلى ديارهم، يتوق العائدون إلى الأمن والعمل الذي كانوا يتمتعون بهما في ايران.

هناك ارتباط وثيق بين الحالة العقلية للاجئين الأفغان في إيران وقدرتهم على صناعة القرارات حول العودة إلى أفغانستان . فالحالة العقلية تتأثر بأزمة الهوية أما القدرة على اتخاذ القرار فأقرب ما تكون إلى حالة الشلل في صنع القرارات بسبب الصعوبة الكبيرة لتلك المهمة.

ومع أنَّ النتائج الأولية لهذه الدراسة لا يمكن لها سوى أن تقدم بعض الإشارات، فهي تشير إلى ضرورة إعادة دراسة فعالية الروابط العابرة للحدود، فالحوالات المالية وحركة الانتقال بين الحدود وشبكات القرابة والصداقة والتجارة ومدارك اللاجئين حول الحياة المستقبلية في وطنهم كلها تستحق استقصاءً أكبر. وإذا فهمنا سبب عدم استبقاء معظم العائدين على الروابط الاجتماعية والاقتصادية المفيدة في بلادهم وإذا ما عالجنا المقاربات البرنامجية العابرة للحدود لتعزيز تلك العلاقات فربما نمكّن اللاجئين الأفغان من اتخاذ القرارات المدروسة والمعقولة إزاء العودة وتحسين منظوراتهم المستقبلية لإعادة الاندماج المستدام.

أرماندو غيلير *armando@scensei.ch* **ومساسيج م لاتيك** *maciej@scensei.ch* **مؤسسان مشاركان لمؤسسة** *www.scensei.ch*

١. تضمن البحث جميع البيانات من العائدين الجدد إلى مقاطعتي بالخ وساريبول في أفغانستان، وبناء السمات السكانية والاقتصادية وسمات الضعف للأفغان في إيران وتحديداً في مقاطعة كيرمان التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين الأفغان وذلك من خلال خليط مبدع من أساليب صهر البيانات والمحاكاة الاجتماعية.
٢. راجع على سبيل المثال مونسوتي أ (2008) "استراتيجيات المهاجرين الأفغان وثلاثة حلول لمشكلة اللاجئين"
Monsutti A (2008) 'Afghan Migratory Strategies and the Three Solutions to the Refugee Problem',Refugee Survey Quarterly,Vol27, No 1. http://rsq.oxfordjournals.org/content/27/1/58.full.pdf+html

حماية ذوي الإعاقة في أفغانستان

أندرياس ديموبولوس

في عام ٢٠١٣، أعيد أحد طالبي اللجوء من ذوي الإعاقة الشديدة إلى أفغانستان من المملكة المتحدة. وكان ادعى من قبل أنَّ أفغانستان لا تقدم الرعاية الاجتماعية الكافية للأشخاص ذوي الإعاقة إلى درجة ترقى للمعاملة اللاإنسانية والمحطة بالكرامة وفقاً للمادة (٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، نظراً لوجود خطة عمل وطنية للإعاقة في أفغانستان[١] وبما أنَّ طالب اللجوء المذكور له بعض من أفراد أسرته في أفغانستان، حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان برد الادعاء المبني على خطر التعرض للمعاملة اللاإنسانية والمحطة بالكرامة.[٢]

وفي قضية أخرى حدثت مؤخراً (سيلفيا نيوستي وبيتر تاكاش وتاماس فازيكاس ضد هنغاريا[٣]) كان المشتكون يعانون من قصور وظيفي شديد في الرؤية، فلم يكن بمقدورهم استخدام الصراف الآلي في مصارفهم في أفغانستان دون الحصول على المساعدة من الغير، وعلى ضوء ذلك قررت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنَّ منع ذوي الإعاقة البصرية من الوصول إلى خدمات الصراف الآلي ترقى إلى إخفاق الدولة في امتثالها لالتزاماتها بموجب المادة ٩ من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة. وأوصت اللجنة أن تُنشئ أفغانستان إطاراً تشريعياً ذي معايير مرجعية راسخة وقابلة للإنفاذ ومحددة زمنياً لتقييم ورصد التعديل والتكييف التدريجي الذي تدخله المؤسسات المالية الخاصة على الخدمات المصرفية التي تقدمها والتي لم يكن الوصول إليها متاحاً في السابق لتحويلها إلى خدمات يمكن الوصول إليها.

وفي عام ٢٠٠٥، أجرت منظمة الإعاقة الدولية مسحاً في أفغانستان تبين فيه أنَّ أسرة من بين خمس أسر في أفغانستان كانت تضم شخصاً من ذوي الإعاقة. فسنوات النزاع والاستخدام العشوائي للألغام[٤] وضعف البنية التحتية ولدت أعداداً كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون للوصول إلى الخدمات الصحية وإعادة التأهيل والتعليم والتوظيف. وفي مثل هذا السياق، على صنَّاع القرار عند النظر في ادعاءات اللجوء أنَّ يتعاملوا على وجه الخصوص مع شواغل طالبي اللجوء من ذوي الإعاقة من أفغانستان ومستقبلاتهم في حالة أُعيدوا إلى بلادهم. وكما تلاحظ اللجنة، حتى لو كان بمقدور الدولة توفير وصول ذوي الإعاقة للخدمات تدريجياً، فعلى الدولة العضو في الاتفاقية أن تحدد أطراً ثابتة زمنية للتنفيذ وبذل الموارد الكافية لإزالة العوائق الحالية. وبما أنَّ الواقع في أفغانستان لا يرقى إلى المستوى المطلوب، فيجب أن يُنظر لادعاءات المعاملة اللاإنسانية والمحطة بالكرامة على أنها ادعاءات مقنعة.

أندرياس ديموبولوس
Andreas.Dimopoulos@brunel.ac.uk **محاضر في القانون في جامعة برونيل، المملكة المتحدة،** *www.brunel.ac.uk/law*

١. http://tinyurl.com/Afgh-DisabilityActionPlan
٢. س ه.ه. ضد المملكة المتحدة
http://tinyurl.com/SHHvUK
٣. http://tinyurl.com/Nyusti-Takacs-FazekasvHungary
٤. تعد أفغانستان واحدة من أكثر دول العالم الملوثة بالألغام.

تغير طبيعة الهجرة العائدة إلى أفغانستان

كايتي كوسشمايندر وميليسا سيغل ونسيم مجيدي

على الجهات المانحة والممارسين مجاراة الطبيعة المتغيرة للهجرة والهجرة العائدة عندما تستهدف جهودهم الأفغان الأكثر احتياجاً للمساعدات.

على مدار العقد الماضي، تغيرت طبيعة الهجرة العائدة إلى أفغانستان من كونها لاجئين معادين لديارهم إلى أشخاص عائدين من تدفقات العمالة والهجرة المختلطة في المقام الأول. ولم يعد صحيحاً افتراض أن اللاجئين المعادين إلى ديارهم أكثر الفئات استضعافاً في أفغانستان، ويجب أن تميز السياسات تنوع تدفقات الهجرة العائدة.

فقد عاد ما يزيد على ستة ملايين لاجئ أفغاني إلى بلادهم منذ ٢٠٠٢ وأتى غالبيتهم من الدول المجاورة، باكستان وإيران. ومع تقلص معدل العودة بشدة مؤخراً، ما زالت رحلات العودة القسرية والطوعية للمهاجرين إلى أفغانستان مستمرة. وفي العقود الأخيرة، صارت قضية العودة من أوروبا إلى أفغانستان مسيسة للغاية نظراً لاستمرار كون الأفغان من أكثر السكان طلباً للجوء في القارة. ففي كل عام، يختار عدة مئات من طالبي اللجوء المرفوضين الانضمام إلى برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج أو قد يُرَّحلون قسراً من أوروبا إلى أفغانستان. أضف إلى ذلك تغير المناخ السياسي في إيران من ناحية اللاجئين الأفغان وترحيل أعداداً كبيرة من الأفغان سنوياً منذ ٢٠٠٧. وأسفر ذلك عن تغير طبيعة الهجرة وتدفقات العودة إلى أفغانستان بشدة على مدار العقد الماضي ما أوجب أن تراعي السياسات أن اللاجئين العائدين ليسوا بالضرورة أكثر الفئات استضعافاً.

نتائج المسح الأسري

في ٢٠١١، أجرينا دراسة مسحية على ٢٠٠٥ أسرة في خمس مقاطعات في أفغانستان للتعرف على محركات الهجرة والعودة. وقد اشتملت العينة على ١١٠٠ أسرة عائدة (اختيروا بوصفهم أسراً تشتمل إما على مهاجر عائد أو لاجئين عائدين) و١٨٥ أسرة ما زال أحد أفرادها مهاجراً (اختيروا بوصفهم أسراً تشتمل على مهاجرين منذ ثلاثة شهور أو أكثر في وقت إجراء المقابلة).[1]

وتشير النتائج إلى تقلص عدد العائدين بسبب التغيرات السياسية والأمنية في أفغانستان بشدة بين عامي ٢٠٠١ إلى ٢٠١١. فمنذ ٢٠٠٧، يزداد عدد العائدين جراء الترحيلات القسرية ما يعكس الزيادة في ترحيل الأفغان من قبل إيران منذ ٢٠٠٧ وحتى الآن. ويعود هذا التغير في أسباب العودة أيضاً إلى تغير أسباب الهجرة في المقام الأول. وقد كان ٢٠١٠ منعطفاً مهماً في هذا الصدد لأن المهاجرين العائدين هاجروا أساساً بحثاً عن عمل وليس فراراً من أوضاع الانفلات الأمني في بلادهم. وهذا من شأنه تسليط الضوء على تغير أسباب الهجرة والعودة إلى أفغانستان منذ ٢٠٠٩ التي خرجت فيها تدفقات من المهاجرين سعياً وراء فرص العمل والهجرة المختلطة وليس هجرة اللاجئين.

وأظهرت التحليلات الأخرى أن لأسباب الهجرة الأولية تأثيراً على رفاه الأسرة بعد العودة. وخلافاً للتوقعات، بدت أسر

لاجئون أفغان عائدون إلى أفغانستان في عام 2004

اللاجئين العائدين في حال أفضل من أوضاع أسر العائدين الذين هاجروا بحثاً عن العمل.[٢] وإضافة إلى ما سبق، فبمقارنة أسر العائدين بالأسر التي لم يهاجر منها أحد والأسر التي تشتمل على مهاجرين في وقت إجراء الدراسة، وجدنا أن أسر العائدين حالها أفضل من حال الأسر التي لم يهاجر منها أحد والأسر التي تشتمل على مهاجرين في وقت إجراء الدراسة.

وهناك أسباب عديدة وراء هذه الظاهرة. أولاً، قد يكون العائدون على دراية جيدة بالأوضاع التي سيعودون للعيش فيها ولهذا يختارون العودة عندما يرونها مناسبة. وينطبق هذا الأمر خصوصاً على الأمواج السابقة للاجئين العائدين إلى ديارهم. وثانياً، قد يكون للمساعدة، ولا سيما الحصول على المأوى، التي يتلقها كثير من العائدين إثر عودتهم أثراً على رفاههم.[٣] أخيراً، يحتمل أن من تمكنوا من الهجرة في المقام الأول كانوا يعيشون فعلياً في ظروف أفضل أو اكتسبوا مهارات وخبرات أعدتهم لخوض عملية إعادة إدماج أكثر فاعلية بمجرد العودة. وبأخذ هذه المسائل في عين الاعتبار، من شأن الاستمرار في تقديم الدعم إلى اللاجئين العائدين على نحو تفضيلي أن يؤجج الاستياء المحلي/غير العائدين تجاه اللاجئين العائدين وسيستمر في تحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين العائدين فوق المستوى المحلي ما سيولد أثراً عاماً سيئاً على إعادة الإدماج واللُحمة المجتمعية.

ولهذه النتائج مضمونات مهمة لسياسات العودة وإعادة الإدماج في أفغانستان. فالعائدون يشكلون تقريباً ثلث سكان أفغانستان وهي نسبة كبيرة يصعب استهدافها بوصفها من المستضعفين ولا سيما في وقت الانتقال وانخفاض معدل التمويل. وعلى أفغانستان والمنظمات الدولية والجهات المانحة التي تعمل في أفغانستان تعريف الاستضعاف وفقاً للوضع المحلي في البلاد. وطبعاً ثمة أسر لاجئين عائدين مستضعفة ولاجئون عائدون مستضعفون في أفغانستان ولكن أن تكون عائداً لا يعني تلقائياً أن تكون أسوأ حالاً أو أكثر استضعافاً من الآخرين. ومن المنظور السياساتي والتنفيذي، فالأولوية لدى الجهات المانحة تتمثل في أن يدرك الممارسون الاحتياجات المتنوعة لجميع العائدين عند بذل الجهود لاستهداف أكثر الفئات استضعافاً.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ أ. سليوكي/ الأونمي الدولية

كايتي كوسشمايندر
Katie.kuschminder@maastrichtuniversity.nl
زميلة باحثة وميليسا سيغل
Melissa.siegel@maastrichtuniversity.nl
أستاذ مشارك، وكلاهما يعمل في جامعة ماستريخت.
www.maastrichtuniversity.nl **نسيم مجيدي**
Nassim.majidi@samuelhall.org **مدير، صمويل هول للاستشارات** *http://samuelhall.org* **ومرشح لنيل درجة الدكتوراه في معهد الدراسات السياسية بباريس.**

١. تولى جمع البيانات مشروع أكاديمية أي. إس: دراسة مسحية لمشروع الهجرة والتنمية. وقد أجري المسح الأسري في خمس مقاطعات: كابول وبلخ وهيرات وقندهار وننجرهار وفي كل مقاطعة، أجريت الدراسة في منطقة حضرية وشبة حضرية وريفية واختير أفراد العينة عشوائياً من قائمة وضعها الجهاز المركزي للإحصاء (http://cso.gov.af/en). ومول جمع البيانات وزارة الداخلية الهولندية والمنظمة الدولية للهجرة. النتائج الكاملة متاحة على الموقع:
http://tinyurl.com/UNU-MERIT-migration-and-dev

٢. باستخدام منهج متعدد الأبعاد بحيث يُعَرف فيه الرفاه ليس وفقاً لمعدل الدخل والاستهلاك وحسب ولكن وفقاً للأبعاد الأخرى أيضاً، مثل: المهارات والصحة والتعليم والأمن والاندماج المجتمعي.

٣. جامعة ماستريخت صمويل هول للاستشارات (نوفمبر/تشرين الثاني 2013) تقييم برنامج مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين للمساعدة في توفير المأوى.
(Evaluation of the UNHCR Shelter Assistance Programme)
http://samuelhall.org/REPORTS/UNHCR%20Shelter%20Assistance%20Programme%20Evaluation.pdf

وجهة نظر من الشتات الأفغاني

تبسُّم أكسير

لقد عشت أغلب حياتي في كندا، لكنَّ أفغانستان تبقى وطن عائلتي، وتجاه ذلك الوطن، أتمسك وغيري من الكنديين بالالتزام بدعم استشفائه.

خلال الحرب السوفيتية الممتدة ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩ في أفغانستان، فرَّ أكثر من خمسة ملايين أفغاني بمن فيهم عائلتي المباشرة إلى خارج البلاد. واستقر والداي في كندا عام ١٩٨٩، ولكن مثل غيرهم، حاولوا قدر المستطاع الإبقاء على الروابط الاجتماعية والأسرية في أفغانستان.

وإننا ممتنون لاكتسابنا الجنسية الكندية ولحصولنا على الفرص والحريات في هذا البلد ولكننا سنبقى نناشد بالحرية لوطننا فلربما نحظى بحق العودة والاستمرار في تحقيق أحلامنا التي توقفت. وفي حين أن الوضع المتقلب الحالي يجعل العودة إلى الوطن أمراً غير عملي، فهناك تدابير أقل تعقيداً يشارك كثير من أهالي الشتات فيها وتُظهر الالتزام الجماعي بالإصلاح والاستشفاء والحفاظ على الأمن وتحقيق الازدهار في أفغانستان. ومع ذكرياتنا التي حملناها وإخلاصنا إلى الوطن فإنَّ أفغانستان في نظرنا ليست مجتمعاً قاحلاً مزقته الحرب بل هو مجتمع مهمل يحتاج للإصلاح.

فعلى سبيل المثال، تزور عائلتنا سنوياً أفغانستان وتستمر الزيارة الواحدة غالباً عدة أشهر متواصلة. فوالدي مير أحمد أكسير شينواري طبيب مختص في مجال الأمراض المعدية وعمل سابقاً في مخيمات اللاجئين في باكستان، وكان اهتمامه يتركز على الحفاظ على صحة المرضى وسلامتهم في قرية أجدادنا والقرى المجاورة وتقديم الاستشارات الطبية المجانية للمرضى من عيادته الصغيرة التي أنشأها قبل سنوات عدة. وتُمثل والدتي أمبارا أيضاً دوراً مهماً من خلال تمكين النساء الريفيات من الحصول على الرعاية الطبية مرافقةً والدي في الزيارات المنزلية أو مساعدته في العمل داخل العيادة لضمان وجود العنصر النسائي مما يطمئن النساء المحافظات اللواتي لا يرتحن من الاقتراب من رجل لا تربطهن علاقة به. وطبيعة الرعاية الصحية المقدمة في هذه العيادة أساسية جداً ولكنها مميزة للسكان المحليين، وللبعض فإنها المرة الأولى التي كان يكشف عليهم طبيب فيها. والعاطفة الصادقة التي تعمل بها العيادة التي يديرها مغتربان تذكير دائم بالرغبات والآمال التي تجتاح كثيراً من الأفغانيين في الخارج لوطنهم.

ويعبر كثير من الأفغانيين الذين عرفتهم في بلاد الغرب عن مدى رغبتهم بالعودة إلى وطن أجدادهم –لكنهم لن يتمكنوا من ذلك ما لم يكن بيدهم شيء "يقدموه لوطنهم" أو "يساهمون به". وتعد الحوالات، بالإضافة إلى عودة اللاجئين إلى وطنهم بهدف بناء القدرات والحصول على التأييد الدولي، من الطرق الأكثر وضوحاً التي "يقدم بها الأفغانيون في الغرب المساعدات لوطنهم". ومن الصعب إجراء تقدير دقيق لحجم الحوالات بسبب الطبيعة غير الرسمية لمثل هذه الأنظمة. لكنَّ البنك الدولي يقدِّر أن الحوالات من الخارج تقدم الدعم لما تصل نسبته ١٥٪ من الأسر الأفغانية الريفية وتغطي ما يقارب ٢٠٪ من المصاريف الأسرية اليومية. أما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فقدَّر في تقريره عام ٢٠٠٧ أن الحوالات إلى أفغانستان ساهمت بـ٢٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[1]

تصادم الأحلام بالواقع

لقد عشت أنا وأشقائي أغلب حياتنا في كندا ولم نعرف سوى القليل عن وطننا الذي فررنا منه قبل عقود عدة. ولذلك فإن فكرة "رد الجميل للوطن" عن طريق المساهمة في مشروع خاص خلال إجازاتنا في أفغانستان كانت بالفعل رائعة جداً. فأول مرة زرت بها أفغانستان كانت في عام ٢٠٠٣ حين أخذنا أنا وأشقائي لوازم التدريس لدعم التعليم للفتيات في أفغانستان. لكن، بعد مدة قصيرة من وصولنا إلى القرية، أصبح من الواضح أنَّ كثيراً من المشكلات التي كانت تحول دون حصول الفتيات الريفيات على التعليم كانت تتعلق بالعامل اللوجستي المتمثل في: انعدام الأمن في الطرق المؤدية للمدارس والألغام الخفية والغرف الصفية غير الآمنة دون وجود جدار أو حتى أسوار تحيطها (ستارة لحجب الفتيات) إضافة إلى وجود مثيري الشغب المحليين. ومع أن الثقافة المحافظة جداً تردع بعضهم من الالتحاق بالمدارس، مازال كثير من الطلاب يتلقون الدعم من والديهم ويستطيعون الالتحاق بالمدارس إذا بُذلت الجهود للحد من المخاطر التي ذكرت سابقاً. وبداية، عولجت مشكلة غياب الستائر من خلال نصب سياج فولاذي لواحدة من المدارس المحلية ومن ثمَّ التبرع بجزء من الأراضي الموروثة بموافقة والدينا لإنشاء مدرسة جديدة للإناث. وفي حين كانت فكرة استخدام قرطاسيتنا وأجهزة الكمبيوتر المحمولة المستعملة كانت أمراً عملياً. أصبحت المشاكل مرتبطة بحد ذاتها بالبنية التحتية والسلامة.

عندما استرجع إلى تلك التجربة، أشعر أن الرحلة الأولى أكسبتنا خبرة مثيرة للاهتمام. وبصفتنا جزءٌ من الشتات الأفغاني، كنّا نفترض

الحماس الزوجي للحيل، شاهزاد أحمد

فتيات لاجئات عائدات يكتبن الواجب المدرسي، مايمانا، ولاية فارياب، أفغانستان

أننا نعلم جميع الإجابات. فقد اتخذنا موقف الغريب حَسن الاطلاع أو سيء الاطلاع (بحسن نية) وكانت لدينا رغبة بإحداث التغيير والتمكين. فمن الـضروري للأفغان داخل الشتات وغير الأفغان ممن لديهم الشغف والحماس للعمل على خدمة الأهداف الإنسانية أن ينظروا إلى آفاق أوسع من مجرد البحث عن الحلول الإصلاحية السريعة واستخدام منهج أكثر دقة وتركيزاً لإيجاد حلول طويلة الأمد.

ماذا بعد عام ٢٠١٤؟

لم يكن للمرحلة الانتقالية الحالية بجميع مدلولاتها السياسية والأمنية والتمويل الدولي تأثيرٌ على مخططات أو توقعات عائلتي. فالمجال الذي نشارك به في الغالب (مقاطعة رودات في ولاية ننكرهار) حافظ على درجة من الحيادية خلال السنوات العشر الماضية. ورغم آثار الحرب في المقاطعة والإقليم لكنها لم تكن تشكل عقبة أو تهديداً لعائلتنا. أما العائلات الأفغانية الأخرى في الشتات فربما تختلف مشاعرها باختلاف البيئة السياسية التي تحيط بديارهم الأصلية.

واعتماداً على البحث النوعي الذي أجري مع النساء الأفغانيات الشابات في كندا[٢] أرى أن عودتهن غير مرهونة بالسلام لكنها تعتمد أكثر على ما يمكن لهن "تقديمه عند العودة". وتمتلك هاتينَ النساء الشابات المفعمات بالحيوية والدافعية في أراضي الشتات الحماس والشغف لدعم جهود إعادة الإعمار، لكنّهن يبقين مورداً لم تستغله بعد الوكالات الإنسانية الدولية وهيئات الإيماء.

تبسَّم أكسير *t.akseer@queensu.ca* **طالبة مرشحة للحصول على درجة الدكتوراه في برنامج الدراسات الثقافية في جامعة كوينز في كنغيستن-أونتاريو.** */www.queensu.ca*

١. سيجل م (2013) 'فهم الهجرة الأفغانية' مدونة حوار الإيماء
http://blog.qeh.ox.ac.uk/?p=147
(Understanding Afghan migration)

٢. أكسير تي (2011) تشكيل هوية ومفاوضة الشابات الأفغانيات في أونتاريو (أطروحة ماجستير غير منشورة)، جامعة بروك، شارع كاثرين في كندا.
(Identity Formation and Negotiation of Afghan Female Youth in Ontario)

الشتات الأفغاني

استضافت كل من باكستان وإيران معاً حوالي ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني مسجل إضافة إلى أعداد مساوية من اللاجئين غير المسجلين المتوقع وجودهم في كلا الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون هناك حوالي ٣٠٠,٠٠٠ ألف لاجئ استقروا في الولايات المتحدة و١٥٠,٠٠٠ ألف على الأقل في الإمارات العربية المتحدة وربما ١٢٥,٠٠٠ في ألمانيا وأعـداد أقل في كندا وأستراليا وأنحاء أوروبا. وفي حين أن كثيراً من اللاجئين في الإمارات العربية المتحدة هم عمال وافدون يعملون لمدة مؤقتة، استقرت الغالبية الأخرى استقراراً دائماً وغالبيتهم متعلمون و ماهرون. وتشير التوقعات إلى أنحوالي ١٠,٠٠٠ لاجئ أفغاني في الهند يستقرون في مدينة دلهي بمن فيهم كثير من الهندوس والسيخ. وتفوق الأهمية الاقتصادية والسياسية للشتات أهميتها العدديةبإرسال الحوالات إلى ديارهم على نطاق واسع بما يدعم الأسر والمجتمعات المحليةفي أفغانستان (ومخيمات اللاجئين)،وتُستثمَر هذه الحوالات في أفغانستان وقد ساهمت مساهمةكبيرةفي العمليات السياسية خلال الأعوام الإثني عشرة الماضية.

مستخرج من مقالة: تايلور دي ' إعادة تأطير الحلول للاجئين الأفغانيين: دور المنظمات الإنسانية غير الحكومية في ص .ص ١٨-٢١
(Reframing solutions for Afghan refugees: the role of humanitarian NGOs')

وكـوسر ك. (٢٠١٤) "المرحلة الانتقالية والأزمـة والتنقل في أفغانستان: البلاغة والواقع السياسي"، المنظمة الدولية للهجر
(Mobility in Afghanistan: Rhetoric and Reality)

www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/Transition-Crisis-and-Mobility-in-Afghanistan-2014.pdf

العائدون الأفغان كعنصر من عناصر التغيير؟

ماريكي فان هاوتة

يُتوقع من الأفغان العائدين من البلدان الصناعية أن يساهموا في عجلة التنمية في أفغانستان وبناء السلام فيها، لكنَّ السؤال الذي غالباً ما يبقى دون إجابة ا هو: أي فئة من العائدين ُيتوقع أن يكون لها أثر في التغيير، وما نوع التغيير الذي يتوقع أن يحدثونه؟

ينظر المجتمع الدولي إلى عودة اللاجئين إلى "ديارهم" على أنَّه الدليل الأقوى للسلام، وعودة الأمور إلى مجاريها في البلاد. لكنَّ المفارقة في ذلك أنهم أيضاً يُنظر إليهم على أنهم سيكونون عوامل للتغيير، وأنَّهم سوف يساهمون في الإنماء وبناء السلام. والعائدون من الدول الصناعية يُنظر إليهم على أنَّهم يشكلون الصفوة الأكثر تعلماً وغنىً وريادةً وتشبيكاً بما لديهم من مهارات ورأس مال وأفكار اكتسبوها عندما كانوا خارج البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع منهم أن يكونوا وسطاء بين الثقافات. وفي شتى أنحاء الاتحاد الأوروبي، تستخدم الحكومات موازناتها ضمن بند المساعدات الإنمائية الرسمية لتمويل ما يسمى ببرامج العودة الطوعية لمساعدة للمهاجرين غير المرغوب بهم. ومع ذلك، يبقى العائدون من أوروبا يشكلون مجموعة غير متجانسة مطلقاً، فلا يتشاركون بالخصائص ذاتها. وتشير دراسة حول العائدين إلى كابل إلى أهمية الوضع القانوني للأشخاص ودوافعهم للعودة.

فالعائدون الطوعيون، خلافاً للعائدين القسريين، يحتفظون بحقهم الدائم في العيش في البلاد المضيفة. وهذا التنقل العابر للقوميات، ويُضاف له الوضع الاجتماعي والاقتصادي الجيد، يمنحهم الثقة في قدرتهم على حماية أنفسهم من العنف في أي وقت كان، وإبقاء أسرهم آمنين في بلد إقامتهم في العالم الغربي. وهناك كثير من العائدين الطوعيين اللذين يدفعهم الطموح إلى العودة إلى أفغانستان رغم الاضطرابات المتوقع حدوثها بعد عام ٢٠١٤، فهم يعودون بتفاؤل وطاقة، وقد يرون أنَّ المعارف والمهارات والتوجهات التي اكتسبوها في أوروبا أو في أي مكان آخر على أنَّها من الثروات الكبيرة التي يمكن أن يُقدموها إلى بلدهم أفغانستان. ومع ذلك يجدون أنَّ الأفكار "الأجنبية" التي يمتلكونها غالباً ما يُنظر إليها بريبة وشك، وسرعان ما يشعروا بالإحباط وخيبة الأمل. ولذلك يعمد العائدون الطوعيون إلى إعادة تقييم قراراتهم بالاستمرار في البقاء أو الانتقال، وقد يعودوا إلى الهجرة مرةً أخرى لمواجهة تغيرات ما بعد عام ٢٠١٤. ومع ذلك يسمح لهم هذا التنقل ذاته في المخاطرة بأن يكونوا "مختلفين" عن المجتمع السائد، وبمناصرة الأفكار التي تخالف الأفكار العامة والشائعة في مجتمع بلادهم.

وبالمقابل، هناك العائدون غير الطوعيين الذين لا يوجد لديهم أي صفة قانونية في البلاد المستضيفة، وغالباً ما يكونون من ذوي خلفيات أقل كفاءة وربما انفقوا جميع مدخراتهم وتراكمت عليهم ديون كبيرة من أجل تمويل هجرتهم، فيعودوا إلى بلادهم أكثر فقراً وإحباطاً ويأساً بدلاً من أن يكونوا أغنياء بسبب الخبرة التي حصلوا عليها بالهجرة. وبما أنهم عاشوا في البلدان المستضيفة، مع أنهم لم يشاركوا في أي شيء فيها، فقد حصلوا على بعض المهارات أو الأفكار التي يمكن أن تكون محافظة أو تقليدية لتكون استراتيجية لهم من أجل التفاوض حول الانتماء إلى المجتمع الأفغاني.

وفي بيئة دولة أفغانستان لا يمكن التنبؤ بها ، يُعدُّ التنقل العابر للقوميات أكثر رصيد ذا قيمة لدى معظم العائدين. فبدلاً من أن يعني ذلك التزاماً غير ثابت تجاه أفغانستان، يمكنهم التنقل العابر من أن يكونوا أكثر استقلالاً عن المحددات الهيكلية الوطنية والتفاوض من أجل التغيير. وفي حين يرى المجتمع الدولي العودة الدائمة للاجئين على أنَّها الدليل الأقوى للسلام، فقد يكون انتقالهم المستمر هو ما سيساهم في معظم الحالات إلى استدامة سبل العيش والسلام والانماء في البلاد.

ماريكي فان هاوتة *mariekevanhoute@gmail.com* زميلة دكتورة في كلية ماسترخت للدراسات العليا للحوكمة، جامعة ماسترخت، هولندا ww. بنيت هذه المقالة على أطروحة الدكتوراه للباحثة ماريكي حول الهجرة العكسية ويتوقع مناقشة أطروحتها في عام 2014. *www.maastrichtuniversity.nl*

المجلس الروحي للأجيال/ شاهزاد أحمد

النزوح والعنف ضد النساء في أفغانستان

كاميل هينيون

يبدوا أنَّ سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية وفقدان آليات الدعم العوامل الرئيسية في زيادة استضعاف النساء النازحات وتعرضهن للعنف.

العنف ضد النساء ظاهرة متأصلة في أفغانستان تتجلى بعدة أشكال، منها الزواج المبكر والزواج القسري وتصل الى العنف الأسري وما يسمى بجرائم الشرف والاغتصاب ونزع الممتلكات. ومع أنَّ الحصول على بيانات موثوق بها حول العنف الممارس ضد النساء ما زال صعباً في بلد مثل أفغانستان، تشير النتائج التي توصلت إليها دراسة حماية النازحين في عام ٢٠١٢ [١] إلى دعم فكرة زيادة النزوح لاستضعاف النساء النازحات وتعرضهن للعنف وأنَّ هناك عدة عوامل تربط بين العنف ضد النساء والنزوح ومنها عاملان شديدا الحدة هما:

أولاً تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأسر النازحة وزيادة مخاطر العنف ضد النساء. ومن الأمثلة المثيرة في هذا المجال استهداف القاصرات النازحات من قبل الغرباء على مجتمع النازحين وذلك لاعتقاد هؤلاء الناس أنَّ الزواج بتلك الفتيات غير مكلف الثمن. وأظهرت الدراسة المسحية أنَّ ٢٦,٩٪ من أسر النازحين فيها على الأقل طفلة واحدة أُجبرت على الزواج وهذا الواقع قائم على وجه الخصوص في الأسر التي تقودها إناث وهي أسر تمثل نسبة عالية من سكان النازحين، وهناك من أسر النازحين من يعتمد على مهر العروس كاستراتيجية لكسب الرزق:

"نحن نفعل ذلك بسبب الجوع ولأجل أطفالنا، لم نكن نحتاج ذلك في جوريان بالقدر الذي نحتاج إليه هنا، لقد تخليت عنها لأنه لم يكن لديَّ حل آخر، لقد وجدنا زوجها، جاؤوا لأنهم عرفوا أننا لاجئون وعرفوا أنَّ بناتنا رخيصات الثمن" (نازحة عمرها ٣٥ عاماً من إقليم هيرات).

وقد يؤدي انتزاع الأشخاص من بيئة مألوفة ومعروفة لهم أو زيادة الاكتظاظ أو الضغوط على رب الأسرة من ناحية جلب الدخل للأسرة إلى إيجاد بيئة غير مستقرة يرجح فيها العنف الأسري أكثر من غيرها. وعلى وجه الخصوص، قد ينشأ العنف الأسري من عملية المواءمة الصعبة التي يخوضها النازحون عندما ينتقلون من مكان ريفي إلى المدينة ولا يكون التفاوض على الأدوار الاجتماعية الذي يصاحب التهجير دائماً مفضلاً لدى النساء اللواتي قد يفقدن الحماية النسبية وحرية الحركة التي كانت لديهن في قراهم فور وصولهن إلى المدينة.

وثانياً، غالباً ما تفقد النساء آليات الدعم والحماية التقليدية عندما ينتقلن إلى مكان جديد غير مألوف لهن وعندما يواجهن ظروفاً خطرة مثل الزواج القسري أو العنف الأسري فلن يستطعن بسهولة التمتع بآليات الحماية الخارجية، مثل: الشرطة والنظام القضائي، دون مواجهة خطر النفي أو أسوأ من ذلك التعرض للعنف على يد أفراد أسرتها. وشكلت ١٩,٣٪ من النساء الخاضعات لهذه الدراسة من الأرامل مقارنة بـ ٣,٦٪ على المستوى الوطني [٢]، وذلك يعني أنه في الأوضاع الخطرة، مثل: التفاوض على الزواج أو محاولة الانفصال، غالباً ما لا تحصل المرأة النازحة على دعم أقربائها الذكور ما يجعلهن أكثر عرضة لنتائج العنف.

ومن خلال هذه النتائج يتبين ضرورة إجراء تقص وتحقيق أكبر في أثر النزوح على العنف ضد المرأة للمساعدة في تغذية الاستجابات والتدخلات المستهدَفة من جهة، ولتجسير الفجوة المعرفية التي تحيط بهذا الموضوع من جهة أخرى. ومع فتح سياسة النازحين الوطنية الأفغانية الطريق أمام مزيد من حماية النازحين يجب عليها أيضا أن توفر إطاراً عاماً لتعزيز الحماية للنساء النازحات ضد العنف.

كاميل هينيون *camille.hennion@samuelhall.org* **مديرة المشاريع في مؤسسة صمويل هول للاستشارات.**
www.samuelhall.org

١. صمويل هول، المجلس النرويجي للاجئين-مركز رصد النزوح الداخلي-الإدارة المشتركة لتنميط النازحين، تحديات حماية النازحين، دراسة بحثية حول حماية النازحين في أفغانستان. www.nrc.no/arch/_img/9665970.pdf
انظر أيضاً: مجيدي ن، وهينيون س (2014) "اللدونة في النزوح؟ بناء إمكانات الشابات النازحات الأفغانيات"، مجلة النزوح الداخلي
http://samuelhall.org/REPORTS/Building%20the%20resilience%20of%20Afghan%20displaced%20women.pdf
انظر أيضاً: "أفغانستان: النساء والسلام والأمن – مراجعة للتقارير الرئيسية (2010-2013): مراجعة للأدبيات المتعلقة بأهم النتائج من التقارير من عام 2010 خاصة على ضوء المرحلة الانتقالية الأمنية في أفغانستان"
http://tinyurl.com/TLO-women-peace-security-2013
٢. بحسب التقييم الوطني الأحدث حول المخاطر الوطنية والضعف لحكومة أفغانستان.
http://cso.gov.af/en/page/1726

العنف الجنسي: سلاح من أسلحة الحرب وعائق مانع في وجه السلام

استكشف العدد ٣٧ من نشرة الهجرة القسرية (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧) التحديات والفرص المتعلقة بمحاربة العنف الجنسي في سياقات النزاع وما بعد النزاع والإنماء والاستشفاء.

العدد متاح على الانترنت باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية على الرابط التالي:

www.fmreview.org/ar/sexualviolence

العنف الجنسي: أمر غير مقبولٍ على جميع الصُعد

ليدا أحمد

على مدى عقودِ الصراع في أفغانستان، أغتصبت النساء واستهدفت جنسياً. وتظهرِ التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة بأنَّ النساء والفتيات من جميع الأعمار والجماعات العرقية والطبقات قد تعرضنَ للعنف الجنسي، وشمل ذلك: الإغتصاب (بما في ذلك الاغتصاب الجماعي)، والبغاء بالإكراه والزواج بالإكراه أو زواج القاصرات.

ولم يُستخدم الاغتصاب والاغتصاب الجماعي على نحو منهجي كسلاح للحرب خلال العمليات العسكرية الأخيرة، كما كان الحال خلال سنوات الحرب الأهلية (رغم أنَّ المقاتلين الحاليين قد ارتكبوا جريمتي الاغتصاب والاغتصاب الجماعي)، ولكن عدداً من العوامل الأخرى تساهم في تعريض النساء والفتيات الأفغانيات عموماً لمخاطر كبيرة. وفي أغلب الحالات كان الجناة في السابق من المقاتلين؛ ولكن الوضع الآن أصبح يميل لأن يكون الجناة من المقاتلين السابقين، مثل القادة والمسلحين التابعين لهم، والأشخاص من ذوي النفوذ، والشرطة وغيرها من قوات الأمن، والأشخاص من غير المقاتلين بمن فيهم أفراد الأسرة والأقارب والجيران.

وتبين المقابلات والتقارير الصادرة عن هيومن رايتس ووتش[1] وغيرها من منظمات حقوق الإنسان أنَّ مفاهيم الشرف والثأر هي القوى الرئيسية التي تعرض النساء لمخاطر كبيرة. وفي الحالات الأخرى، اغتصبت النساء والفتيات لأنهنَّ كُنَّ في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ أو افتراضاً أنهنَّ ارتكبن فعلاً "خاطئاً". وفي بعض الحالات استخدم الاغتصاب كعقوبة للضحية أو لأسرتها. فقد تعرضت سامية للإختطاف في طريق عودتها إلى البيت بعد إنهائها درس محو الأمية، واغتصبها جماعياً حراس القائد المحلي جماعياً على مدى عشرة أيام- ليس لشئ إلا لأنها كانت الفتاة الوحيدة في قريتها التي تذهب إلى دروس محو الأمية، في الوقت الذي كان القائد المحلي يحظر على الفتيات الالتحاق بالمدرسة وكذلك دورات محو الأمية.

وتضطر العديد من النساء والفتيات اللاتي تعرضنَّ للإغتصاب لمغادرة المنزل بسبب العار الذي لحق بأسرهن. وأجبر العديد منهن على ممارسة الدعارة لإنهنَّ اضطررن للهجرة حيث لا وجود لشبكات الدعم ولا يمتلكن القدرة على الحصول على الحماية، أو حتى مصدر للرزق.

المؤسسات الأفغانية في مواجهة العنف الجنسي

يدعم الدستور الأفغاني، على الورق، وبقوة حقوق الإنسان وحقوق المرأة (الدستور، المادة ٧،٢٢). ومع ذلك، لا يزال القانون المدني الأفغاني (القانون المدني) لعام ١٩٧٧ وقانون العقوبات الأفغاني لعام ١٩٧٦- وكلاهما ساري المفعول في جميع أنحاء البلاد- غامضان وقد عفا عليهما الزمن ويفتقران إلى الوضوح الكافي فيما يتعلق بحقوق المرأة. ورغم أنَّ الحكومة الأفغانية قد وقعت عدداً من الاتفاقيات والقرارات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، فما زال القانون الوطني هو القانون السائد، ولا يتضمن ما يمكن من خلاله الدفاع عن النساء الأفغانيات وحمايتهنَّ من العنف، وتحديداً العنف الجنسي.

ورداً على ذلك، أعدَّ الناشطون في مجال حقوق المرأة في أفغانستان، قانون القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة [2]، الذي أقره الرئيس كرزاي بتاريخ ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠٩ وذلك حلال العطلة الصيفية للبرلمان الأفغاني. واندلعت الخلافات عندما جرت محاولات للحصول على مصادقة البرلمان الأفغاني على هذا القانون في عام ٢٠١٣، حيث ينظر بعض النواب إلى عدد من مواد هذا القانون على أنَّها تتناقض مع الشريعة الإسلامية. وتبقى هناك العديد من النقاط المثيرة للجدل في هذا القانون، ولكنه يقدِّم، على الأقل، الكثير من التوضيح بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي. ويتضمن هذا القانون تعريفاً أكثر تحديداً وأكثر وضوحاً لمفهوم العنف الجنسي ويحظر صراحةً الاغتصاب، والبغاء بالإكراه، والزواج بالإكراه، وزواج الأطفال والبعاد[3]. وعلاوةً على ذلك، يحدد هذا القانون ماهية الإجراءات التي يجب أن تتخذها مؤسسات الدولة المختلفة لغايات منع العنف ضد المرأة. ومع ذلك، وكما هو الحال في جميع المجتمعات التي تعاني من ويلات الحرب أو تلك التي تعاني من فترة ما بعد الحرب، فإنَّ سيادة القانون في أفغانستان لا تزال ضعيفة للغاية وليس سهلاً الالتزام بهذا القانون في حياة النساء الحقيقية.

ليدا أحمد *lida.ahmad.afg@gmail.com* **تعمل حالياً محاضرة في الدراسات الإنمائية في جامعة أفغانستان ومستشارة في مجال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي لدى منظمة المساعدات الإنسانية للمرأة والأطفال في أفغانستان.** ***www.hawca.org***

١. هيومن رايتس ووتش (2012) كان علي أن أهرب: سجن النساء والفتيات بسبب "الجرائم الأخلاقية" في أفغانستان
I had to run away: The Imprisonment of Women and Girls for "Moral) i-had-run-away/28/03/Crimes" in Afghanistan) www.hrw.org/reports/2012

٢. نص قانون القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة على موقع الإنترنت
http://tinyurl.com/EVAW-Dari

٣. ممارسة تقليدية لتسوية النزاعات تقدم من خلالها عائلة الجاني فتاةً إلى عائلة المجني عليه لتسوية نزاع تسبب فيه أقاربها قديماً.

الشباب الحضري النازح في كابول

نسيم مجيدي

تشير نتائج إحدى الدراسات المسحيَّة التي أُجريت مؤخراً على الشباب النازح في المناطق الحضرية (الفئة العمرية من ١٥-٢٤) في كابل[1] إلى أنَّ الشباب النازح هناك يتوقون إلى الحصول على فرصة لتمثيل دورهم بالكامل في البيت على أنَّهم فاعلون اقتصاديون واجتماعيون. ولكنهم يشعرون بأنهم لم يعطو الفرصة لتحقيق ذلك، أو المساحة الكافية لتحقيق طاقاتهم الكامنة. ومن أصل ٢,٠٠٠ مشارك في الدراسة، ذكر ٥٠ شخصاً منهم فقط أنَّ لديه خططاً للرَّحيل مجدداً، وكان معظم هؤلاء من المرحَّلين أو العائدين من أوروبا الذين يُشكِّلون مجموعة صغيرة ثانوية محددة بين الشباب النازح.

وعلى الأمد القصير، يجد الشباب النازح في كابل فرصاً يمكنهم من خلالها الحصول على بعض الوظائف غير المضمونة محلياً أو الوظائف المؤقتة والدورية والموسمية في كلٍ من إيران وباكستان، ويَبقون مع ذلك مستضعفين اقتصادياً واجتماعياً ومعزولين عن الآخرين. لكنهم بدلاً من الهجرة إلى ما وراء البحار، فإنهم ينتظرون على ما يبدو رؤية ما سيحدث في أفغانستان خلال العام القادم أو العامَين القادمَين. ويمنح ذلك للمنظمات القليل من الوقت الذي يمكن من خلاله أن يكون لها أثر في مجالات التعليم والمهارات وإدماج هؤلاء الأشخاص في سوق العمل عموماً، وتوفير الخيارات المناسبة للشابات النازحات على وجه الخصوص.

تشهد حكومة أفغانستان والمنظمات الدولية والوطنية في الوقت الحالي تراجعاً كبيراً في مجال وضع البرامج الإنمائية الخاصة بالشباب. ووفقاً للبحث الذي أجريناه، نود أن نوصي بانتهاج مقاربة مبنية على الأحياء السكنية للتعامل مع برامج الشباب النازح داخل بيوتهم (خاصة الشابات اللواتي هُنَّ بحاجة الى نشاطات منزلية مدرة للدخل) وضمن مجتمعاتهم المحلية التي غالباً ما يكونون فيها مهمَّشين ويفتقرون إلى شبكات العلاقات القوية والتمثيل.

وينبغي لأصحاب المصلحة أن يستخدموا هذه الفرصة لما يلي: أ) بناء البرامج التدريبية المخصصة لتلبية حاجات الذكور والإناث من الشباب النازح، بما في ذلك برامج تطوير المهارات المبنية على المجتمع المحلي على مستوى الأحياء السكنية، ب) افتتاح المراكز الشبابية في مدينة كابل حيث يتفاعل الشباب فيما بينهم ويتبادلون النصح والمشورة وحيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدم التدريب بسهولة ويسر.

نسيم مجيدي *Nassim.majidi@samuelhall.org* مدير مؤسسة صمويل هول للاستشارات *http://samuelhall.org* ومرشَّح لنيل درجة الدكتوراه في معهد الدراسات السياسية في باريس.

١. الشباب النازح الحضري في مدينة كابل، بحث أُجري بقيادة صمويل هول للاستشارات في أفغانستان، تقرير يتوقع نشره في 2014.
(Urban displaced youth in Kabul city)
انظر أيضاً: صمويل هول للاستشارات (2013) مستقبل أفغانستان في المرحلة الانتقالية: تقييم تشاركي حول الشباب الأفغان، نُفذَ التقرير بتكليف من وكيل وزارة شؤون الشباب الأفغانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.
(Afghanistan's Future in Transition: A Participatory Assessment of the Afghan Youth)
http://tinyurl.com/SamuelHall-Afghan-youth-2013

الأطفال الأفغان غير المصاحبين ببالغين: الانتقال من جديد؟

"أخفقت لكني ما زلت أريد السفر إلى الخارج. أريد أن أصل إلى وجهتي لأنني هنا في أفغانستان لا أجد عملاً ولا تعليماً" (أميني، ١٧ عاماً، نانغارهار)

كثير من القاصرين الأفغان الذين غادروا أفغانستان في السابق للدول الغربية لكن أعيدوا قسراً إلى بلادهم يرغبون في الشروع في رحلة الهجرة مجدداً رغم التحديات التي واجهتهم في رحلاتهم. فالاعتقال والترحيل من الأمور الشائعة التي يتعرض لها اليافعون الذين يسعون إلى الهجرة دون صحبة البالغين، أما من يُجبرون على العودة إلى أفغانستان فيواجهون مشكلة سداد الديون التي استدانتها أسرهم لتمويل رحلتهم الأولى. وهناك تحد آخر يتمثل في صعوبة الاندماج في المجتمع بسبب تصور الإخفاق والفشل، خاصة عندما تكون الأسرة قد بذلت كل مواردها المالية لتغطية تكاليف سفر الابن. وهكذا، يصبح المجتمع الذي شجَّع اليافع من قبل على الهجرة غير المصحوبة ببالغين إلى الخارج ذاته المجتمع الذي يقلل من قيمة الجهود التي بذلها الأطفال المهاجرون غير المصاحبين ببالغين.

"إنهم يتهكمون بنا ويقولون إنَّ الأطفال الآخرين الذين كانوا أصغر منا بلغوا وجهتهم أما نحن ففشلنا .....يعتقدون أنَّه من السهل الذهاب في رحلة دون مصاحبة أحد البالغين. لا يعرفون شيئاً عن المخاطر ولا عن المصاعب التي واجهناها." (غلام، ١٨ عاماً، نانغارهار)

لكنَّ كثيراً من اليافعين يعتقدون أنَّ المحاولة الثانية سوف تكون أسهل، فهم بذلك أكثر عزماً على خوض التجربة مجدداً يحدوهم في ذلك الأمل في الحصول على فرصة لكسب العيش والتمتع بالحرية

النسبية وفرصة الوصول إلى المنشآت كالتعليم ما يستحق بنظرهم خوض المخاطر التي سوف تواجههم.

هذه المقالة تقدم بعض النتائج التي توصل إليها مشروع بحثي تعاوني بين كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ووحدة البحوث والتقييم الأفغانية ويتوقع نشرها في منتصف عام 2014. انظر *www.areu.org.af*. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ جينيفير لين باغابورو، وهي مسؤولة بحث رئيسية في الوحدة المذكورة *jennefer@areu.org.af* وعملت على التقرير مع صوفيا شهاب *sofya.shahab@gmail.com*

الحقائق الحضرية للشابات واليافعات المُهجرَّات

دان تايلر و سوزان شمايدل

تعيش أعداد متنامية من النازحين في المستوطنات غير الرسمية في المراكز الحضرية الرئيسية في أفغانستان. لكن الأساليب التي تتعرض فيها الشابات واليافعات النازحات في مثل تلك البيئات للاستضعاف غير مفهومة أو لم ُيتطرق إليها بما يكفي بعد.

هناك افتراضات شائعة قد تدعم الاعتقاد بأن النساء والفتيات الحضريات قد يكنَّ، على وجه العموم، أكثر قدرة للوصول إلى الخدمات والفرص الاجتماعية مقارنة بالمناطق الأصلية التي ينتمون اليها قبل النزوح في الريف، ويعود الفضل بذلك إلى اتجاهات سكان الحضر الأكثر تقدماً في نظرتهم للمرأة من سكان الريف، وتوفُّر قدراً أكبر من الخدمات التعليمية (ومزودي الخدمات) في المراكز الحضرية الرئيسية الأكثر أمناً. لكنَّ الأبحاث الجديدة تشير إلى عكس ذلك[1] فالشابات واليافعات النازحات في المستوطنات الحضرية في كل من كابل وقندهار وجلال أباد يواجهن تحديات أكثر أهمية، وأكثر عدداً من ناحية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والتوظيف مقارنة بنُظرائهم من الذكور. والأمر الأبرز كان افتقارهم الكبير للحرية ورأس المال الاجتماعي والتعرض الى التهميش الشديد.

التهميش والعزلة: غالباً ما تُترَك الشابات والفتيات النازحات في عزلة، ولا يسمح لهنَّ بالمغادرة إلى أماكن بعيدة عن بيوتهنَّ، وهذا ما يحد كثيراً من نفاذهنَّ للتعليم والرعاية الصحية وفرص كسب الرزق. وتبين لنا خلال المقابلات أنَّ ما لا يزيد على ٤٠٪ من المشاركين في المقابلات قالوا: إنَّ النساء والفتيات كنَّ قادرات على الحصول على إذن لمغادرة البيت لزيارة الأصدقاء، وذكر الثلث منهنَّ على الأقل أنَّه في هذه الحالة كان من الواجب أن يكون ذلك بصحبة أحد أفراد العائلة الذكور. ويبدو أنَّ العوائق الثقافية أصبحت عاملاً دافعا لهذا التهميش والعزلة، خاصة بالنظر إلى المعايير المحافظة التي يبدو أنَّها المتأصلة عميقاً في المستوطنات الحضرية غير الرسمية أيضاً.

"نفتقد العالم الخارجي كثيراً، إننا نشعر أننا سجينات هنا، بل السجن أفضل؛ على الأقل يطعمونك جيدًا في السجن". (شابة عمرها ٢٤ عاما).

فقدان شبكات العلاقات: بما أنَّه لا يُسمح للنساء الخروج من بيوتهنَّ، فلن يستطعنَ السعي للحصول على المساعدة من الاخرين. وفي أغلب الأحيان، كانت الشابات تعبرنَّ عن أسفهنَّ على انعدام قدرتهنَّ على مشاركة همومهنَّ مع النساء الأخريات في الحي السكني أو المجتمع المحلي، وكذلك عدم قدرتهنَّ على بناء شبكات من العلاقات ضمن مجتمعات المستوطنات غير الرسمية. فالجيران غالبا ما يهددون الأسر بالطرد إذا ما خالفوا المعايير المجتمعية المتبعة في المجتمع المحلي، وإذا ما منحوا النساء واليافعات الحرية (بما في ذلك التعليم).

"طيلة اليوم لا شيء لدينا نعمله. إذا ما سُمح لنا الحصول على التعليم والتعرف إلى الآخرين، فقد نعمل في الميادين الثقافية والسياسية.... الشيء الوحيد الذي نفعله هو اجتماع البنات من الخيم المجاورة وإبداء التذمر حول الحياة التي يعيشونها، ولا شيء أكثر من ذلك" (شابة عمرها ٢٥ عاما).

الإحباط والكآبة: يبدو أنَّ كثيراً من اليافعات والشابات النازحات الحضريات، على ضوء هذا الوضع، يشعرن بكآبة شديدة، وغالباً ما يتحدثنَّ عن تمنياتهنَّ بالموت على الاستمرار في أوضاعهم الحياتية الحالية. بل ذكرت بعض النازحات أنَّه لا يوجد هناك رعاية صحية نفسية، ولا يوجد أيُّ فرد أو منظمة يمكن أن تساعد الأشخاص لعلاج اضطراب الإجهاد ما بعد الصدمة، أو غير ذلك من الاضطرابات النفسية بمن في ذلك الأفراد اللذين يفكرون في إيذاء أنفسهن.

استهداف الدعم

وعبرت العديد من الشابات واليافعات عن مشاعرهنَّ بالخجل بأنهنَّ نازحات خاصة عند مقارنتهنَّ لوضعهنَّ الحالي مع الحياة الأكثر راحة التي كنَّ يتمتعنَّ بها في قراهنَّ في الريف. أما الشعور الأكثر شيوعا بينهنَّ فهو الاضطهاد،وعدم توفير الفرص، وعدم

القدرة على الخروج من المأزق الحالي. وتساءلت كثير من الشابات عن الهدف من هذه المقابلات إذا لم يكن هناك أي شخص سيساعدهنّ، بل قالت إحدى الفتيات الشابات النازحات من قندهار: إنَّ المساعدة حتى عندما وصلت كانت مساعدة يأتي بها الرجال ويقدمونها للرجال فقط.

ولمعالجة أفضل للمخاطر المحددة التي تتعرض لها الشابات واليافعات في البيئات الحضرية،نوصي بأن تتضمن جميع تقييمات النازحين مكوناً حول حاجات الصحة العقلية (مع الإحالات السريعة المحددة بالنسبة للمستخطرين استخطاراً كبيراً). ولا بدَّ من رفع مستوىالوعي بين الكوادر الإنسانية غير المتخصصة، بمن فيهم الكوادر المحلية وتدريبهم لتحديد القضايا التي تتطلب رعاية صحية عقلية ، وفهم كيفية إحالة تلك الحالات بالطريقة الصحيحة. وكذلك لابدَّ من تعميم تحليل الجندري على التقييمات واستراتيجيات الاستجابة للمستوطنات غير الرسمية، ولا بد من استهداف النساء واليافعات بموجب حزمة مختلطة من المساعدة من خلال الخدمات النفسية الداعمة والمتخصصة، ومن خلال زيادة الدعم المجتمعي والأسري بتقديم الخدمات الرئيسية لهن .

ويجب على الفاعلين الإنسانيين أن تستكشف طرق إعادة البدء بتوفير التعليم الرسمي وغير الرسمي في أقل وقت ممكن من بدء دائرة النزوح، بما في ذلك، على سبيل المثال، التدريب المهني البيتي، ونشاطات دعم سبل الرزق. وتحتاج جهود التنسيق ومناصرة قضايا النازحين من توسيعها في البيئات الحضرية، وذلك يتطلب بحد ذاته تحديد السمات المنهجية الأساسية للفئات السكانية الحضرية للنازحين، وتحديد احتياجاتهم، ووضع آليات خاصة بالإحالة والاستجابة.

دان تايلر *dan.tyler@nrc.no* **مستشار الحماية الإقليمية والمناصرة، المجلس النرويجي للاجئين** *www.nrc.no* **سوزان شمايدل** *susanne.schmeidl@tlo-afghanistan.org* **مؤسسة مشاركة ومستشارة رئيسية لمكتب الإرتباط (أفغانستان)** *www.tloafghanistan.org* **وهي أيضا زميلة زائرة في كلية آسيا الباسيفيك للدبلوماسية في جامعة أستراليا الوطنية** *www.anu.edu.au*.

١. تقرير المجلس النرويجي للاجئين ومكتب الارتباط حول الشباب النازح الحضري في أفغانستان. مقرر نشره في 2014. جميع المقابلات مع الشابات واليافعات أجرتها النساء/ الفتيات من المنطقة المحيطة بعد الحصول على إذن من الوجهاء بإجراء المقابلات في المجتمع المحلي والمستوطنات غير الرسمية ثم بعد الحصول على موافقة الذكور في الأسرة للحديث إلى النساء/الفتيات في عائلتهن.

استمرار الخطر: عمليات الإخلاء القسري في المناطق الحضرية بأفغانستان

كارولين هوارد وجيلينا مادزاريفيتس

يمثل العدد الكبير للنازحين الأفغان تحدياً لقضية الحماية والتنمية الحضرية أمام الحكومة والمجتمع الدولي.

تسبب النزاع في نزوح قرابة ٦٣٠٠٠٠ أفغاني داخلياً وما زالت الدولة تكافح لإعادة إدماج ما يزيد على ٥,٧ مليون لاجئ سابق. ويعيش حالياً ما يناهز ٣٠٪ من الأفغان في المناطق الحضرية، بينما يعيش غالبيتهم في مخيمات غير رسمية داخل المدن الكبيرة أو حولها.[١] ويدعم النمو الحضري السريع إعادة اللاجئين والنازحين داخلياً الذين فروا من النزاع والكوارث وجراء الهجرة الاقتصادية من الريف إلى ديارهم. وبما أن أفغانستان تنتظر مستقبلاً غير متوقع، سيظل بلوغ الحلول الدائمة لمشاكل النازحين داخلياً واللاجئين العائدين معتمداً على توفير المسكن المناسب وامتلاك ضمان الحيازة. فبغياب المسكن ميسور التكلفة، يشغل النازحون داخلياً والمستضعفون وأسر العائدين الأراضي العامة والخاصة دون إذن أو دون امتلاك سندات الأراضي الرسمية المسجلة. يضعهم هذا التصرف في ظروف معيشية دون المستوى ويعرضهم باستمرار لخطر الإخلاء القسري جراء سعي ملاك الأراضي أو السلطات الحكومية لإخلائهم بهدف بناء المنازل أو الطرق أو المكاتب.

وقد راجع مجلس اللاجئين النرويجي من خلال مركز رصد النزوح الداخلي التابع له ١٦ قضية من قضايا الإخلاء من المخيمات غير الرسمية القائمة في المدن وحولها حيث لمجلس اللاجئين النرويجي وجود ميداني هناك، وهذه المدن هي: كابول وهيرات وجلال آباد ومزار شريف، وميمنة وفرح[٢].واشتملت القضايا (المسجلة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ ويونيو/حزيران ٢٠١٣) على قضايا نازحين داخلياً وأسر عائدين يحتلون أراضٍ خاصة أو عامة دون إذن أو بسندات امتلاك غير رسمية.

ثغرات الحماية ونقاط الضعف السياسية

قُدر أن نحو ٩٦٠٠ أسرة (٥٧٤٠٠ فرد) في المجتمعات المحلية التي كانت عينة الدراسة قد تضررت بالكامل ومنهم ٥٥٧ أسرة

خضعت للإخلاء القسري. فقد كان كل من السكان الواصلين مؤخراً والموجودون فعلياً منذ مدة طويلة معرضين للخطر على حد سواء. ويوجد كثير من ثغرات الحماية في جميع مراحل الإخلاء، من بينها: إغفال حقوق التشاور أو المشاركة؛ عدم كفاية مهل الإنذار والإجراءات وشدة تفاوتها؛ عدم وجود سبل انتصاف قانونية فعالة وتعويضات سواء أكان من يُجرى إخلاءهم يحملون سندات ملكية قانونية لمنازلهم أم أي أشكال أخرى من مستندات الحيازة أم لا؛ قبل كل شيء، الإخفاق في طرح خيارات انتقال فعالة لمنع تعرضهم للنزوح وزيادة استضعافهم عقب تنفيذ الإخلاء.

على الرغم من وجود الضمانات الدستورية التي تكفل عدم التدخل غير الملائم في السكن والممتلكات تمثل القضايا ثغرات جسيمة في القانون الوطني. فأفغانستان دولة عضو موقعة على المعايير الدولية الملزمة لها بالإحجام عن إجراء الإخلاء القسري والمجرمة لهذه الممارسات. وبوصف أفغانستان من الدول المُصدقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،[٣] على أفغانستان ضمان تمتع جميع الأفراد داخلها بالعناصر الأساسية - على الأقل - لحقوق الحصول على المسكن المناسب، مثل: "امتلاك أي شيء يكفل ضمان الحيازة الذي يؤمن بدوره الحماية القانونية ضد التعرض لخطر الإخلاء القسري". وأفغانستان أيضاً دولة عضو في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٤] ما يُلزمها باحترام حق الخصوصية وبضرورة تجنب التدخل غير المشروع أو التعسفي في الحياة الشخصية أو العائلية، بما في ذلك الاعتداء على المساكن بغض النظر عما إذا كانت الإقامة مشروعة أم لا. وتنص كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] واتفاقية حقوق الطفل[٦] (وقعت أفغانستان على كلتا الاتفاقيتين) على التزامات مشابهة تتعلق بحقوق المرأة والطفل بوصفهما من أولى الفئات تضرراً بعمليات الإخلاء.

وتتطلب وتيرة التحضر وجود أنظمة جديدة لإدارة الأراضي ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم المخيمات غير الرسمية التي تعزف السلطات عن الاعتراف بها. ويسوء هذا الوضع مع النازحين داخلياً الذين نادراً ما تمنحهم السلطات المحلية والبلدية حق اختيار المخيم. وقلما رغب النازحون في ترك البلدات والمدن التي يعيشون فيها حالياً، ومع ذلك فما زال صانعو السياسات يربطون الحلول الدائمة بالعودة إلى "الديار". وأول خيار انتقال يقابل النازحين داخلياً والعائدين الذين يتعرضون للإخلاء نظام توزيع الأراضي الذي وضعته الحكومة عام ٢٠٠٥ ولكن الباحثين وجدوا أن قلما كان الانتقال مستداماً في المواقع التابعة لنظام توزيع الأراضي جراء سوء اختيار هذه المواقع وعدم مناسبتها للعيش بها وارتفاع رسوم الإقامة بها نسبياً.

وترى الهيئات الحكومية الرئيسية والسلطات البلدية أن إيجاد الحلول للنازحين من المناطق الحضرية مسؤولية وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن وحدها. وقد أدى ذلك إلى سوء تنسيق الاستجابات لاحتياجات النازحين من المناطق الحضرية طويلة الأجل بين المؤسسات الحكومية. ومع هذا، ثمة إشارات ترحيبية بتغيير الاتجاهات الرسمية. ففي ٢٠١٣، صاغت فرقة عمل مجموعة حماية الإسكان والأراضي والممتلكات في أفغانستان المبادئ التوجيهية لتخفيف الضرر والمعاناة في حالات الإخلاء القسري[٧] وصارت السياسة الوطنية لمعالجة مشاكل النازحين داخلياً المميزة، التي صدق عليها مجلس الوزراء الأفغاني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، جزءاً من هذه المبادئ التوجيهية. فالسياسة الوطنية لمعالجة مشاكل النازحين داخلياً: تعترف بحق النازحين واللاجئين العائدين في امتلاك المسكن المناسب في المناطق الحضرية؛ تشتمل على أحكام دقيقة تتعلق بالإخلاء القسري وضمان الحيازة؛ تعترف بنمو المخيمات غير الرسمية؛ تعترف بحق النازحين بموجب الدستور الأفغاني في الإقامة في أي مكان بالدولة؛ تدرك مسؤولية السلطات الوطنية والمحلية والبلدية وسلطات الولايات في ضمان ألا يتعرض النازحون واللاجئون العائدون الذين يعيشون في المخيمات غير الرسمية والمناطق الأخرى للإخلاء القسري وألا يكونون مهددين به.

وينص مشروع سياسة الحكومة للارتقاء بالمخيمات غير الرسمية لعام ٢٠١٣ أيضاً على شرط الحماية من الإخلاء القسري بما في ذلك وضع تشريعات جديدة تكفل هذا الأمر. إلا أن تسليم السياسة لمجلس الوزراء لن يتم قبل نهاية مارس/آذار ٢٠١٤.

التوصيات

سواء في حالة السيطرة على الأراضي أم الممتلكات العامة أو الخاصة دون إذن، يجب ألا تكون عمليات الإخلاء القسري حتمية. وعلى حكومة أفغانستان، في ظل الدعم الدولي، أن:

تتخذ خطوات سريعة لتنفيذ السياسة الوطنية لمعالجة مشاكل النازحين داخلياً من خلال وضع خطط عملية وطنية ومحلية تستهدف إيجاد الحلول الدائمة لمشاكلهم وتحسين توفير الاحتياجات الخاصة بالنازحين داخلياً المتعلقة بالحصول على المسكن والأرض والممتلكات في المناطق الحضرية.

تسن قوانين وسياسات وخطط شاملة وفعالة ومتماسكة لمنع عمليات الإخلاء القسري للنازحين واللاجئين العائدين والفقراء

الذين يعيشون في المناطق الحضرية وتجريمها: ويجب أن تفسر الشروط والإجراءات التي تحكم إخلاء المقيمين الذين يشغلون أراضٍ خاصة أو عامة في المناطق الحضرية هذه القوانين وأن تضمن مشروعيتها ومدى ضرورتها وتناسبها، ويجب أن يشتمل ذلك على حظر أي استخدام للقوة المفرطة أثناء عمليات الإخلاء بما في ذلك تدمير المنازل كنوع من أنواع الضغط. ويجب عدم إغفال خيارات الانتقال/ إعادة الإسكان وآليات التعويض المناسبة (إضافة إلى السماح بالطعن بالقرارات).

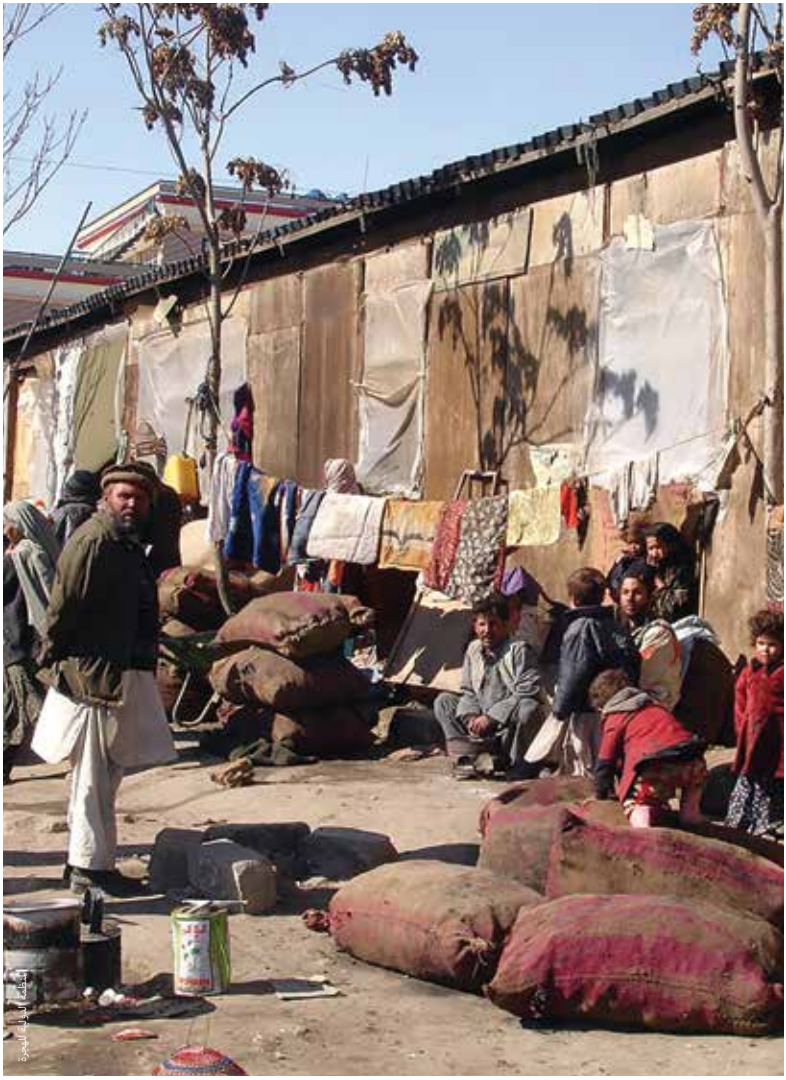

مخيم للنازحين في كابل

تضع قاعدة مؤسسية للتشاور مع المجتمعات المتضررة ومشاركتها جنباً إلى جنب مع الهيئات الإنسانية والإنمائية: ويجب إعلام جميع الأفراد المتضررين بمن فيهم النساء وكبار السن بخطوات وإجراءات جميع مراحل الإخلاء. وإذا ما طعن الأفراد ضد إشعارات الإخلاء، يجب إيقاف إجراءات الإخلاء حتى الفصل رسمياً في نتيجة العطن.

تضع إجراءات تكفل توفير ضمان الحيازة القانونية للنازحين داخلياً والعائدين وغيرهم من غير الحاملين للوثائق القانونية التي تسمح لهم بامتلاك الأراضي والمنازل في المناطق الحضرية المستضعفين: يجب مراجعة المرسوم الرئاسي ١٠٤ لتلبية أفضل لاحتياجات المستفيدين منه من خلال التركيز على اختيار الموقع المناسب وتقليل رسوم الأراضي أو إلغائها ووضع معايير استحقاق أكثر شمولية للنازحين واللاجئين العائدين الذين يعيشون خارج مناطقهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يصدر قرار رسمي بوقف عمليات الإخلاء القسري وبتوسيع برامج تطوير المخيمات غير الرسمية وتشريع إقامتها.

تتبنى بسرعة سياسة تطوير المخيمات غير الرسمية واتخاذ إجراءات فورية على طريق التنفيذ.

على الجهات الفاعلة والجهات المانحة الإنسانية والإنمائية:

- تمويل تنفيذ السياسة الوطنية لمعالجة مشاكل النازحين داخلياً ودعمها، بما في ذلك الأنشطة التي تساعد النازحين على الوصول لفهم أعمق لاحتياجات النزوح الخاصة وتحسين الاستجابات.

- ضمان تركيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٥-٢٠١٩ على الحلول الدائمة المطروحة لمعالجة مشاكل النازحين داخلياً واللاجئين العائدين بما في ذلك إدراك حق الحصول على المسكن المناسب في المناطق الحضرية بمساعدة البرامج المجتمعية.

- تنفيذ إطار الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إنهاء النزوح في أعقاب النزاع لعام ٢٠١١ الذي يعالج مشاكل النازحين داخلياً واللاجئين العائدين.

- تشجيع المشاركة التعاونية للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في تنسيق آليات معالجة النزوح الداخلي سعياً لضمان وجود منهج شامل.

- تحسين قدرة الجهات الفاعلة المعنية بقضايا الحماية في عمليات الرصد الوقائي والإبلاغ عن عمليات الإخلاء والانتقال في جميع أرجاء البلاد

- ضمان استمرار تمويل أنشطة بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن عمليات الإخلاء القسري والمعايير القانونية المطبقة (الدولية) لجميع أصحاب المصلحة.

كارولين هوارد *caroline.howard@nrc.ch* رئيسة مركز رصد النزوح الداخلي في الشرق الأوسط وأوروبا والقوقاز وآسيا *www.internal-displacement.org* وجيلينا مادزاريفيتس *jelena.madzarevic@afg.nrc.no* مستشار قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، المجلس النرويجي للاجئين، أفغانستان *www.nrc.no/afghanistan*

١. ميتكالف ف. وهايسم س. ومارتن إ. (2012)، المأوى في المدينة: النزوح الحضري والاستضعاف في كابول، فريق السياسات الإنسانية/معهد التنمية الخارجية، ص. 6. www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7722.pdf

٢. انظر المجلس النرويجي للاجئين/مركز رصد النزوح الداخلي (فبراير/شباط 2014) الخطر ما زال قائماً: أمن حيازة الأراضي والإخلاء القسري للنازحين والعائدين الأفغان في أفغانستان الحضرية
Still at risk: Security of tenure and the forced eviction of IDPs and refugee) returnees in urban Afghanistan) www.nrc.no/arch/_img/9689800.pdf

٣. www.ohchr.org/AR/Pages/welcomepage.aspx

٤. www.ohchr.org/AR/Pages/welcomepage.aspx

٥. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

٦. www.ohchr.org/AR/Pages/welcomepage.aspx

٧. http://tinyurl.com/Afgh-evictionguidelines-2012

عدم إغفال إشارات التحذير: توقّع التَّهجير مجدداً في أفغانستان

سوزان شمايدل

هناك حالياً كثير من الأدلة التي تشير إلى احتمال انطلاق موجة جديدة من التهجير في أفغانستان. وإهمال تلك الإشارات التحذيرية المبكرة، والإخفاق في التصرف إزاءها قد يعنيان دفع تكاليف أكبر في المستقبل من الناحيتين المالية والبشرية .

عبر عقد من الزمن بعد سقوط طالبان، وما تلى ذلك من الإنماء الدولي والتدخل العسكري الكثيفين في أفغانستان، تشير جميع الأدلة إلى أننا سنشاهد على الأرجح أزمة تهجير رئيسية أخرى، لكن الفروقات الأساسية هذه المرة ستكون بأنَّ النزوح الداخلي سوف يفوق حجماً التهجير الخارجي، وأنَّ خيار اللجوء الرئيسي سيكون في العاصمة كابول يليها المدن الإقليمية الكبرى. وهناك عدد من العوامل التي يجب أن ننظر فيها عند تقييم احتمالية وقوع التهجير المستقبلي.

التنقل كآلية مهمة للتكيف للأفغان: لقد عانى ثلاثة من كل أربعة أفغانيين من التهجير في مرحلة ما من مراحل حياتهم، وعانى كثير منهم من التهجير في مراحل متعددة (نزوحاً إلى الداخل أو تهجيراً إلى الخارج) وهكذا فَقَدَ كثير من الأفغان صلتهم القوية مع بلدهم ناهيك عن الأرض وسبل كسب الرزق التي فقدوها أيضاً ودونها لن يتمكنوا من البقاء. وبما أنهم عاشوا تجربة مغادرة بلادهم من قبل، فمن المرجح أنهم سيتبعون الإجراء ذاته عندما تصعب عليهم الحياة. فمقاومتهم لإغراء التنقل منخفضة،

ولديهم الخبرة فيما يمكن فعله وإلى أين يذهبون، أو على الأقل لديهم القدرة على الموازنة بين الخيارات المطروحة.

تنقل الناس من جديد: لدى معظم الأفغان الآن استراتيجية للخروج، أو ربما فكروا بواحدة منها على الأقل ليتبعوها عندما تقتضي ظروفهم التنقل. وبالنسبة لمن يمتلك الموارد، فقد بدأ بنقل عائلته إلى دبي، وهناك آخرون يبحثون عن فرص الدراسة والعمل في الخارج في حين يسعى غيرهم إلى لمّ شمل أسرهم في الدول الغربية، وهناك منهم من ينفق جميع مدخرات الأسرة ويدفعها للمهربين وذلك ليتمكن من إرسال أحد أفراد العائلة الشباب إلى الخارج على أمل أن يفتح ذلك فرصاً جديدة لتلك العائلة. وفي الوقت نفسه، كان النزوح الداخلي يزداد باضطراد عبر السنوات الماضية فوصل عدد الأفراد الذين نزحوا عن بيوتهم ٦٣٠،٠٠٠ منهم ١١٠،٠٠٠ في عام ٢٠١٣ وحده، وتكرر العدد ذاته تقريبا في السنة التي سبقتها .

الشتات الأفغاني في أماكن عدة: نتج عن تجربة التهجير التي مر بها الأفغان جاليات كبيرة نسبياً في الشتات، ليس في دول الجوار فحسب كباكستان وإيران بل في أوروبا أيضاً وأمريكا الشمالية وروسيا وآسيا الوسطى وأستراليا أيضاً. وذلك ما زاد من خيارات دول المقصد. وحصل كثير من الأفغان في الدول سالفة الذكر على جنسيتها وعلى امتيازاتها وإمكانيات إدخال أفراد عائلتهم اليها. واتسمت السنوات الماضية بإعادة لمّ الشمل الأسري أو الزواج بين الأفغان في الشتات والأفغان داخل البلاد، ويرجح أن تزداد هذه الظاهرة لأنها تقدم فرصة تنقذ أصحابها من البلاد وتمكنهم من تجاوز الإجراءات المطولة في طلب اللجوء واحتمالية رفض طلباتهم وبالإضافة إلى ذلك أظهرت البحوث حول الهجرة أن وجود جاليات الشتات دائما ما تخفض من عتبة الهجرة الخارجية، ذلك نظراً إلى تأسيس المسار المؤدي إلى هناك ووجود شبكات الدعم.

العودة ليست ناجحة ولا مستدامة على النحو المأمول: مع أنه من غير الواضح تحديداً كيفية عودة كثير من الأفغان إلى ديارهم (بعضهم لأكثر من مرة) منذ عام ٢٠٠١، إلا أنّه يمكن الأخذ برقم ٥،٧ مليون على أنه من أحدث التقديرات.[١] ويضاف إلى ذلك العدد ٢،٧ مليون ممن ما زالوا في باكستان و إيران ومن الأشخاص الذين لا ترجح عودتهم إلى بيوتهم ما لم يكن هناك حافز قسري قوي من البلدان المستضيفة وهي بالتحديد التسفير والترحيل. لكن العودة لم تكن مستدامة لكثير من الأشخاص إن لم نقل الأغلبية بسبب الصراع الدائر حول الحصول على مكان للعيش فيه وكسب سبل العيش، ناهيك عن الوصول إلى الخدمات الرئيسية والتمتع بالأمن والحماية، وكثير من العائدين يعيشون فعلياً الآن في حالة من التهجير الثانوي.

الضغوطات السكانية المضافة : مع ارتفاع معدل الولادات الاستثنائي في أفغانستان الذي يبلغ ٧٢،٤، يتوقع أن يزيد عدد السكان الأفغان ليصبح ٤٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠، وازدياد التنافس حول الموارد كالأرض والخدمات والوظائف في بلد يعاني فعلياً من القدرة على توفير الخدمات لسكان يبلغ عددهم ٢٣ مليون. ومن المرجح أن تتسبب زيادة الضغوطات وحالات الاستضعاف في التهجير بإنتاج أعداد سكانية أكبر، وسيعني التهجير المستقبلي أيا كان ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين داخليا .

الانفلات الأمني على أنه محفز أساسي للتهجير: ليس من شأن ازدياد العنف الحاد في أفغانستان مؤخراً أن يزرع الثقة بأن عوامل الدفع سوف تُحلُّ يوماً ما قريباً. فالأحداث الأمنية ومقتل المدنيين ازدادا ارتفاعاً خلال السنوات القليلة الماضية، وما يزال ذلك النهج مستمراً في ٢٠١٤، لكن الضحايا المدنيين لا يخبروننا إلا جزءاً من القصة، ويجب أن تؤخذ قصصهم في الاعتبار، جنبا إلى جنب مع ارتفاع التهديدات والعمليات الانتقامية وانتهاكات حقوق الانسان وارتفاع حالات إفلات المجرمين من العقاب وغياب الحماية التي توفرها الحكومة الأفغانية وقواتها الأمنية. والخيارات ضعيفة للغاية، فإما التعرف على شخص في السلطة أو مغادرة البلاد أو تعريض الأنفس لخطر الإصابة أو الوفاة. وهذا ما يجعل التهجير آلية التكيف الأكثر تفضيلاً ما دام منتهجها قادرٌ على تحمل تكاليفها.

انعدام النمو الاقتصادي وفرص كسب العيش المرتبطة به: من الصعب جداً إنكار أنه بعد ١٢ عاماً من المساعدات الإنمائية الدولية، ما تزال أفغانستان بلداً متخلفاً ويعاني على مستويات متعددة. فأفغانستان تحتل الرتبة ١٧٥ من أصل ١٨٧ في المؤشر الإنمائي البشري، والرتبة ١٤٧ من أصل ١٤٨ في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشري نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات عند الولادة، فتلك المعدلات هي الأعلى في العالم. ومع أنَّ جزءاً كبيراً من الهجرة غير مدفوع مباشرة بالانفلات الأمني وانتهاك حقوق الانسان، فلن يكون صحيحاً أبداً أن نصف تلك الهجرة على أنها هجرة "طوعية" .

بطء استجابة السياسات وعدم كفايتها: لقد كانت الحكومة الأفغانية بطيئة في الاعتراف بضرورة معالجة التهجير والاستجابة لتلك الضرورة، لأنها توقعت أنَّ الناس سوف يعودون، بكل بساطة، إلى الأماكن التي هُجِّروا منها في أفغانستان. وقد وقّعت الحكومة مؤخراً الأجندة الأفغانية للأمن الغذائي والتغذية، وكذلك السياسة الوطنية للنزوح الداخلي. ومع ذلك، ما زالت تلك الوثيقتان حبراً على ورق ولم تدخلا حيز التنفيذ، وهذا يتطلب تقديم توصيات حقيقية وإطار عمل لازم لترجمة السياسة واقعاً ملموساً. وهناك كثير من المساعدات المستقبلية لأفغانستان على أولويات إطار عام المساءلة المشتركة في طوكيو، لكن المانحين يزداد خوفهم بشأن توجيه مزيد من التمويلات إلى الحكومة الأفغانية التي تتسم بانعدام الكفاءة والفساد، ويضاف إلى ذلك تقلص فرص وصول الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين وهذا الأمر سيؤدي إلى استمرار الضغط على المجتمعات المستضعفة حالياً، وسيقود بالنتيجة إلى مزيد من التهجير. فإذا لم تصل الخدمات والمساعدات إلى من هم بحاجتها، فسوف يضطر الناس إلى الذهاب إلى مكان يستطيعون فيه الحصول على تلك المساعدات.

إلى أين سيذهب الناس؟

إذا ما تمكنا من التنبؤ بالأماكن التي يرجح أن يتوجه اليها الناس، أو على الأقل تلك التي سيتوجهون إليها بأعداد كبيرة، فسوف نتمكن من تركيز المساعدات ومنع أي تهجير لاحق. وبما أن الصعوبة أصبحت تسم الخيارات التقليدية للخروج (باكستان لم تعد آمنة صبورة على الأفغان، وإيران لم تعد صبورة ايضاً) والخيارات الجديدة التي تتطلب بالضرورة الوصول إلى موارد لا بأس بها (مالية أو تعليمية)، فقد أصبح الخروج إلى الدول الأخرى من الأمور الصعبة، وتزداد صعوبتها يوماً بعد يوم. ومن هنا، يمكن القول إنَّ التهجير سوف يتركز على النزوح الداخلي.

لقد عانت أفغانستان عموماً، وعاصمتها كابول خصوصاً، من النمو الحضري السريع خلال العقد السابق، وبلغ عدد الساكنين الحضريين فيها ما يقدر بـ ٧,٢ مليون في عام ٢٠١١ (ويعني ذلك ٢٥٪ من إجمالي عدد السكان[٢]) وهو ما يفوق المعدل الإقليمي لقارة آسيا. وتعد كابول واحدة من المدن الأسرع نمواً في المنطقة، وفي يوليو/ تموز ٢٠١٣ كان هناك في كابول ما لا يقل عن ٥٣ مستوطنة غير رسمية وفقاً للدراسات، مع أنَّ العدد أكبر بكثير على أرض الواقع. وهناك مدن أخرى تشهد نسبة نمو شبيهة بذلك فيما يتعلق بالعشوائيات الحضرية التي يعيش فيها النازحون، جنبا إلى جنب مع العائدين، وهناك أيضاً الفئات الفقيرة والبدوية الحضرية التي تعيش في مناطق وأراض مشرذمة تملكها الحكومة أو يملكها المواطنون. ومع أن هذه المناطق تعاني من ضغوطات كبيرة من ناحية إيصال الخدمات وإيجاد سبل العيش، ما يزال هناك كثير من الناس يشعرون أنها ستبقى أفضل (أو على الأقل أكثر أماناً) للبقاء فيها. وهناك تجارب أخرى مشابهة في بلاد أخرى تشير إلى أن تركيز الناس هذا لا يتسبب إلا بإضافة ضغوط سكانية كبيرة قد تؤدي إلى مزيد من التهجير في المستقبل.

ما الذي يمنعنا من رؤية الكتابة على الحائط ؟

تمر أفغانستان بمرحلة انتقالية مهمة على الصعيدين السياسي والأمني، وكلاهما يرتبطان بمرحلة انتقالية اقتصادية. وينشأ عن ذلك كله بيئة داخلية ودولية من النوع الذي يعتمد مبدأ "لننتظر ونرى". وقد يُحجم الاشخاص الذين يرون الكتابة على الحائط أو قد يكونوا غير قادرين على فعل أي شيء حيالها لا من الناحية الاستراتيجية أو العملية.

وهناك عنصر آخر يتمثل في عدم الرغبة بالاعتراف بالفشل. فالاعتراف بوقوع أزمة تهجير جديدة يعني الاعتراف بالإخفاق، أو على الأقل بضعف ومحدودية النجاح لمشروع بناء الدولة الذي يقوده المجتمع الدولي على مدى أكثر من عقد من الزمن. وإذا ما ادعى الغرب الآن بعدم وجود أزمة للتهجير، فعندها سيتمكن من التملص من مشاركته أو مسؤوليته، ثم سينتهز الفرصة لاحقاً لتوجيه اللوم إلى الحكومة الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يتضمن الاعتراف بالمشاركة في أزمة تهجير جديدة أو عدم منع تلك الأزمة، في أقل تقدير، قبول المسؤولية لتوفير اللجوء لسكانها.

وأخيرا سواء أقبلنا أم لا، أصبحت سوريا الآن في المنطقة الساخنة الجديدة، وأسدلت بذلك الستار على أفغانستان وأبعدتها عن المشهد. فسوريا أقرب إلى أوروبا، وتعاني من أزمة تهجير تشبه حجمها حجم السنوات الأولى للاجئين الأفغان. وهكذا حلت سوريا محل أفغانستان ضمن الاهتمام الدولي، وشتت الانتباه عن أفغانستان وما يحدث فيها.

ومع كل هذه التشتيتات والأسباب التي يمكن أن يتذرع بها الغرب لعدم المشاركة، ينبغي أن نكرر طرح السؤال على أنفسنا: ما التبعات التي ستحدث إذا تجاهلنا هذه

الإشارات التحذيرية المبكرة؟ ولو أنّنا لم نتصرف اليوم ولم نكن مستعدين لتوفير المساعدة، فهل من الممكن أن ندفع تكلفة أكبر بكثير في المستقبل على الصعيد المالي بل الأهم من ذلك على الصعيد البشري؟ لقد أنكر الغرب وتجاهل أفغانستان لفترة من الزمن ثم سرعان ما استيقظ على تهديد الإرهاب من أفغانستان ذاتها. فما الذي يدعونا للتفكير بأن تضافر أزمة نزوح داخلي غير محلولة وارتفاع نمو العشوائيات الحضرية وارتفاع عدد السكان الشباب غير القادرين على الحصول على التعليم والتوظيف سوف يتحسن يوماً ما؟

سوزان شمايدل susanne.schmeidl@tlo-afghanistan.org مؤسِّسة مشاركة ومستشارة رئيسية في مكتب الارتباط في افغانستان www.tloafghanistan.org وهي أيضا زميلة زائرة في كلية آسيا الباسيفيك للدبلوماسية في جامعة أستراليا الوطنية www.anu.edu.au.

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2002)، "العودة الطوعية وبرامج إعادة الاندماج)
UNHCR (2012) The Voluntary Return and Reintegration Programme
www.unhcr.org/4fedc64b9.html

٢. يتراوح عدد سكان أفغانستان عموماً حسب المصادر المختلفة بين 25 و30 مليون نسمة، مع أنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر العدد بأنه يزيد على 30 مليوناً. وكذلك تختلف تقديرات أرقام عدد السكان في المناطق الحضرية وعادة ما تُقدَّر بـ 25 أو 30%.

المرحلة الانتقالية والتهجير

خالد كوسر

سوف تواجه أفغانستان في عام ٢٠١٤بمجموعة من المراحل الانتقالية الأمنية والسياسية والاقتصادية، وستكون استجاباتها لهذا الواقع جوهرية في تحديد درجة أيِّ تهجير قد يحدث لاحقاً للشغب الأفغاني على مدى الأعوام القادمة.

من أجل التنبؤ بمستقبل أفغانستان خلال عام ٢٠١٤ وما بعده، انصبَّ التركيز الدولي على أثر انسحاب القوات العسكرية الدولية من أفغانستان بنهاية هذا العام. ومع ذلك، هناك المرحلة الانتقالية السياسية في عام ٢٠١٤ والتي تبدأ بالانتخابات الرئاسية، فهي ستكون محطة لا تقل أهمية على ناحيتي الأمن والاستقرار على المدى القريب. وهناك مخاوف أخرى أيضاً من أنَّ المرحلة الانتقالية الاقتصادية قد تزيد من تضاءل قدرة العديد من الأفغان على الوصول إلى سبل كسب الرزق المستدامة ،وهذا ما سيكون على الارجح محركاً مهماً للهجرات المستقبلية، ولا يقل أهمية عن الانفلات الأمني أو تفقهر العملية السياسية. وعلى الأقل يبدو أنَّ الدول المجاورة لأفغانستان تنظر إلى المرحلة الانتقالية السياسية المستقرة على أنّها أولوية، ومن غير المرجح أن تقوض تلك العملية.

لقد كان التنقل أحد الاستراتيجيات الأساسية التي ينتهجها الأفغان لمواكبة الظروف والنجاة عبر عدد من السنين، ولا شك أنَّ خبرتهم في الهجرة السابقة سوف تؤثر على استراتيجيات الهجرة التي سوف ينتهجها الأفغان في المستقبل. وهناك إجماع عام أن النتيجة الأكثر احتمالاً وأهميةً للتهجير للمراحل الانتقالية الحالية ستكون على صورة نزوح داخلي وسيظهر هناك تحدٍّ خاص يتمثل في ازدياد عدد النازحين الحضريين، الأمر الذي سوف يضاعف من أعداد الفقراء في الأماكن الحضرية خاصة في كابل. وبناءً عليه، فإنَّ أي موجة نزوح داخلية جديدة سوف تزيد من حدة الأزمات الحالية.

وحتّى لو كان من المرجح أن يكون هناك زيادة في الحاجة لحماية أعداد أكبر من النازحين ومساعدتهم ،فمن المتوقع أن تصبح عملية الحصول على المساعدات الإنسانية والأمن أكثر صعوبة، بل هناك حالياً بنية مهمة قانونية ومؤسسية وبرامجية (مع أنّها ليست شاملة)لمساعدة الأفغان النازحين، ورغم محدودية قدراتها تنسيقها وفعاليتها، فهي على الأقل تُمثِّل أساساً للاستجابات لأي تحركات جديدة.

وعند سؤال الأفغان حول هذا الموضوع، عبّرَ كثير منهم عن تحفظاته إزاء التركيز الرئيسي من المجتمع الدولي على عام ٢٠١٤ على أنّه عام حاسم لمستقبل البلاد المباشر. وإحدى الأسباب هي خطر تعليق العمل أثناء ترقب ما سيحدث، فهناك أولويات في كثير من مجالات الحياة اليوم تتراوح ما بين الفساد وحقوق المرأة وارتفاع البطالة والقدرات الحكومية المحلية وبناء الثقة للمستثمرين في البلاد، وينطبق الأمر نفسه على النزوح. ففي حين أنَّ عام ٢٠١٤ قد يجلب مزيداً من النزوح، فلا يوجد أي سبب يمنع من التعامل مع أبعاد الازمة القائمة حالياً.

البدء بأعمال الإعمار في مستشفى جديد في جازني، أفغانستان

وهناك سبب آخر يتمثل في مقاومة الناس لفكرة أنَّ قدر أفغانستان هو عملياً في أيدي المجتمع الدولي، بل يرغب الأفغان بدلاً عن ذلك النظر إلى عام ٢٠١٤ على أنَّه محطة الاستعداد ضمن مشروع طويل الأمد لبناء البلاد، وجزء من العملية الانتقالية الأوسع نطاقاً بين الماضي والمستقبل. وأخيراً، فإنَّه من المنطقي في هكذا حالة تكوين نبوءة ذاتية التحقق. فعدم معرفة ما سيحدث في المستقبل الأفغاني الذي يعززه الاهتمام الدولي بعام ٢٠١٤، على سبيل المثال له أثره على الهجرة وصناعة قرار العودة في يومنا هذا.

ولا يُتوقع حدوث موجات كبيرة من العودة للاجئين الحاليين خلال المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٤ وبعيدها، وذلك بسبب غموض المستقبل وعدم معرفة مدى استدامة العودة الطوعية والاندماج في المجتمع الأفغاني. ولا يُتوقع في الوقت نفسه وقوع موجات جديدة من اللاجئين العابرة للحدود. ولأسباب سياسية واقتصادية، ولمخاوف خاصة ببعض المجموعات التي تخشى على سلامتها أيضاً، قد تنخفض احتمالية التنقل إلى أي من إيران وباكستان خلال العام القادم. ومع أنَّه من المتوقع استمرار الهجرة لمن يبحث عن اللجوء خارج المنطقة المجاورة والتوجه إلى تركيا أو أوروبا أو أستراليا، فسيكون هناك أيضاً كثير من الأفغان الملتزمون بصناعة مستقبل بلادهم واللذين استثمروا فيها قدراً لا بأس به من مواردهم بعد عودتهم، وقد يكونوا غير راغبين في الانتقال مجدداً ما لم يكن الانتقال امراً لا مفر منه.

خالد كوسر *k.koser@gcsp.ch* **نائب المدير والعميد للشؤون الأكاديمية في مركز جنيف للسياسة الأمنية** *www.gcsp.ch* **وهو رئيس غير مقيم في مشروع بروكنجز ل س ي حول النزوح الداخلي**
www.brookings.edu/about/projects/idp

هذه المقالة مقتبسة عن تقرير بعنوان المرحلة الانتقالية والأزمة والتنقل في أفغانستان: البلاغة والحقيقة وقدَّمه المؤلف إلى المنظمة الدولية للهجرة.
www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/Transition-Crisis-and-Mobility-in-Afghanistan-2014.pdf

استمرار مشاكل أوضاع انعدام الجنسية منذ ٠٦ عاماً

فولكر تورك

تمثل الذكرى الستون للاتفاقية المتعلقة بأوضاع الأشخاص معدومي الجنسية لعام ١٩٥٤ فرصة لجذب الانتباه للجانب الإنساني لقضية انعدام الجنسية ولزيادة الوعي بأثرها على كل من حياة الأفراد والمجتمعات على نطاق أوسع.

ثمة تناقض صارخ في عالم الدول القومية التي تشتمل على ملايين الأفراد غير المعترف بانتمائهم لأي دولة. فمنذ ستين عاماً، اتفق المجتمع الدولي على أول معاهدة دولية لتقنين أوضاع الأشخاص معدومي الجنسية (الموقع عليها حالياً نحو ٨٠ دولة) وعلى اتفاقية عام ١٩٦١بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. إلا أن العالم مازال مبتلياً بقضية انعدام الجنسية التي تؤثر سلباً على حياة الأفراد والمجتمعات في جميع أرجائه.

فأن تكون معدوم الجنسية يعني ألا تكون مواطناً في أي دولة بموجب قانونها المُفعل. ومن بين أشياء أخرى كثيرة، تكفل الجنسية للفرد حق التمتع بحماية الدولة. وهكذا، أن يصبح الشخص معدوم الجنسية يقتضي عادة حرمانه من معظم حقوقه الأساسية ومن امتلاكه وثائق تضمن له هذه الحقوق ومن عناصر أخرى كثيرة ضرورية لعيش حياة طبيعية. وانعدام الجنسية أيضاً سبب كاف لتهميش الفرد ومعاملته بعنصرية وللطخ جبين أطفالك والأجيال القادمة بوصمة عار.

وهذا لا يعني أن الأشخاص معدومي الجنسية لا يمتلكون روابط مع دولة بعينها. ولكن يمكن القول أنه إما لتصرفات الدولة أو لتقاعسها عن العمل أو بسبب الثغرات القائمة في القوانين والإجراءات أو ببساطة بسبب التقارب المؤسف للظروف، نجد أن مثل هؤلاء الأشخاص يقعون من قعر القفة. ولا يحدث ذلك مطلقاً جراء أي تقصير من ناحيتهم.

ولضمان تمتع جميع الأفراد بالجنسية، تشدد مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بقوة على ضرورة الانضمام لاتفاقية ١٩٦١ وتقدم مشورة تقنية بشأن كيفية تطبيق هذه الاتفاقيات وما يتصل بها من معايير حقوق الإنسان. ومع ذلك، فأينما وجدت العقبات نعمل للتأكد من منح الأشخاص معدومي الجنسية حق الإقامة القانونية المماثل لذلك الذي يتمتع به اللاجئون ويضمن لهم الحصول على الخدمات الأساسية. ولعل هذا أيضاً سبب التزام مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بتعزيز الانضمام لاتفاقية ١٩٥٤ التي تقنن آليات معاملة الأشخاص معدومي الجنسية.

فمنذ ٢٠١١، انضمت على نحو غير مسبوق ٣٣ دولة إلى اتفاقيتين بشأن انعدام الجنسية من بينهم ٢٢ دولة في ٤ قارات انضمت إلى كلتا الاتفاقيتين. ومؤخراً، تراجعت كل من المجر والمكسيك عن تحفظاتها تجاه اتفاقية ١٩٥٤، وانضمت كل من بيرو ومونتينيغرو وساحل العاج وليتوانيا لاتفاقية أو اتفاقيتين منهما، في حين سنت كل من جورجيا وغامبيا وكولومبيا التشريعات اللازمة التي تؤهلها للانضمام. وكان الهدف من حملة الاحتفال بالذكرى الستين لاتفاقية ١٩٥٤ دعم تحقيق مزيد من هذا الزخم.

خطوات إيجابية

على المعنيين اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي المواقف المحتملة للحرمان الجماعي من حق الجنسية ولضمان اتخاذ الدول خطوات جديدة فعّالة عقب انضمامها للاتفاقية لا تُسفر عن مشاكل انعدام الجنسية على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، يجب تعديل قوانين الجنسية والإجراءات الإدارية لتحظر ممارسات التمييز العنصري وتضمن إتباع إجراءات أمنية تحول دون ظهور حالات انعدام الجنسية ولاسيما بين الأطفال.ولتحقيق هذه الغاية، شددت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على تقديم النصيحة التقنية وتعزيز الإصلاحات القانونية في ٢٠١٢ و٢٠١٣ سعياً لمعالجة الثغرات القائمة في قوانين منح الجنسية والتشريعات المتصلة بها في ٥٦ دولة وخاصة من منظور المساواة الجندرية وحماية الأطفال. وما زال ثمة سبعة وعشرون دولة تمارس التمييز ضد المرأة بعدم السماح للأمهات بمنح جنسيتهن لأطفالهن أسوة بالآباء، إلا أن كينيا والسنغال وتونس تمكنت جميعها من تعديل تشريعات الجنسية لديها في السنوات الأخيرة لتضمن بذلك تحقيق المساواة الجندرية مما سيزيل العقبات أمام النساء المتعلقة بجنسيتهن.

فاتخاذ الإجراءات البسيطة، مثل: التسجيل المدني، مصحوباً بالتعديلات التشريعية آليات غير كافية لاكتساب الأشخاص معدومي الجنسية حق المواطنة. ففي حالة ملايين الأفراد حول العالم، الحصول على شهادات ميلاد، التي تعد أمراً اعتيادياً لدى كثير منا، حلم ومفتاح التمتع بمستقبل أفضل. ويتضح ذلك جلياً على وجه كل فرد فخور بحصوله على شهادة ميلاد في كل من تايلاند والفلبين أثناء تنفيذ إجراءات الاعتراف بحقوقهم مؤخراً.

فتسجيل المواليد خاصة لا يعالج المخاوف بشأن حقوق حماية الطفل وحسب، ولكنه يمتد لقضايا انعدام الجنسية وإعادة الإدماج أيضاً. وقد نفذ كل من جورجيا والاتحاد الروسي تعهدات بشأن احترام أنظمة التسجيل المدني والتوثيق وسيبقى تسجيل المواليد من أولويات مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.

ونظراً لعدم امتلاك الأشخاص معدومي الجنسية في معظم الأحيان وثائق شخصية مما يسقطهم من عمليات التعداد السكاني ويجعلهم غير مرئيين، صار تحديد مقدار حالات انعدام الجنسية عقبة جسيمة على طريق معالجة هذه القضية. ولكن، لا يجب أن نغفل التقدم المحرز بهذا الصدد عندما نرى دولاً تشرع في أبحاث ودراسات مسحية وتقدم تقارير بشأن قضية انعدام الجنسية على أراضيها. ولعل الفلبين من الدول التي تتصدر المشهد بهذا الشأن، في حين وضعت عدد من الدول، مثل: جورجيا ومولدوفا والمملكة المتحدة، إجراءات تحديد انعدام الجنسية لتحسين آليات التعرف على الأشخاص معدومي الجنسية وتقديم الحماية لهم. وطالما دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لوضع إجراءات تحديد انعدام الجنسية بسيطة ولكن فعّالة وقدمت الإرشاد التقني بهذا الصدد في ٣٩ دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأوروغواي وكوستاريكا وبنما.

عائلة بورمية تسجل طفلها للحصول على شهادة ميلاد تايلندية في عيادة ماي تاو في مدينة ماي سوت في تايلندا

تقليل حالات انعدام الجنسية

أحرزت كثير من الدول، مثل: ساحل العاج، وجمهورية قيرغيزستان وتركمانستان وسريلانكا وبنغلاديش والاتحاد الروسي تقدماً ملحوظاً في حل مشاكل انعدام الجنسية طويلة الأجل من خلال منح الجنسية للأشخاص معدومي الجنسية. وقد ازداد عدد الدول المدركة للخسائر المترتبة على مشاكل انعدام الجنسية فيما يخص قضايا حقوق الإنسان وتباطؤ النمو والتنمية والتنوع الاجتماعي التي تؤدي في حالات استثنائية إلى نشوب النزاع في أراضي البلاد. وهكذا، تبنت عدد من الدول مبادرة لتعديل قوانين منح الجنسية لديها وسياساتها المتبعة في ذلك خلال العقد الأخير. فعلى سبيل المثال، اعترفت بنغلاديش بحق المواطنة لكثير ممن كانوا سابقاً معدومي الجنسية، بينما تتخذ ساحل العاج خطوات مهمة على طريق حل أوضاع انعدام الجنسية المُطوَّلة عندها وتسعى لمنع نشوء أجيال جديدة من الأشخاص معدومي الجنسية.

ومن الأمور المحفزة أن نلاحظ الاهتمام الكبير بين المنظمات غير الحكومية لحشد الجهود للقضاء على قضية انعدام الجنسية. وفي ظل مثل هذا الاهتمام المجتمعي المدني الناشئ والمتزايد، تلتزم مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بدعم حركة المجتمع المدني على صعيد عالمي التي تركز على ضمان قدر أكبر من الخطوات الفعالة للتصدي لقضية انعدام الجنسية. وسعياً لتحقيق هذا الغرض، ستستمر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في تسهيل إجراءات التراجع السنوي لحالات انعدام الجنسية التي تجمع مشاركين ينتمون لما لا يقل عن ٢٥ منظمة غير حكومية لتعزيز التنسيق بين منظمات المجتمع المدني سعياً لتقوية شبكة شركاء المجتمع المدني المعنيين بقضية انعدام الجنسية وتوسيع هذه الشبكة.

وفي السنوات الأخيرة، زادت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على نحو ملحوظ من أنشطتها لمكافحة قضية انعدام الجنسية مدعومة بالمبادرات القانونية، مثل: وضع مبادئ توجيهية تحدد الإطار المناسب لمنح الجنسية للأطفال[1] ودليلاً بشأن حماية الأشخاص معدومي الجنسية. وتهتم المفوضية أيضاً بوضع برامج العون القانوني لمساعدة الأشخاص معدومي الجنسية ليتمتعوا بالحقوق المدنية وليمتلكوا وثائق هوية من خلال توفير الخدمات وبذل جهود الدعم للأشخاص معدومي الجنسية سعياً منها لتغيير القوانين والسياسات المتبعة في ٢٥ دولة.

وعلى الصعيد العالمي، تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين جنباً إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على القضايا المتعلقة بتسجيل المواليد في الوقت الذي تسعى فيه لتعزيز آليات التنسيق بين فرق دول الأمم المتحدة المعنيين بقضايا انعدام الجنسية، ويمكن لمس أمثلة جيدة لمثل هذا التعاون في الإجراءات المشتركة المتخذة لحل قضية انعدام الجنسية المُطوَّلة في قيرغيزستان والمشورة التقنية المقدمة للجمعية التأسيسية في نيبال.

وما زلنا نشهد تطوراً ملموساً في محاولات التصدي لقضية انعدام الجنسية من خلال بحث الدول عن أساليب جديدة ومبتكرة للاشتراك في هذه المحاولات التي تظهر في جهود الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لمناصرة حقوق الإنسان في جميع المحافل ودعم الدول الأخرى لتقليل حالات انعدام الجنسية لديها والتي تظهر أيضاً في تقديم المجر للمشورة التقنية لمجموعة من الدول بهذا الصدد. إلا أن الحقائق تشير إلى وجود ما لا يقل عن ٢٠ حالة تشتمل كل منها على ما لا يقل عن ٢٥٠٠٠ شخص يعانون من انعدام الجنسية لأكثر من قرن.

وقد شنت هذا العام مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين حملة تشتمل على مجموعة من الحوارات مع مجموعات من الأشخاص معدومي الجنسية ونشر شهاداتهم ونشر مجموعة من الممارسات الجيدة وأعمال المنتدى العالمي الأول المعني بقضية انعدام الجنسية والاجتماعات الحكومية الدولية الوطنية والإقليمية. وتهدف الحملة للتصدي خلال العشر سنوات القادمة لظاهرة انعدام الجنسية التي تستمر في إفراز أشخاص غير مرئيين قانونياً ومعرضين لممارسات التمييز العنصري والاستغلال والتحرش وعدد من تحديات الحماية الأخرى.

فولكر تورك *turk@unhcr.org* **مدير مكتب الحماية الدولية في المقر الرئيسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في جنيف.**
www.unhcr.org

١. المبادئ التوجيهية بشأن انعدام الجنسية رقم 4: ضمان حق كل طفل في اكتساب الجنسية في المواد من 1-4 التي تنص عليها اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. www.refworld.org/docid/50d460c72.html
(Guidelines on Statelessness No. 4: Ensuring Every Child's Right to Acquire a Nationality through Articles 1-4 of the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness)

توجه نحو الغاء التمييز القائم على الجندر في قوانين الجنسية

زهرة البرازي ولورا فان فاس

يمثل التمييز القائم على الجندر عنصراً لا يستهان فيه في توليد وتأبيد حالة انعدام الجنسية، ولا تزال هناك حاجة ملحة لمعالجة هذا النوع من التمييز ضمن قوانين الجنسية.

تُعطل قوانين الجنسية التمييزية حياة الناس بعدة طرق. فالنساء يختارون عدم إنجاب الأطفال خوفاً من المشاكل التي سيواجهها هؤلاء الأطفال. في حين أنَّ الشباب الأكفياء غير قادرين على العثور على زوجة خوفاً من تبعات انعدام الجنسية على أسرهم، ليس أقلها انتقال انعدام الجنسية إلى أطفالهم. وكذلك الأزواج الذين جمعتهم المحبة يخضعون إلى ضغوط تدفعهم للطلاق أملاً في أن يفتح هذا لهم باباً للحصول على الجنسية، ومستقبلاً أكثر أماناً لأطفالهم. وأطفال معدومي الجنسية لا يستطيعون إكمال تعليمهم، أو الحصول على الرعاية الصحية، أو العثور على وظيفة لائقة عندما يكبرون، ولا يستطيعون الحصول على ميراثهم من الممتلكات، أو السفر أو التصويت في الانتخابات. ولا تتعدى هذه الآثار في كونها آثاراً غير مقصودة لقوانين الجنسية التي تسمح للرجال، دون النساء، منح جنسيتهم لأطفالهم. وحقيقة الأمر غير ذلك تماماً: فمنذ القدم كان القصد من الأنظمة، التي بموجبها تكون جنسية الأب حاسمة بالنسبة لأبنائه، تحقيق الوحدة والاستقرار للأسر. ومع ذلك، ففي الواقع، يكون الأثر أكثر قسوةً[1] عندما يكون الطفل غير قادر على الحصول على جنسية أمه بسبب القوانين التمييزية. وتحديداً، قد يُترك الطفل دون جنسية إذا كان الأب عديم الجنسية أو غير معروف أو مُتوفى أو غير قادر أو راغب في منح جنسيته لأبنائه.

ولا يحتاج الأمر سوى تشريع يُقر بإمكانية انتقال تلك الجنسية، سواءً جنسية الأب أم الأم، إلى الطفل. ويكون ذلك بإضافة بسيطة ولكنها فعالة تشمل كلمتين، هما- "أو الأم"- وهنا تكمن واحدة من قصص نجاح مكافحة انعدام الجنسية. ويزداد الوعي بأهمية قواعد الجنسية المحايدة لكلا الجنسين، ومن خلال ذلك تتوافر جهود التعبئة لهذه القضية. وتتزايد الضغوط الآن على تلك الدول التي لا تزال تطبق التشريعات التمييزية.

وهناك العديد من الدول التي يعيش فيها عدد كبير من السكان عديمي الجنسية، لا تزال تطبق القوانين التمييزية. فمثلاً، في الكويت وسوريا وماليزيا يرث الأطفال لآباء عديمي الجنسية حالة انعدام الجنسية تلك والمشاكل المتعلقة بها، حتى لو كانت أمهاتهم يتمتعن بالجنسية؛ أما إذا كان والد الطفل يتمتع بالجنسية فسوف يكون بمنأى عن هذه المشكلات حتى لو كانت أمه معدومة الجنسية. وهناك ٢٧ بلداً يصعُب أو يستحيل فيها على الطفل أنْ يكتسب جنسية الأم[2]. ولو أنهم ولدوا وعاشوا في تلك البلد على الدوام، فهم عرضة لخطر الترحيل، ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات التي تمولها الحكومة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، ويُمتنع عليهم حق امتلاك العقارات أو ممارسة بعض المهن. وقد يؤدي

بيهاريس بعد تأكيد جنسيته الآن في بنغلاديش وقد أصبح لديه الأمل في أن يعيش حياة عادية بعد سنوات من الإقصاء.

استثنائهم من الحصول على جنسية الأم أيضاً إلى معاناتهم من مشاكل نفسية كبيرة تتعلق بتشكيل هويتهم وانتمائهم.

وتلقى اليوم فكرة أنَّ الرجال والنساء متساوون أمام القانون القبول عموماً في جميع أنحاء العالم- حتى أنها محمية بموجب دساتير العديد من الدول. ولكن هذا ليس سوى تطور حديث نسبياً، ولا يزال هناك عمل ينبغي الاضطلاع به لضمان أن يُترجم مبدأ المساواة بين الجنسين على مستوى القوانين والممارسات والسياسات التي لا تميز بين رعايا الدولة على أساس الجندر. وقبل إقرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، كانت العشرات من الدول لا تراعي التكافؤ في حقوق الجنسية بين النساء والرجال. فالمرأة التي تحمل جنسية هولندا أو باكستان أو تايلاند أو ساحل العاج لم يحق لها منح تلك الجنسية إلى أطفالها على قدم المساواة مع الرجال وذلك حتى الأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٨ على التوالي.

منذ ذلك الحين، سقطت قوانين الجنسية القائمة على التحيز إلى جنس معين في جميع أنحاء العالم تباعاً كأحجار الدومينو، فظهرت موجات من الإصلاح في أكثر من عشرين بلد منذ عام ٢٠٠٠. وكانت السنغال من أواخر الدول التي حذت حذو تلك الدول بتعديل قانون الجنسية في يونيو/حزيران ٢٠١٣. وهناك عدد من الدول الأخرى تناقش بالفعل تغيير قوانينها.

النقاط العالقة

يبدو أنَّ القضية في دول أخرى لا تحظى بذلك القدر من الاهتمام. فرغم الأمثلة على الإصلاح في جميع أنحاء العالم، لم يُلغَ التمييز القائم على الجندر تماماً في قوانين الجنسية لديها. والإجابة على السؤال "لمَ لا؟" يختلف حتماً من دولة إلى أخرى، ولكن يبدو أنَّ هناك بعض العوامل المشتركة التي تعترض طريق التغيير. وتتمثل إحدى الحُجج التي تقدمها الدول مراراً وتكراراً في سعيها لتسويغ الإبقاء على القوانين التمييزية فيها أنَّ السماح للنساء لمنح جنسيتها لأبنائها مخالف لمنع تلك الدولة مواطنيها من إزدواجية الجنسية: وحقيقةً، يستطيع الأطفال في بعض الحالات الحصول على جنسيتين عند الولادة. ومع ذلك، فالحال نفسه يمكن أن ينطبق على الرجل المواطن عندما يتزوج بامرأة أجنبية. والعديد من الدول تستخدم وسائل أخرى لضمان أنَّ الأطفال يحتفظون في نهاية المطاف بجنسية واحدة فقط.

الطريق إلى الإصلاح في مصر

أوردت مصر قديماً في قانونها لمنح الجنسية أن يكون ذلك فقط من الأب إلى أولاده. وتمثل تسويغ الحكومة لهذا التمييز في منع "اكتساب الطفل لجنسيتين حيث يكون أبواه يحملان جنسيتين مختلفتين، وهذا الأمر سيؤدي إلى الإضرار بمستقبله [و] أنَّ اكتساب الطفل لجنسية أبيه هو الإجراء الأمثل للطفل[٣]". وجاء التغيير في عام ٢٠٠٤، عندما أدرجت مصر تعديلاً بإضافة عبارة "أو والدة" في البند الذي يُنظم عملية اكتساب الجنسية عن طريق النسب[٤]. وكان هذا تتويجاً لحملة المناصرة الناجحة التي قادها المجتمع المدني.

وفي عام ١٩٩٨، تشكل ائتلاف وطني عملت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة من خلاله على تجميع "تقرير الظل" للمجتمع المدني وتقديمه للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة حول التقدم الذي تحرزه الحكومة بما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب تلك الاتفاقية؛ وقد أرست عملية إجراء البحوث المشتركة وجهود المناصرة العاملة تحت مظلة هذا التحالف الأسس لمزيد من التعاون في هذه القضية[٥]. وبحلول عام ٢٠٠٢، شرعت العديد من منظمات حقوق المرأة بحملة "يسقط قانون الجنسية" داعين مجموعة من منظمات حقوق الإنسان، لا سيما الجهات الفاعلة في مجال حقوق الطفل، لدعم القضية. وأقامت هذه المجموعات الاحتجاجات العامة واستخدمت وسائل الإعلام لتسليط الضوء على قضيتهم. وتزعمت مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي، وهي منظمة مقرها لبنان، حملات حقوق المرأة بما يخص هذه القضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونشرت تقريراً وثقت من خلاله بعضاً من مشاكل حقوق الإنسان التي نجمت عن قوانين الجنسية التمييزية في مصر. وأثارت هذه الأدلة الحملة، في حين واصلت المنظمات في الوقت نفسه القول بأن القانون غير دستوري، لأنه بموجب الدستور المصري الرجال والنساء متساوون.

وبعد انقضاء عام على تنظيم الحملة، أكدت الحكومة أنها ستدرس هذه القضية، وأعلنت في وقت لاحق رغم أنَّ الحكومة ستتوقف مؤقتاً عن منح الجنسية للأطفال المولودين لأمهات مصريات، إلا أنَّ الحكومة ستمنحهم حقوقا مماثلة لتلك التي يتمتع بها المواطنون. إلا انَّ منظمات حقوق المرأة لم تكن راضية عن هذا الإجراء غير المكتمل، واستمرت بالضغط على الحكومة. وبعد فترة وجيزة، أقرت الحكومة بالحاجة إلى الإصلاح. وفي عام ٢٠٠٤ عُدِّل القانون بأثر رجعي، ويحق بموجبه لأي طفل وُلد لأم مصرية، قبل أو بعد تاريخ سريان التعديل، الحصول على الجنسية المصرية.

وتتمثل إحدى الطرق في تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق الإصلاح القانوني في فهم العملية التي بموجبها تحقق ذلك الإصلاح في مكان آخر. ولغايات مواجهة مقاومة الدول للتغيير، يبدو أنَّ هناك حاجة إلى إيجاد جهود ضغط موحدة، كما الحال بالنسبة لمصر (انظر الصندوق النصي). ومع ذلك، لم تتبلور جهود مبادرات المناصرة في بعض الدول بالقدر نفسه. وقد يعود السبب في ذلك إلى انعدام الوعي لدى أوساط المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجمهور بأنَّ القوانين التمييزية الخاصة بالجنسية قد تجعل الأطفال عديمي الجنسية وغير قادرين على ممارسة العديد من الحقوق الأساسية. وتمثل هذه الفجوة المعرفية تحدياً، وتحول دون المشاركة الإيجابية للجمهور في بعض الدول المستمرة في التمييز- على وجه الخصوص، عندما يعزف الخطاب السياسي على نغمة المخاوف الأمنية أو العوامل الديموغرافية.

ورغم اهتمام المجتمع المدني وجهود التعبئة، لا يشمل هذا الاهتمام دائماً الجهود الرامية إلى إشراك عديمي الجنسية أنفسهم في مثل هذه الجهود، وتركهم يعانون من مرارة شعور أنهم محرومون. ومثال على هكذا حالة، عندما يركز المجتمع المدني على هذا الموضوع حصراً على أنه لا يتعدى أن يكون من قضايا حقوق المرأة، في حين أنَّ النساء اللواتي يعنيهنَّ الأمر يشعرون في الغالب بالقلق إزاء حياة أطفالهم، ذكوراً وإناثاً على حدٍّ سواء. وقد تعود الأسباب المؤدية إلى عدم مشاركة السكان المتضررين من خوفهم من أن تتعرف عليهم السلطات المسؤولة التي قد تمارس ضدهم بعض أنواع المضايقات الرسمية.

وفي الوقت الذي تبرز فيه أهمية تحديد العقبات والإقرار بها كعائق لإلغاء قوانين الجنسية القائمة على التمييز على أساس الجندر، لا يمكن إنكار تنامي الزخم الداعي إلى القضاء على التمييز القائم على الجندر في حق منح جنسية الأم إلى طفلها. وهناك بالفعل عدد من الدول التي تعهدت بإصلاح قوانينها أو تناقش حالياً آليات الإصلاح. ومن المرجح أن يتناقص عدد الدول التي لا تزال تطبق القوانين الإشكالية إلى أقل من عشرين دولة في المستقبل المنظور. ومن المتوقع أن يرسل هذا الأمر بحد ذاته رسالة قوية إلى تلك الحكومات التي لم تلتزم بإحداث التغيير.

وفي الوقت نفسه، تتوسع عملية إشراك المجتمع المدني جغرافياً وتتنامى على نحو متزايد ومعقد. وتُغذي جهود الضغط الوطنية والإقليمية حملة مناصرة عالمية ناشئة لإنهاء جميع أشكال التمييز في قوانين الجنسية. وتتضافر قوى المنظمات المعنية بدعم حقوق المرأة ومحاربة التمييز وطرح قضية انعدام الجنسية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في رفع مستوى الوعي بأثر قوانين الجنسية القائمة على التمييز بين الجنسين، والدفع بإلغائها عالمياً[1]. وأصبحت الآن أصوات النساء وأسرهن المتأثرين بهذه القوانين مسموعة في جميع أنحاء العالم. ويجري العمل على استخلاص الدروس المستفادة من النجاحات التي تحققت حتى الآن، كما أنَّ جدول أعمال التغيير قد أصبح واضحاً.

زهراء البرازي *Z.Albarazi@uvt.nl* باحثة في برنامج انعدام الجنسية ولورا فان فاس *Laura.vanWaas@uvt.nl* باحث أول ومديرة برنامج انعدام الجنسية، كلية الحقوق، جامعة تيلبورغ.
www.tilburguniversity.edu/about/schools/law

١. انظر، مثلاً المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، "الحوار الإقليمي بشأن المساواة بين الجنسين والجنسية وانعدام الجنسية: نظرة عامة والنتائج الرئيسية (2012) www.refworld.org/docid/4f267ec72.html (بالإنجليزية فقط)؛
(A Regional Dialogue on Gender Equality, Nationality and Statelessness: Overview and Key Findings)
وحملة "المساواة الآن" (2013)، حملة للقضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية والمواطنة. اللجنة النسائية للاجئين وجامعة تيلبورغ (2013) وطن أمي، بلدي. التمييز بين الجنسين وانعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
www.unhcr.org/refworld/docid/4f267ec72.html (باللغة الإنجليزية فقط).
(Equality Now: Campaign to End Gender Discrimination in Nationality and Citizenship Laws) باللغة العربية:
www.equalitynow.org/sites/default/files/NationalityReport_AR.pdf
جامعة تيلبورغ (2013): وطننا الأم. بلدنا. التمييز القائم على الجندر وانعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باللغة الإنجليزية فقط)
www.unhcr.org/refworld/docid/4f267ec72.html
(Our Motherland, Our Country. Gender Discrimination and Statelessness in the Middle East and North Africa)

٢. جزر البهاما، والبحرين، وبربادوس، وبروناي ودار السلام، وبوروندي، وإيران، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، ومدغشقر، وماليزيا، وموريتانيا، ونيبال، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسيراليون، والصومال، والسودان، وسورينام، وسوازيلاند وسوريا وتوغو والإمارات العربية المتحدة. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2014) ملحوظة خلفية بشأن المساواة بين الجنسين، وقوانين الجنسية وقوانين انعدام الجنسية www.refworld.org/docid/532075964.html
(Background Note on Gender Equality, Nationality Laws and Statelessness)

٣. شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة
www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations.htm

٤. المادة 1، الفقرة 3أ

٥. ماكاي. ك. (2012) استكشاف أثر حملة إصلاح قانون الجنسية لعام 2004 بشأن المساواة بين الجنسين في مصر
(Exploring the Impact of the 2004 Nationality Law Reform Campaign on Gender Equality in Egypt)
https://dar.aucegypt.edu/bitstream/handle/10526/3087/C.MacKay%20Thesis%20Final%20Draft.pdf?sequence=3

٦. تعمل اللجنة النسائية للاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وحركة المساواة الآن، ومؤسسة الحقوق المتساوية وبرنامج انعدام الجنسية في جامعة تيلبورغ معاً لوضع الأسس لحملة عالمية للقضاء على التمييز القائم على الجندر في قانون الجنسية. وستطلق الحملة في منتصف عام 2014.

نزع الجنسية القضائي للدومينيكيين المنحدرين من أصل هاييتي

ليليانا غامبوا وجوليا هارينغتون ريدي

إذا ما طُبق أحد القرارات التي صدرت مؤخراً عن المحكمة الدستورية في الجمهورية الدومينيكية على النحو الذي صيغ عليه، فسيكابد آلاف الدومينيكيين مشاكل انعدام الجنسية وستُبعث رسالة إلى الدول الأخرى مفادها أن عمليات إزالة الجنسية الجماعية التعسفية مقبولة طالما أنها أجريت بأمر قضائي.

صار التمتع بالجنسية والحقوق المترتبة عليها في الجمهورية الدومينيكية أمراً مستحيل المنال عند المنحدرين من أصل هاييتي الذين يتراوح تعدادهم بين ٢٥٠٠٠٠ و٥٠٠٠٠٠ شخص من بين كل عشرة ملايين نسمة تقريباً.[1] وقد عكست التغيرات الأخيرة التي طرأت على دستور الجمهورية الدومينيكية وما تبعها من تفسيرات خاطئة من قبل المحكمة الدستورية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ التهديد الذي يواجه المنحدرين من أصل هاييتي والتي تنتزع منهم جنسيتهم كلية مثلما جاء في القانون الدولي بالرغم من كونهم مواطنين بموجب دستور البلاد نفسه.

ولعل من الأسباب الرئيسية وراء تهميش الدومينيكيين المنحدرين من أصل هاييتي عزوف الدولة من قديم الأزل عن الاعتراف بجنسيتهم الدومينيكية. فمنذ ١٩٢٩ وحتى يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، منح الدستور الدومينيكي الجنسية الدومينيكية لجميع الأطفال الذين ولدوا على الأراضي الوطنية واستثنى منهم أبناء الدبلوماسيين و"العابرين أراضي البلاد" في وقت ولادة الطفل. وقد أصرت الجمهورية الدومينيكية لسنوات على أن الأطفال المنحدرين من أصل هاييتي المولودين في الجمهورية الدومينيكية لا يحق لهم التمتع بحقوق الجنسية الدومينيكية لأن أباءهم كانوا مجرد عابرين للبلاد في وقت ولادتهم حتى إن كانت عائلاتهم قابعة في البلاد لأجيال عديدة.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، كانت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أول محكمة دولية تصل بما لا يدع مجالاً للشك أن الحظر على أساس التمييز العنصري يمتد إلى قضايا الجنسية. ففي حكم تاريخي في قضية بين ين وبوسيكو ضد الجمهورية الدومينيكية، حكمت المحكمة بأن التطبيق العنصري الذي تجريه الجمهورية الدومينيكية لدستورها وقوانين المواطنة وتسجيل المواليد واللوائح الخاصة بذلك لديها تتسبب في انعدام جنسية الأطفال المنحدرين من أصل هاييتي وتمنعهم من التمتع بالمساواة في حق الحماية أمام القانون. فقد أقرت المحكمة بما يلي" "بالرغم من أن تقرير من هم مواطني دولة ما مازال ضمن نطاق سياسة هذه الدولة، يجب تحديد السلطة التقديرية للدول بحقوق الإنسان الدولية القائمة لحماية الأفراد ضد الإجراءات التعسفية التي تتخذها الدول. فليس للدول ممارسة سلطتها التقديرية بصورة مطلقة في منح الجنسية نظراً لالتزاماتها بضمان المساواة في الحماية أمام القانون وللحول دون حدوث مشاكل انعدام الجنسية وتجنبها وتقليلها".[2]

ومع ذلك، فبوصفه قرار ملزم قانوني، كان لحكم المحكمة أثر معاكس للهدف المقصود منه على الصعيد الوطني. فحتى قبل قضية ين وبوسيكو، سنت الحكومة في ٢٠٠٤ قانوناً للهجرة توسع في تعريف "العابرين لأراضي البلاد" ليضم "غير المواطنين" جميعهم وهي فئة واسعة تشتمل على أي فرد قادر على إثبات إقامته الشرعية في البلاد. ومن هذا المنطلق، يتغير معنى منح الجنسية الوارد في الدستور دون تغيير أسلوب صياغته. وبعد قضية ين وبوسيكو، سار تطبيق هذا القانون بخطى حثيثة. وعلى الرغم من وجود نية لتطبيق ذلك مستقبلياً، بدأت هيئة التسجيل المدني الدومينيكية في تفعيله بأثر رجعي لسحب الجنسية من الدومينيكيين المنحدرين من أصل هاييتي الذين قد اعترفت السلطات مسبقاً بصحة جنسيتهم.

ففي ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، صدقت الجمهورية الدومينيكية على دستور معدل على نحو كبير لا يمنح الجنسية إلا لأطفال "المواطنين" المولودين على الأرض الدومينيكية. وهكذا، لا يتمتع من ولدوا في الجمهورية الدومينيكية عقب يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ ولا يملكون وثائق ثبوتية لجنسية أبائهم الدومينيكية أو لإقامتهم الشرعية في البلاد بحق الحصول على

الجنسية الدومينيكية وذلك لأن أباءهم في أعين السلطات غير مواطنين بصرف النظر عن المدة التي قضوها أو قضتها عائلاتهم على أراضي البلاد الدومينيكية والتي قد تمتد إلى أجيال عديدة.

ولعل من الأمور المزعجة أيضاً أن الوثائق الثبوتية الحكومية للإقامة الشرعية المحدد الرئيسي للحقوق التي يجب أن يتمتع بها الفرد وليست الأحداث الواقعية. وقد تجد أن لآباء فرد ما أو لأجداده جميع حقوق المواطنة التي نص عليها الدستور الدومينيكي ولكنهم في الوقت عينه لا يمتلكون ما يثبت ذلك جراء الإخفاقات البيروقراطية أو اللوجستية للدولة أو جراء ممارسات التمييز العنصري المتبعة بها. وبهذا، يُعلي الدستور الجديد من قيمة الممارسات التاريخية للدولة، حتى إن كانت خاطئة أو ناقصة في وقت تنفيذها، لتصبح العوامل المحددة لحقوق الأفراد حالياً في البلاد.

وعقب رفض هيئة التسجيل المدني منح الدومينيكيين المنحدرين من أصل هاييتي وثائق الهوية، مثل: بطاقات الهوية الوطنية وشهادات الميلاد دون امتلاكهم اعترافاً رسمياً أو أوراقاً ثبوتية تدل على جنسيتهم، عانى كثيرون من تدهور أوضاعهم المعيشية. فبالنظر إلى سمة المواطنة على أنها "المدخل للحياة"، لم يعد حق الحصول على الجنسية على المحك وحسب بل امتد ذلك أيضاً ليشمل التمتع بحقوق الشخصية الاعتبارية والمساواة أمام القانون والحياة الأسرية والتعليم والمشاركة السياسية وحرية التنقل. فبدون الحصول على جنسيتهم قانونياً، ستستمر نظرة الحكومة للدومنيكيين المنحدرين من أصل هاييتي على أنهم دائماً سكان غير شرعيين على أراضي بلادهم.

التطورات الأخيرة

جاءت الصفعة الأخيرة على يد حكم المحكمة الدستورية الصادر في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ التي قضت بأن جوليانا ديجاس بيير، التي ولدت في الجمهورية الدومينيكية عام ١٩٨٤، قد سجلت خطأً بوصفها من أصل دومينيكي عند مولدها. فقد قررت المحكمة الدستورية أن والديها، الذين لم يتمكنا من إثبات أن هجرتهم إلى الجمهورية الدومينيكية كانت "نظامية"، "أجانب عابرين لأراضي البلاد" بموجب التشريعات المحلية الدومينيكية. وبهذا، لم يكن لجوليانا حق المواطنة الذي قد مُنحته عند ولادتها وأقرت المحكمة ضرورة سلبها هذا الحق. وقد أمرت المحكمة الدستورية أيضاً هيئة التسجيل المدني بفحص جميع شهادات الميلاد جميعها الصادرة منذ عام ١٩٢٩ وحذف جميع الأشخاص المسجلين خطأً والمعترف بهم بوصفهم مواطنين دومينيكيين.

وكان قراراً غير مسبوقاً من قبل المحكمة الدستورية. فبادئ ذي بدء، من حيث أعداد المتضررين، زعم بعضهم أن هذا القرار سيتمخض عن فقدان ما يناهز 200,000 شخص لجنسيته. فالاعتراف المسبق بهم بوصفهم دومينيكيين جردهم من أحقيتهم في الجنسية الهايتية إلا إذا ما تمكنوا من اكتساب الجنسية الهايتية التي لن تتأتى لهم إلا بالإقامة مجدداً في هاييتي.

ثانياً، يتجاهل قرار المحكمة الدستورية على نحو صارخ حكم قضية يين وبوسيكو الملزم قانونياً وينتهك الدستور الدومينيكي الذي ينص على ضرورة عدم تطبيق أحكامه بأثر رجعي ويؤكد على أنه عند تعارض سلطتين قانونيتين يجب أن يسود المبدأ الذي يكفل الحقوق الفردية أكثر من غيره. وبعيداً عن محكمة البلدان الأمريكية والدستور الدومينيكي، ثمة ثلاث مبادئ حقوق إنسان تؤطر تشريع المواطنة، هي: حظر ممارسات التمييز العنصري، وحظر أسباب انعدام الجنسية، وحظر الحرمان التعسفي للتمتع بحق المواطنة. إلا أن قرار المحكمة ينتهك هذه المبادئ الثلاثة.

ردود الفعل تجاه هذا القرار

كان للقرار أثر صادم في جميع أرجاء البلاد والمنطقة ومجتمع حقوق الإنسان الأوسع. فما معنى أن تتخذ الهيئة المعنية بتفسير الدستور قراراً متنافياً مع معنى النص الدستوري نفسه؟ وما هو دور القانون في هذه الحالة؟

ويمكن الزعم أنه يحق للسلطة التنفيذية الدومينيكية عدم تنفيذ هذا القرار انطلاقا من احترام الدستور نفسه، ولكننا نجد في الوقت نفسه اقتناع كثير من الدومينيكيين بأهمية احترام هذا القرار لأنه صدر

عن أعلى محكمة في الدولة حتى إن كانوا يشعرون في قراره أنفسهم بأخطاء هذا القرار.

وقد أعرب كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين واليونيسيف والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن اهتمامهم بهذه القضية. وقد شجبت الجماعة الكاريبية بصراحة هذا القرار بأن علقت النظر في طلب الجمهورية الدومينيكية الانضمام للجماعة الكاريبية وطالبت بضرورة مناقشة الوضع مرتين في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية. وقد انتقد الشتات الدومينيكي في الولايات المتحدة عموماً القرار وقد يعود ذلك لتخيلهم ما قد تؤول إليه حياتهم إذا ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية إتباع المبدأ نفسه.

وها هي الأعين تتحول جميعها إلى مدينا، رئيس حكومة الجمهورية الدومينيكية، المعني بتنفيذ قرار المحكمة الدستورية. فقد سارع بتقديم اعتذار لجميع المتضررين من هذا القرار فور صدوره مؤكداً أنه لن يُسلب أي شخص جنسيته ثم ما لبث أن تراجع عن اعتذاره وبرر ذلك بضرورة احترام قرار القانون على الرغم من قلقه إزاء الآثار الإنسانية التي قد تترتب على مثل هذا القرار، وسرعان ما طالب بتحليل أوضاع المتأثرين بهذا القرار وتقييمها قبل أن يعلن نهائياً بأن الحكومة سائرة قدماً على طريق تنفيذ هذا القرار.

وعقب ثلاثة أشهر من إصدار قرار المحكمة الدستورية، أجرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان زيارة للجمهورية الدومينيكية. وأثناء مهمتها، أعلن الرئيس مدينا طرح مشروع قانون للتجنيس إلى مجلس النواب لإرجاع الجنسية للمتضررين من هذا القرار الذين سبق أن اعترفت هيئة التسجيل المدني فعلياً بحقوق مواطنتهم. إلا أن "مشروع قانون اكتساب الجنسية الخاص" هذا تعطل كثيراً.

وبعد انتهاء مهمتها، قررت اللجنة ضرورة أن تشتمل إجراءات تنفيذ قرار المحكمة الدستورية على:

- ضمان حق التمتع بالجنسية لدى الأفراد الذين يحظون فعلياً بهذا الحق بموجب النظام القانوني المحلي المفعل منذ ١٩٢٩ إلى ٢٠١٠.
- عدم الاشتراط على الأشخاص الذين انتُزِعَت جنسيتهم فنياً، بموجب القرار للتسجيل بوصفهم أجانب وجعله شرطاً أساسياً للاعتراف بحقوقهم.
- التأكد من أن ضمانات تمتع المتضررين من قرار المحكمة الدستورية بحق الجنسية عامة وتلقائية وألا تكون تقديرية أو تنفذ بطريقة تمييزية.
- ضمان أن آليات استعادة حق المواطنة أو ضمان التمتع بهذا الحق ميسرة مالياً.
- إشراك المجتمع المدني وممثلي المتضررين في قرار المحكمة.[٣]

فإذا ما تجلت هذه المبادئ في "خطة تقنين أوضاع الأجانب غير النظاميين في الجمهورية الدومينيكية"، فقد نتمكن من تفادي جزء من عدم الإنصاف المتأصل في قرار المحكمة الدستورية.

وقد حان الوقت لأن يجد المجتمع الدولي طريقة للتعبير عن أن "سيادة القانون" لا تشير إلى أي شيء أو إلى كل شيء تقره المحكمة ولكن لهذه السيادة مضموناً مستقلاً وإجرائياً وعلى المجتمع الدولي أن يرفع التكلفة السياسية التي ستتكبدها الجمهورية الدومينيكية إذا ما شرعت في تنفيذ قرار المحكمة الدستورية على هذا النحو.

ليليانا غامبوا
مسؤولة *liliana.gamboa@opensocietyfoundations.org* البرامج في مشروع المساواة والمواطنة وجوليا هارينغتون ريدي
مسؤولة قانونية رئيسية في مشروع المساواة والمواطنة في مبادرة العدالة في المجتمع المنفتح. *julia.harringtonreddy@opensocietyfoundations.org* *www.justiceinitiative.org*

١. انظر ودينغ ب. "تفنيد ممارسات التمييز العنصري وانعدام الجنسية في الجمهورية الدومينيكية"، مجلة الهجرة القسرية، العدد 32 "انعدام الجنسية".
www.fmreview.org/ar/pdf/NHQ32/23-25.pdf
(Contesting discrimination and statelessness in the Dominican Republic)

٢. ديلسيا ين وفيوليتا بوسيكو ضد الجمهورية الدومينيكية، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية رقم 12,189 (سبتمبر/أيلول 8، 2005).

٣. "الملاحظات الأولية لزيارة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى الجمهورية الدومينيكية"،لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، سانتو دومينجو، 6 ديسمبر/كانون الأول 2013. www.oas.org/en/iachr/media_center/PReleases/2013/097A.asp
(Preliminary Observations from the IACHR's Visit to the Dominican Republic)

لمحات عن فاقدي الجنسية في أوروبا

القصص التالية[1] ترويها الشبكة الأوروبية لفاقدي الجنسية وهي تحالف بين منظمات المجتمع المدني تضم حالياً ٣٥ عضواً في ٣٣ بلداً. وتعمل الشبكة على جمع دراسات الحالة من أجل حملة تسعى إلى إضفاء الطابع الإنساني على فقدان الجنسية وإظهار الأسباب الداعية لتحسين حماية فاقدي الجنسية. وتنظم الحملة عريضة (متاحة على الإنترنت بدءاً بتاريخ ٢٨ مايو/أيار ٢٠١٤) تدعو القادة الأوروبيين إلى الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص فاقدي الجنسية (في البلدان التي لم تنضم بعد) والالتزام بتأسيس إجراء لتحديد صفة انعدام الجنسية. www.statelessness.eu

هناك كثير من الأشخاص فاقدي الجنسية في أوروبا ممن يواجهون انتهاكات في حقوقهم الإنسانية كل يوم بدءاً بالفقر والعوز في الشارع إلى إطالة مدد الاحتجاز في مراكز الهجرة. ومع ذلك، ما زال الحل بسيطاً للغاية وهو لا يزيد على تأسيس اجراء فاعل لتحديد وضع انعدام الجنسية.

١. جميع الأسماء بُدِّلت في هذه المقالة.

عيسى

وُلد عيسى في كوسوفو وهرب إلى صربيا بعد نزاع عام ١٩٩٩ لكنه لم يكن يملك أي أوراق ثبوتية شخصية ولم يتسجل على أنه نازح. ولم يذهب إلى المدرسة ولم يتمكن من الحصول على تأمين صحي. والدليل الوحيد على إقامته كان إفادات زوجته التي تزوجها عرفياً وجيرانه. وكانت أول شهادة ميلاد له صدرت عام ٢٠١٣ عندما كان عمره ٢٩ عاماً، وما كان ذلك ممكناً لولا إدخال إجراء جديد عام.

ومع أنه تمكن من تسجيل ولادته، بقي دون جنسية. فلا يستطيع أن "يرث" جنسية أبيه (لأن أبيه أيضاً لا يمتلك أي جنسية) ولا جنسية أمه (التي غادرت الأسرة عندما كان عمره أسبوعين ولا يعرف إذا كانت أمه تحمل جنسية أم لا وقت ولادته). ودون جنسية، يبقى عيسى محروماً من الحقوق والخدمات.

"لا أستطيع الزواج، ولا أستطيع إثبات أبوتي لأطفالي، ولا أستطيع زيارة أسرتي في كوسوفو. ولا أستطيع العمل بطريقة قانونية، ولا أستطيع تلقي المساعدة في الرفاه الاجتماعي ولا التسجل في التأمين الصحي. الناس يعاملوني كأنني غير موجود أو كأنني مجرم."

لا يوجد حالياً في صربيا أي إجراء للاعتراف بفاقدي الجنسية وتنظيم وضع عيسى ما يترك خياراً وحيداً لعيسى وهو الحصول على الجنسية الصربية من خلال التجنيس. لكنَّ عيسى لا يمكنه لسوء حظه أن يقدم دليلاً خطياً على إقامته، فإثبات الإقامة من أهم المتطلبات القانونية. وهذا ما يجعله عالقاً في فراغ النسيان.

سارة

وُلدت سارة وترعرعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأب رواندي وأم كونغولية. وفي عام ٢٠١١، خلال النزاع بين البلدين المتجاورين، اعتُقل والدا سارة التي وجدت نفسها وحيدة في سن الخامسة عشرة. وبعد عام من حبس والديها، قررت الفرار إلى هولندا.

عندما وصلت سارة إلى هولندا، تقدمت بطلب للحصول على إذن بالإقامة على اعتبارها طالبة لجوء قاصر غير مصحوبة ببالغ لكن طلبها قوبل بالرفض وبدأت إجراءات إعادتها إلى بلادها. ومع ذلك، قبل يومين من موعد إعادتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، صرحت السلطات الهولندية أنَّ وثيقة السفر التي منتحتها السلطات الكونغولية للفتاة قد سُحبت ودون تلك الوثيقة لا يمكن ترحيلها. ومن هنا، توقفت عملية الترحيل وسُمح لسارة بالبقاء. ثم تقدمت سارة بطلب الحصول على "إذن بالإقامة لسبب خارج عن إرادة صاحب الطلب" لدى السلطات الهولندية لغايات تنظيم وضعها، وهذا الإذن يبقى ساري المفعول سنة كاملة لمن لا يستطيع مغادرة هولندا لأسباب لا تتعلق به. وفي هذه اللحظة، كان على سارة أن تتقدم بإثبات للشخصية من السلطات الكونغولية، وهنا تبين لسارة للمرة الأولى أنها فاقدة للجنسية.

لقد أبلغتها السفارة الكونغولية في هولندا أنها فقدت الجنسية الكونغولية تلقائياً فور وصولها لسن الثامنة عشر نظراً لأن القانون يفرض على مزدوجي الجنسية أن يختاروا جنسية واحدة فقط. ولم تكن سارة تعلم بذلك، أما السفارة الرواندية فأخبرتها إنه لا يمكن اعتبارها رواندية لأنها لم تولَد في رواندا ولا صلة قائمة لها بالبلاد.

ومر اثنا عشر عاماً، وبقيت سارة عاجزة عن الحصول على وثائق شخصية من الكونغو أو رواندا، وبما أنَّ هولندا لا تمتلك إجراء للاعتراف بصفة فاقدي الجنسية لم يكن لدى سارة أي حل منظور لمشكلتها.

"أثناء تقدمي لطلب الإقامة، كان لي على أقل تقدير فرصة في الدراسة وإقامة الصداقات. أما الآن، فأشعر بالعزلة في البيت يومياً. أتمنى أن أكوّن أسرة لكنني لا أستطيع بالنظر إلى وضعي هذا."

لوكا

"كل ما أريد هو العمل. لماذا لا يمنحوني إذن الإقامة للسماح لي بالعمل؟ إنهم يجبروني على العمل بطريقة غير قانونية. لقد تعبت."

ولد لوكا في أوكرانيا عندما كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي. وترعرع في دار الأيتام ثم انتقل إلى سلوفاكيا عام ١٩٩١ حين كان يبلغ من العمر ١٥ عاماً. ولم يكن لوكا يحمل أي أوراق من الحكومة الأوكرانية تثبت جنسيته.

وتعرض لوكا للاحتجاز عدة مرات في سلوفاكيا كان آخرها عام ٢٠١٢ عندما قضى في مركز الاحتجاز ١٤ شهراً. ثم أطلق سراحه بعد أن قررت المحكمة أن طرده من سلوفاكيا لم يكن ممكناً ومُنح إذناً بالبقاء المتسامح به. وسجلت السلطات السلوفاكية جنسيته بعبارة "غير محددة" مع أن جميع الإثباتات تفيد أنه بالفعل فاقد للجنسية. وعندما حاول لوكا التقدم بطلب لتمديد الإقامة، طلب إليه أن يقدم وثائق جديدة يؤكد فيها عدم قبول السفارة الأوكرانية منحه وثيقة سفر بديلة. ومع أنَّ الشرطة كان لديها إثبات أنَّ أوكرانيا لن تقبل لوكا على أنه مواطن أوكراني، فقد رفضت طلبه وأصدرت بحقه غرامة مقدارها ٨٠ يورو بسبب جنحة الإقامة غير القانونية. وبعد أسبوع حررت بحقه غرامة أخرى بمقدار ١٦٠ يورو.

لقد عاش لوكا أكثر من ٢٠ عاماً في سلوفاكيا، وبعد هذه المدة ما زالت السلطات لم تعترف به على أنه فاقد للجنسية ولا يتيح له نوع الإقامة الممنوحة له العمل ولا الحصول على التأمين الاجتماعي. ولا يستطيع الزواج من شريكة حياته وهي أم ابنه البالغ من العمر ٨ سنوات الذي حصل على الجنسية السلوفاكية ويعيش معه ومع أمه.

"لا يُعترف رسمياً بأبوتي لابني. اسمي ليس موجوداً على شهادة ميلاد ابني. لقد رفضوا أن يكتبوه في الشهادة لأنني لا أمتلك أي مستندات تثبت هويتي."

التمييز والأمن البشري لمعدومي الجنسية

أمل دي تشيكيرا وجوانا وايتمان

يقدم لنا استكشاف الروابط المشتركة بين انعدام الجنسية والتمييز أفكاراً نيّرة مفيدة حول أوجه الاستضعاف المتعددة المرتبطة بانعدام الجنسية وإطاراً عاماً يمكننا من معالجة أوجه الاستضعاف تلك.

لانعدام الجنسية أثر لا يمكن تجاهله على الأمن البشري والوصول إلى النماء والتمتع بحقوق الإنسان. وهي قضية تتناولها منظمة الحقوق المتكافئة (Equal Rights Trust) من منظور المساواة ونبذ التمييز. فحق جميع البشر، بمن فيهم معدومو الجنسية، في عدم التعرض للتمييز في جميع جوانب الحياة محمي في جميع المعاهدات الرئيسية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ولا ينطوي حق نبذ التمييز على امتناع الدول عن ممارسة التمييز ضد الأفراد فحسب، بل يلقي واجبات إيجابية معينة أيضاً على الدول ويفرض عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية ذلك الحق. وتتضمن تلك الواجبات تحديد التمييز الذي يمارسه الأفراد ضد معدومي الجنسية والتعامل مع ذلك التمييز باتباع الإجراءات القانونية والسياساتية المناسبة لمنع مثل تلك التصرفات ومعاقبة مرتكبيها.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من توفير المساواة الكاملة لمعدومي الجنسية، وعليه يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الإيجابية في التحقق من التهميش الذي تتعرض إليه تلك الفئة من الأشخاص،

دليل المصور أبو الكلام يشير إلى بيته في الناحية الثانية من نهر ناف الذي يفصل بورما عن بنغلادبش. وكلام من الروهينغيا فاقدي الجنسية وُلد في بورما لكنه عاش في مخيم للاجئين في بنغلادبش سنوات عدة. مدينة كوكس بازار، بنغلاديش، 2009.

بمعنى أنَّه ينبغي للدول النظر إلى بعض الحاجات الخاصة لمعدومي الجنسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبيتها مع ضمان كامل الحرية والأمن والتعليم والرعاية الصحية والوصول إلى العمل عند الضرورة. لكنَّ الطريق ما زال طويلاً قبل أن يصبح لدينا دولة يُحتذى بها من ناحية الوفاء بتلك الالتزامات.

والعلاقة بين انعدام الجنسية والتمييز واضحة. فبدايةً، يمكن أن تطرأ ظاهرة انعدام الجنسية نتيجة التمييز المباشر أي معاملة شخص ما معاملةً أقل رعايةً بسبب بعض أو كل "الخصائص المحمية" كالعرق والأصل الإثني أو الجندر. وهكذا، ما إن يصبح الشخص معدوماً للجنسية، حتى يصبح معرضاً على وجه الخصوص إلى التمييز المباشر وغير المباشر، أي أنه يصبح مهمشاً بسبب توجيه معين أو معيار أو ممارسة لا يمكن تسويغ أي منها تسويغاً موضوعياً.

هناك كثير من الأمثلة التي توضح كيفية تسبب التمييز بانعدام الجنسية أولها القوانين التمييزية التي تحرم المرأة من منح جنسيتها لأطفالها. وقد ينتج انعدام الجنسية عن خلافة الدول، وفي حين كانت تلك الظاهرة عبر التاريخ سبباً "فنياً" في انعدام الجنسية، تشير التحليلات الأدق إلى أنَّ التمييز يمثّل دوراً مهماً في ذلك، وأنَّ غالبية الأشخاص المعدومين للجنسية نتيجة خلافة الدول ينتمون إلى أقليات عرقية كما حدث مع الأشخاص من ذوي الأصول الروسية العرقية في لاتفيا أو الأريتيريين في إثيوبيا.[1]

دراسة حالة: الروهينجا

يعد التمييز العرقي والإثني المباشر سبباً رئيسياً لانعدام الجنسية، كما في حالة الروهينجا الذين تعدهم بلدهم ميانمار مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش مع أنهم يعيشون في ميانمار منذ أجيال، وهم معدومو الجنسية مذ نزعت ميانمار الجنسية عنهم عام ١٩٨٢ على أساس أصولهم الإثنية، وأصبحوا معرضين للمعاملة التمييزية والاضطهاد في جميع نواحي حياتهم بدءاً من حرية التنقل والزواج وكسب العيش إلى فرض الضرائب التعسفية والاحتجاز التعسفي والتعذيب.

ونتيجة ذلك، هرب مئات الآلاف من الروهينجا من ميانمار بحثاً عن الأمن، لكنهم ما لبثوا أن واجهوا الواقع الذي يواجهه معظم معدومي الجنسية الذين يعيشون في بيئة الهجرة، المتمثل تحديداً بزيادة في التمييز ضدهم. فمعدوم الجنسية، بصفته عضو في أقلية و"طرف خارجي غريب" في البلد المضيف يواجه التمييز والاضطهاد من الآخرين وتُطبيق عليه القوانين والسياسات والممارسات التمييزية. ومن الممارسات الثابتة بين الدول الحد من وصول هؤلاء إلى نطاق واسع من الحقوق كالتعليم والعمل والرعاية الصحية،

وهناك أيضاً مسلَّمات مغلوطة بأنَّ هناك قدراً مسموحاً به من التمييز يحق للدولة أن تمارسه كما تشاء، لكنَّ الحقيقة أنَّ أي تمييز تمارسه الدولة يجب أن يكون موضوعياً ومسوغاً له امتثالاً لقانون حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، حتى لو كان حق الوصول إلى تلك الحقوق متاحاً من حيث المبدأ لمعدومي الجنسية، فقد تمنع الممارسة على أرض الواقع ذلك الوصول بهدف ممارسة التمييز غير المباشر على معدومي الجنسية. ومثال ذلك أنَّ طلب إظهار الوثائق الشخصية الثبوتية كشرط لمراجعة الطبيب يمثل ناحية استضعاف خاصة لمعدوم الجنسية الذي لا يرجح حيازته لمثل هذه الوثائق.

"ليس لدينا أي وثيقة قانونية. ليس لدينا أي بلد."

طارق من الروهينجا معدومي الجنسية. هرب من ميانمار عام ١٩٨٩ وهُرِّب إلى ماليزيا عام ١٩٩١.[٢] ثم وقع ضحية الاسترقاق بالدين في تايلاندة مدة ثلاثة أشهر إلى أن تمكن من سداد ديونه. واستمرت معاناته من التمييز في ماليزيا ما أثر على تمتعه بحقوقه الرئيسية بما في ذلك الحرية والأمن الشخصي وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فالقانون الماليزي كان يعامله على أنه "لاجئ غير شرعي" وبذلك لم يتمكن من العمل، ثم اعتُقل على خلفية عمله بصورة غير قانونية ثم احتُجز و"رُحِّل" ليقع مجدداً ضحية بيد المتجرين بالبشر في ثلاث حالات منفصلة.

"بمقدور الشرطة اعتقالنا متى رغبت بذلك"، على حد قوله. ويضيف طارق قائلاً إنَّها مسألة أمن وانتماء وهوية. "نحن الروهينجا لا نتمتع بأمن في هذا البلد. نحن لا وطن لنا. كل شخص يضطهدنا هنا. الحياة صعبة جداً علينا في ماليزيا وفي بورما....المكان الذي وُلدت فيه أصبح أجنبياً بالنسبة لي. لا نستطيع أن ندعي أن مكان ولادتنا هو وطننا....إنني قلق إزاء مستقبل أطفالي. ليسوا ماليزيين ولا بورميين. لا أعرف ماذا سيحدث لهم."

وهكذا، انتقل استضعاف طارق بصفته معدوماً للجنسية غير حامل لأي وثيقة ثبوتية إلى عائلته، وانتقل أثر صفته تلك إلى أطفاله الذين حُرموا من التعليم، فبعد التحاقهم بالمدارس الماليزية سنتين طُردوا لأنهم لم يمتلكوا وثائق ثبوتية. ونتيجة ذلك، بدأ طارق وبعض جيرانه من الروهينجا بإنشاء مدرسة غير رسمية (دينية) لتعليم أطفالهم.

لقد أصبح طارق معدوماً للجنسية في ميانمار. وانتقلت تلك الصفة إلى أطفاله في ماليزيا. وما لم يُعثر على حل مستدام قائم على الحقوق، هناك احتمال قوي أنَّ أحفاده سيكونون معدومين للجنسية أيضاً. طارق متعلم لكنَّ أطفاله غير قادرين على الحصول على التعليم الرسمي، ولولا جهوده الاستثنائية لما حصلوا على أي قدر من التعليم. وقد لا يتمكن أطفال طارق أيضاً من التعويض عن التعليم المدرسي الرسمي إذا ما لقي أطفالهم أيضاً الإقصاء ذاته من حق التعليم. وبالمثل، كان طارق قد تمتع بدرجة أساسية من الأمن الاجتماعي والاقتصادي عندما كان صغيراً، أما أطفاله فهم يعيشون في الفقر ومن المتوقع أن يواجه أطفالهم في المستقبل قدراً أكبر من الفقر وأن لا يحظون بالأدوات المناسبة لتجاوز تلك المرحلة. وبهذا، يُورَّث انعدام الجنسية جيلاً بعد جيل.

الخلاصة

من منظور حقوق الإنسان، من السهل بناء قائمة من الحقوق التي حُرم منها طارق وأسرته، منها الحقوق المدنية والسياسية كحرية الحركة وحق الحرية والأمن الشخصي والحقوق الاجتماعية والاقتصادية كحق التعليم وحق كسب الرزق. ومن الناحية الإنمائية، يمثل تحقيق المساواة محوراً رئيسياً في الأجندة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن ناحية الأمن البشري، يستحوذ الدول موضوع الأمن الوطني فلا تنظر إلى هجرة المستضعفين المضطهدين في الغالب من باب من يحتاج إلى الحماية بقدر ما تنظر إليهم من منظور السيطرة على الحدود، وهذا ما يزيد الأمور سوءاً ويضاعف استضعاف معدومي الجنسية من أمثال طارق.

ورغم بعض الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان، ما زالت الضرورة قائمة لاستكشاف موضوع انعدام الجنسية استكشافاً كاملاً من جانب المهتمين بالقضية من منظور الأمن البشري. والأمر نفسه ينطبق على أعضاء المجتمع الإنمائي، وبالفعل تشارك منظمة الحقوق المتكافئة Equal Rights Trsut في السعي بأن يتصدر تحقيق المساواة الأجندة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. لكن، بغض النظر عن العدسات التي ينظر من خلالها المرء في التعامل مع التهميش الذي يواجه معدومي الجنسية سواء أكان ذلك في الأمن البشري أم في الإنماء أو حقوق الإنسان، فمن الأمور المحورية معالجة العلاقة المركزية للتمييز في هذا السياق وصولاً إلى القضاء على دورة التهميش المتوارثة.

أمل دي تشيكيرا *amal.dechickera@equalrightstrust.org*
رئيس مشروعات الجنسية وانعدام الجنسية، وجوانا وايتمان *joanna.whiteman@equalrightstrust.org* مسؤولة قانونية في منظمة الحقوق المتكافئة Equal Rights Trust،
www.equalrightstrust.org

١. راجع ساوثويك ك (2009) "إثيوبيا-أريتيريا: انعدام الجنسية وخلافة الدول"، العدد 32 من نشرة الهجرة القسرية
pdf.17-15/www.fmreview.org/ar/pdf/NHQ32

٢. اسم مستعار. خضع لمقابلة مع منظمة الحقوق المتكافئة Equal Rights Trust في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

صدر الموضوع الفرعي حول انعدام الجنسية في نشرة الهجرة القسرية بمناسبة الذكرى الستين لتبني اتفاقية عام ١٩٥٤ حول وضع الأشخاص منعدمي الجنسية وفي سياق المنتدى العالمي لانعدام الجنسية المزمع عقده في هولندا خلال المدة ١٥-١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، لبحث توجهات جديدة في البحوث والسياسات الخاصة بانعدام الجنسية.

للحصول على تفاصيل أوفى بما في ذلك قائمة بالمتحدثين المؤكد مشاركتهم أو للتسجّل في المنتدى، زر الرابط التالي:
www.tilburguniversity.edu/statelessness2014

تُعد نشرة الهجرة القسرية النشرة الأكثر قراءة في مجال الهجرة القسرية وتتوافر إصداراتها باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية وهي متاحة مجاناً بنسختيها المطبوعة والإلكترونية على الإنترنت.

وتوفر نشرة الهجرة القسرية للمؤلفين المشاركين فيها من جميع أنحاء العالم المنبر لتحليل الأسباب الدافعة للتهجير وآثارها ومناقشة السياسات والبرامج والمشاركة بنتائج البحوث والتحدث عن الخبرات الواقعية في إطار التهجير وعرض الأمثلة عن الممارسات الجيدة والتوصيات بشأن السياسات والإجراءات.

تُنشر نشرة الهجرة القسرية باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية وهي متوافرة مجاناً بإصداريها المطبوع والإلكتروني.

سجّل دخولك للحصول على تنبيهاتنا عبر البريد الإلكتروني وعندها سوف نبقيك على إطلاع بالأعداد الجديدة لنشرة الهجرة القسرية وبالملخصات فور صدورها كما سنرسل لك دعواتنا للمساهمة بمقالات الأعداد القادمة. وندعوك أيضاً إلى الانضمام إلينا على موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر للحصول على التحديثات والروابط المفيدة.

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
UN Rapid Response Team

Guido Ambroso
UNHCR

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Dawn Chatty
Refugee Studies Centre

Jeff Crisp
Refugees International

Mark Cutts
OCHA

Eva Espinar
University of Alicante

Elena Fiddian-Qasmiyeh
Refugee Studies Centre

Rachel Hastie
Oxfam GB

Lucy Kiama
Refugee Consortium of Kenya

Khalid Koser
Geneva Centre for Security Policy

Erin Mooney
ProCap

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Richard Williams
Independent consultant

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2013-2014

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

Arcus Foundation • Danish Refugee Council • DHL • ISIM, Georgetown University • Lex Justi • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • John D and Catherine T MacArthur Foundation • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Ministry of Foreign Affairs • Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre • Oak Foundation • Open Society Justice Initiative • Oxfam • Refugees International • Swiss Agency for Development and Cooperation/Swiss Cooperation Office - Afghanistan • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNDP Evaluation Office • UN-Habitat • UNHCR • UNOCHA• US Dept of State's Bureau of Population, Refugees, and Migration • Women's Refugee Commission

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت
www.fmreview.org/ar/online-giving

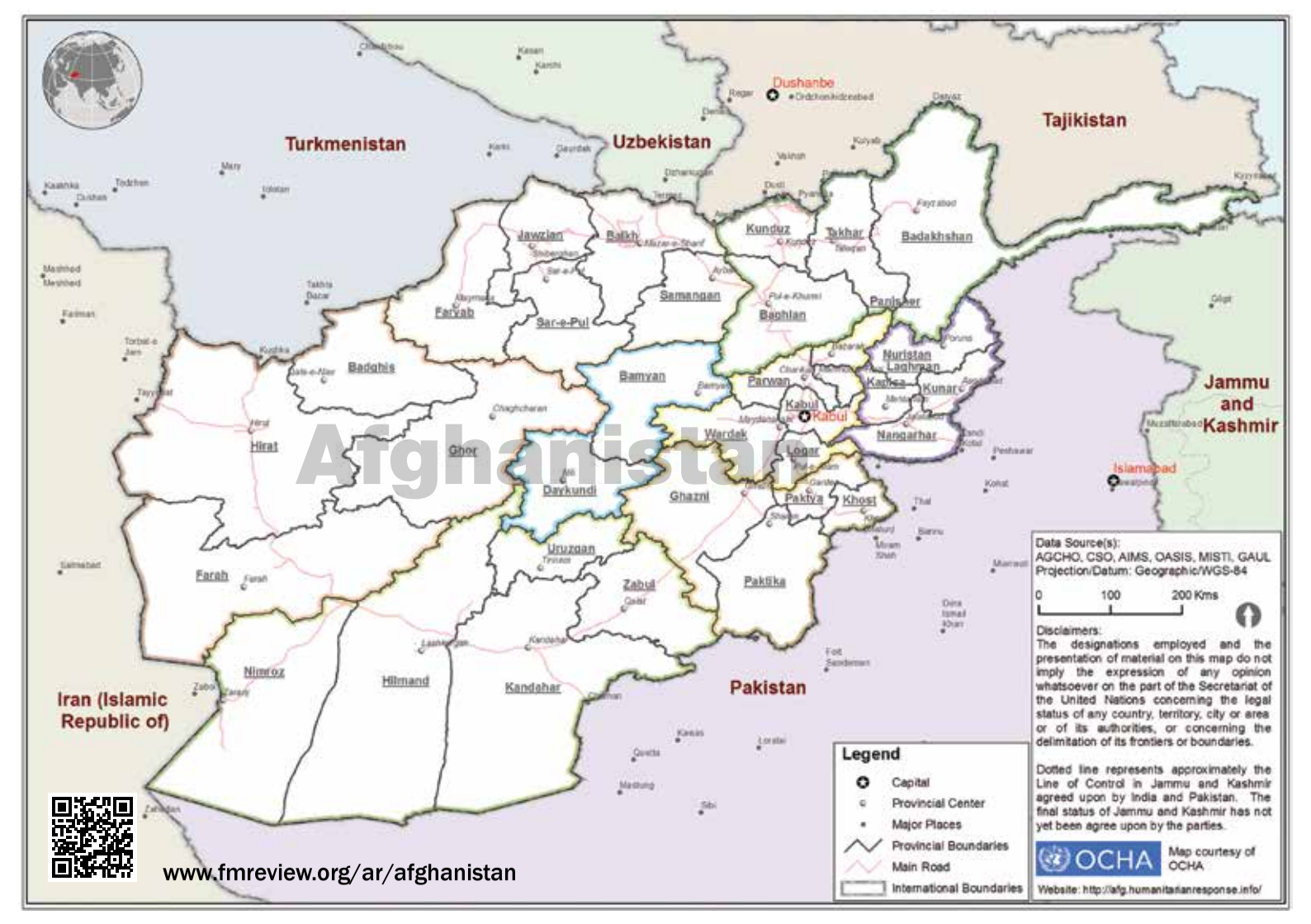

www.fmreview.org/ar/afghanistan